وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

الهجرة المغاربية الخارجية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية.

(من الاستقلال إلى 2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

الترمذي زاوي.

عبد الوهاب صالحي.

منصف حسينات.

اشراف الأستاذة:

د. سعيدة عمان.

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2024/06/06

أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
ليمام بريك	أ.مساعد أ.	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
سعيدة عمان	أ.محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
محمد السعيد عقيب	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ / 2023-2024م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

الهجرة المغاربية الخارجية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية.

(من الاستقلال إلى 2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

الترمذي زاوي

عبد الوهاب صالحي.

منصف حسينات.

اشراف الأستاذة:

د. سعيدة عمان.

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2024/06/06

أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
ليمام بريك	أ. مساعد أ.	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
سعيدة عمان	أ.محاضر ب	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
محمد السعيد عقيب	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444-1445هـ / 2023-2024م

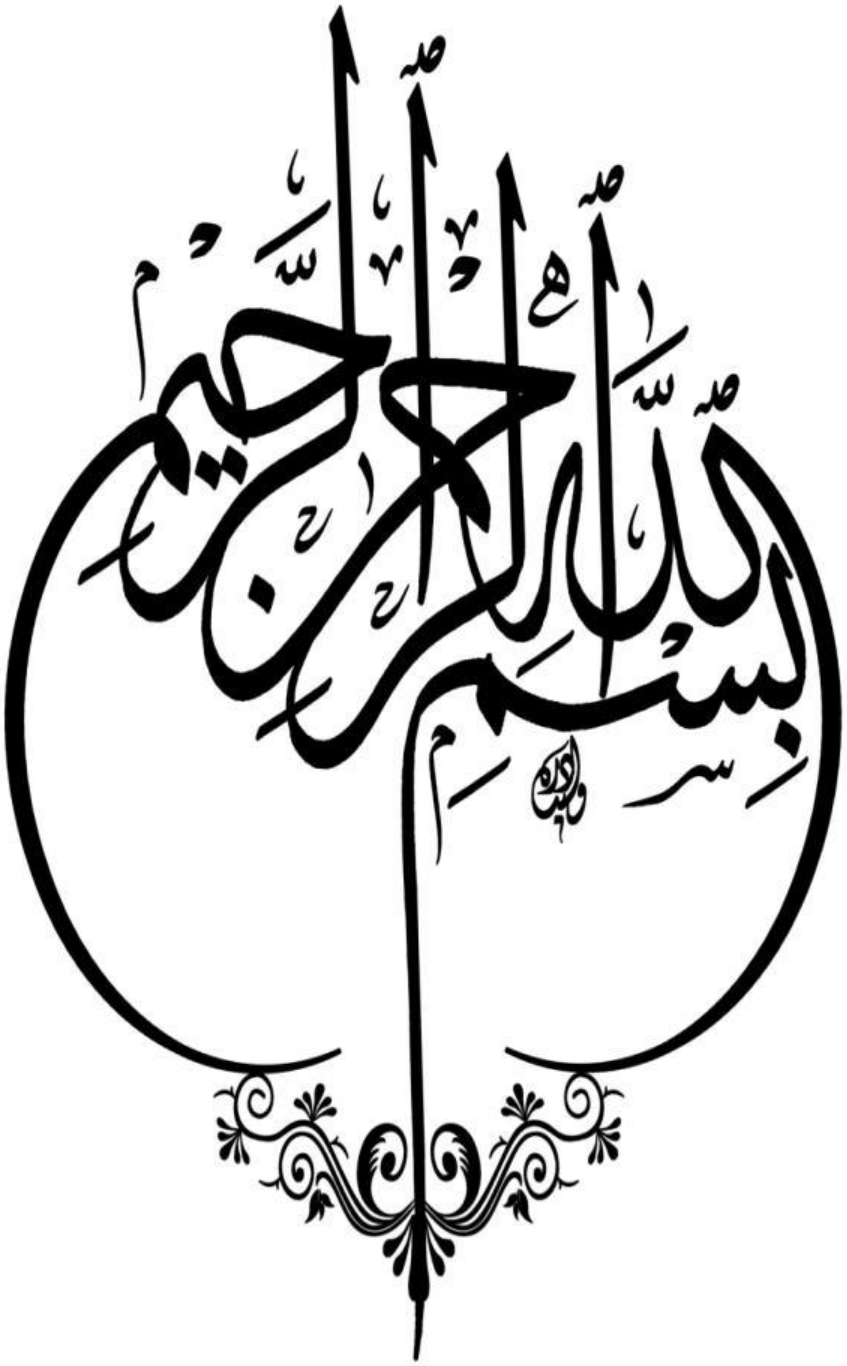
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يقول ﷺ:

❁مــن لم يَشكرِ الناس لم يَشكرِ الله❁

(رواه أبو سعيد الخدري، **مهد الرواة**، ص222)

فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد:

نتقدم بأخلص عبارات الشكر والعرفان والامتنان والاعتراف بالجميل إلى كل الأشخاص الذين ساعدونا في تخطي الصعوبات في إنجاز هذه المذكرة وعلى الجهود المبذولة والتوجيهات البناءة.

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **د. سعيدة عمان** التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها، فقد كانت توجيهاتها ونصائحها بمثابة منارة هداية في رحلتنا الأكاديمية، وقد ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذا الإنجاز الذي وقفت عليه في كل كبيرة وصغيرة، نقدر صبرها وتفانيها في نقل المعرفة والخبرة.

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل في بلوغ التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش (أمي الغالية) أدامها الله لنا، وأطال في عمرها.

إلى ابنتي الغالية ليـــــــان حفظها الله ورعاها

أهدي تخرجي إلى من تمنّوا لي النجاح والتوفيق إخوتي وزوجاتهم وأزواجهم.

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل والدراسة.

منصف

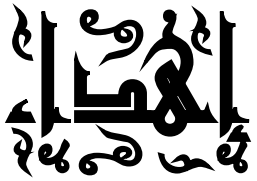

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل في بلوغ التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش (أمي الغالية) أدامها الله لنا، وأطال في عمرها.

أهدي تخرجي إلى من تمنوا لي النجاح والتوفيق إخوتي وزوجاتهم

إلى زوجتي وابنتي الغالية

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل والدراسة.

الترمذي

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل في بلوغ التعليم العالي (والدي الحبيب عبد الباقي) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش (أمي الغالية آسيا) أدامها الله لنا، وأطال في عمرها.

إلى روح عمي الطاهرة لخضر رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

أهدي تخرجي إلى من تمنوا لي النجاح والتوفيق إخوتي وزوجاتهم

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل والدراسة.

عبد الوهاب

مُقدّمة

مقدمــة

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة الدولية في الوقت الراهن موضوعا هاما يشغل بال رجال السياسة و الإقتصاد على المستوى العالمي، وهذا نظرا للارتفاع المذهل لأعداد المهاجرين الدوليين، إذ أنه بحسب تقرير الهجرة في العالم لسنة 2022 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة فقد ارتفع عدد المهاجرين الدوليين من 84 مليون شخص سنة 1970 إلى 281 مليون شخص في عام 2020، ومما زاد في تفاقم ظاهرة الهجرة وتنوعها وتعقيدها تدهور الأوضاع الأمنية وكثرة النزاعات السياسية والاضطهادات العرقية التي شهدها العالم المعاصر، ناهيك عن سوء الأوضاع الاقتصادية وضعف التنمية وتدني الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث.

وقد دفع التزايد الهائل في أعداد المهاجرين وخاصة من دول الجنوب أو الدول النامية إلى دول الشمال إلى قيام هاته الأخيرة بالتشديد على المهاجرين، وحصرها في نطاق ضيق، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية أو غير الشرعية، وهذا ما جعل موضوع الهجرة يأخذ أبعادا أمنية وتطلب تدخل منظمات وهيئات دولية للحد منها ومن مساوئها.

وضمن هذا الإطار برزت الهجرة الخارجية المغاربية كنموذج عن الهجرة الدولية من حوض البحر الأبيض المتوسط في التاريخ المعاصر، وقد تداخلت عدة عوامل وظروف لظهورها وتطورها سواء من حيث العدد أو التركيبة أو من حيث الجهة، كما كان لها انعكاسات وآثار عديدة جعلت من الدول المغاربية تتخذ منها مواقف مختلفة، ولمعرفة تفاصيل وحيثيات هذا الموضوع ارتأينا إلى خوض غماره في بحث عنون بـ : **"الهجرة المغاربية الخارجية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية (من الاستقلال إلى2017)"**.

أهمية الموضوع ودوافع اختياره:

يكتسي موضوع الهجرة المغاربية أهمية بالغة، إذ أصبح محل اهتمام على المستوى الأكاديمي والديموغرافي والاقتصادي، وذلك باعتباره أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية، والتنمية بصفة عامة، كما أنه يعد من العناصر المسؤولة على التغير السكاني أو النمو الديموغرافي لأي مجتمع.

وقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي، كالرغبة الشخصية في دراسة مواضيع لها علاقة بالجغرافيا البشرية في بلاد المغرب العربي، وأخرى موضوعية كمحاولة اكتشاف حيثيات الموضوع وإزالة الغموض على بعض تفاصيله، وتسليط الضوء عن مسارات الهجرة المغاربية الخارجية واتجاهاتها، ومختلف الانعكاسات التي نتجت عنها خاصة في الجانبين الديموغرافي والاقتصادي.

الهدف من الدراسة:

تسليط الضوء على الهجرة المغاربية الخارجية والعوامل المتحكمة فيها، ومحاولة ابراز دورها أو توضيح علاقتها بانخفاض معدلات النمو الديموغرافي بالبلدان المغاربية، إضافة إلى تحديد آثارها الاقتصادية الإيجابية أو السلبية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية موضوعنا حول الهجرة المغاربية الخارجية وآثارها الديموغرافية والاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى 2017، وقد قسمنا هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

– ما هي أسباب وعوامل الهجرة المغاربية، وكيف كان واقعها خلال الفترة الاستعمارية؟

– كيف تطورت الهجرة المغاربية بعد الاستقلال؟ وماهي أهم العوامل التي تحكمت في مساراتها؟ و كيف تعاملت الدول المغاربية مع هذه الظاهرة؟

– ما هي انعكاسات الهجرة على التركيبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي للبلدان المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى؟

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الزمنية لموضوع الهجرة المغاربية في بلدانها الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) من الاستقلال إلى 2017.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في موضوعنا هذا على المنهج التاريخي، لأننا قمنا باستعراض مسارات الهجرة المغاربية وفق تسلسلها الزمني، كما قمنا بإتباع المنهج التحليلي من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الهجرة المغاربية واستنتاج انعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية، كما قمنا باستقراء بعض الجداول الإحصائية والمعطيات حول تطورها.

أهم المصادر والمراجع:

للإلمام بالموضوع استعملنا عدة مراجع أبرزها: **"كتاب المغرب العربي –الانسان والمجال" –** لـ جان فرانسوا تراون، وكتاب "**الهجرة المغاربية والعنصرية في بلدان الاتحاد الأوروبي**" لـكاظم الحبيب بالإضافة إلى كتاب

"**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 –1939**" لـ عبد الحميد زوزو، دون أن ننسى كتاب "**الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام**" لـ عمار هلال.

وفيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، اعتمدنا في انجاز بحثنا هذا على مذكرة: "**أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي**" لـ فاطمة الزهراء ملحاوي، كما استعملنا العديد من الورقات البحثية والتقارير، ومن أهمها تقرير مكتب شمال افريقيا للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة تحت عنوان "**اشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا**".

تقسيمات البحث (الخطة):

لقد تضمنت خطة البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تناولنا في الفصل الأول المعنون بالهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية (الدوافع والاتجاهات) ثلاثة عناصر، حيث تعرضنا في العنصر الأول إلى ماهية الهجرة وتصنيفاتها، وفي العنصر الثاني إلى أسباب وعوامل الهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية، أما في العنصر الثالث فتطرقنا إلى تطور الهجرة المغاربية نحو أوروبا خلال الحقبة الاستعمارية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى تطور الهجرة المغاربية الخارجية من الاستقلال إلى 2017، من خلال دراسة تحولات الهجرة المغاربية من حيث العدد والنوع والوجهة، ثم عرجنا للحديث عن الهجرة المغاربية نحو أوروبا والعوامل المتحكمة فيها، وختمنا هذا الفصل بالتحدث عن الموقف الرسمي للدول المغاربية من قضية الهجرة الخارجية.

أما في الفصل الثالث فقد أبرزنا الآثار الديموغرافية والاقتصادية للهجرة المغاربية في الجزائر، تونس والمغرب الأقصى من خلال دراسة تأثير الهجرة الخارجية على النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية، ثم أوضحنا أهمية التحويلات المالية المهاجرين المغاربة.

وفي الأخير أنهينا موضوعنا بخاتمة تتمثل في مجموعة من الاستنتاجات لما درسناه في هذا البحث.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات والعوائق التي قد تعترض صاحبه أثناء إنجازه، ومن الصعوبات التي واجهتنا:

- صعوبة ذات طابع منهجي تتعلق بتداخل عدة جوانب للظاهرة المدروسة.
- تضارب الإحصاءات الدقيقة عن الهجرة والتحويلات المالية في المنطقة المغاربية.
- صعوبات ترتبط بعدم توفر بعض الإحصاءات خاصة بالنسبة للجزائر.
- نقص الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع خلال الفترة المدروسة.
- صعوبة الوصول إلى بعض المراجع.
- الابتعاد لفترة طويلة على البحث العلمي.
- صعوبة التوفيق بين البحث العلمي وواجبات الحياة المهنية.

ورغم كل هذه الصعوبات إلا أننا حاولنا بذلنا جهدنا في إعطاء الموضوع حقه بجميع عناصره، ونرجو أن نكون قد وفقنا في دراستنا لموضوع الهجرة المغاربية وآثارها الديموغرافية والاقتصادية.

الفصل الأول: الهجرة المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) خلال الحقبة الاستعمارية (الدوافع والاتجاهات)

1-ماهية الهجرة وتصنيفاتها:

1-1 تعريف الهجرة.

1-2 تصنيفات الهجرة.

2-أسباب وعوامل الهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية:

2-1 السياسة الاستعمارية.

2-2 العامل الاقتصادي.

2-3 النفي والتهجير.

2-4 العامل الثقافي والديني.

3-تطور الهجرة المغاربية نحو أوروبا خلال الحقبة الاستعمارية:

3-1 قبل الحرب العالمية الأولى (إلى غاية 1914).

3-2 خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918).

3-3 من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية(1918-1945).

3-4 من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال (1945-1962).

1-ماهية الهجرة وتصنيفاتها:

1-1 ماهية الهجرة:

1-1-1 التعريف اللغوي:

- الهجرة مشتقة من الفعل هجر، والهجر ضد الوصل، يقول الزبيدي: هجره يهجره هجرًا لفتح وهجراً لكسر، صرمه وقطعه، (هجر) هجرًا هجرانه: صرمه وقطعه[1]، وهجر الشيء يهجره تركه وأغفله وأعرض عنه ومنه حديث أبي الدرداء: (ولا يسمعون القرءان إلا هجرًا) أي يريد الترك له والإعراض عنه[2].

قال الأزهري: وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من قريته إلى المدن، يقال: هاجر الرجل إذا فعل ذلك وكذلك كل مخل بمسكنه منتقل إلى قوم آخرين بسكناه فقد هجر قومه، وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم التي نشؤا بها ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده الأصلي بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخرا فهو مهاجر.[3]

كما قال **الفيروز أبادي**[4]: الهجر ضد الوصل وقد هجره هجرًا لفتح وهجراً لكسر اسم الهجر والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية والتهاجر يعني التقاطع وقد هجر المريض يهجر هجرًا لضم فهو هاجر والكلام مهجور.

- في اللغة الانجليزية والفرنسية يعبر عن الهجرة بثلاثة مصطلحات متقاربة، أولها مصطلح (Immigration) الذي يعني التوطين وتستخدمه الدول المستقبلة للمهاجرين للدلالة على بقاء المهاجر فيها لمدة طويلة أو بشكل دائم[5]. أما مصطلح (Emigration) فتستخدمه الدول المرسِلة للمهاجرين للدلالة على النزوح والارتحال القسري نتيجة الكوارث والحروب ويقترب في معناه من المصطلح الفرنسي (Asile) الذي يعني اللجوء، في حين يدل مصطلح (Exile) عند الفرنسيين على النفي والطرد. كذلك يحمل مصطلح

[1] لويس عجيل: المنجد في الأعلام، ط 15، دار المشرق، بيروت:1987 م، ص855.

[2] أحمد عبد العزيز الأصقر: الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص09.

[3] جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، ج2، (د.ط)، دار الكتاب العلمية، لبنان، (د.س)، ص699.

[4] القاموس المحيط: (د.ط)، دار الجيل، بيروت (د.س)، ص163.

[5] عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون دراسة سوسيو انثروبولوجية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص15.

(Migration) معنى الانتقال الطوعي الإيجابي، وتستخدمه باقي الأطراف المعنية بالهجرة كالمنظمات الدولية والباحثين والمؤسسات المالية.[1]

1-1-2 التعريف الاصطلاحي:

وسنورد هنا عدة تعريفات منها:

تعريف ميرل(Mirrel):

عرّف ميرل الهجرة في كتابه السوسيولوجيا والثقافة(sociology and culture) : "أنها حركة تحدث لمرة واحدة في حياة الفرد أو الأسرة ولكنها تغير حياتهم كلية"[2].

تعريف لندبرج(Lundberg) :

"الهجرة كلمة عامة تستعمل للدلالة على التغيير الدائم نسبياً للمكان الجغرافي للأفراد"[3].

تعريف عاطف غيث[4] ومصطفى الخشاب[5]:

"الهجرة هي انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر".

من خلال ما سبق يتضح أن ميرل (Mirrel) ولندبرج (Lundberg) ربطا المفهوم أو المصطلح بتغيير المكان أو الحركية التي تحدث مرة في حياة الإنسان، أما مُحَمَّد عاطف ومصطفى الخشاب فقد اعتبرا حدوثها للأسباب والظروف البيئية التي قد تتوفر في موطن آخر دون البلد الأصلي، كما أضافا أن الهجرة تتعلق بمجموعة من العوامل التي من شأنها أن تدفع الفرد إلى الإقدام على الهجرة.

ويرى الأستاذ تريبالا (Tribalat): "بأن للهجرة تعريفين عام وخاص".

التعريف العام: تعني الحركة والفعل الآتي في الانتقال لدولة غير الدولة الأصل.

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم: المرجع السابق، ص15.

[2] محمود فؤاد، حجازي: الأسرة والتصنيع، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975، ص233.

[3] نفسه.

[4] مُحَمَّد عاطف غيث: تطبيقات في علم الاجتماع، ط1، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، 1970م، ص203.

[5] مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، ط1، الدار القومية، الإسكندرية، 1965، ص262.

التعريف الخاص: فتعني دخول الأشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم،[1] كما يعرّف علماء الديموغرافيا الهجرة "بأنها الانتقال –فرديا كان أو جماعيا–من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا، سياسيا[2].

أما الأمم المتحدة فتعرّف الهجرة بأنها "انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصحوبة بتغير محل الإقامة لمدة محدودة، وهذا ينطبق على السكان المستقرين، والذين لهم محلات إقامة ثابتة، كما أنها حددت المدة الزمنية التي يتم فيها تغيير محل الإقامة لأمد يتجاوز 12 شهرا".[3]

1-1-3 التعريف القانوني:

كانت هناك محاولات عديدة لتعريف مصطلح الهجرة مع بداية القرن العشرين، لكن أغلبها لم يفلح في ذلك باعتبار الهجرة لم تكن مسألة تطرح بشدة آنذاك، ولقد قدُمت تعريفات كثيرة فيه غير أنها لم تحض بالإجماع اللازم من المشتركين، من بينها التعريف الذي يصف المهاجر على أنه: "كل أجنبي يصل إلى بلد ما طلبا للعمل وبقصد الإقامة الدائمة".[4]

وفي محاولة لتقريب وجهات النظر تم تعيين لجنة مختصة مكلفة بإعداد تعريف يكون محل إجماع لكنها فشلت بدورها. وتم في الأخير إقرار المقترح الإيطالي بإجماع جزئي والذي يعرّف المهاجر بأنه "كل مواطن يغترب لهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج أو الزوجة، أو بباقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول".[5]

أما الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 فتُعرّف العمال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة أ على أنهم: " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم". وتضيف المادة 5 فقرة أ على أنه:

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم: المرجع السابق، ص 14.

[2] سامي محمود وأسامة بدير: **أوروبا والهجرة غير منظمة في مصر بين المسؤولية والواجب**، ورقة مقدمة في مركز الأرض لحقوق الإنسان، عدد رقم68، القاهرة، جوان، 2009، ص05.

[3] فاطمة الزهراء ملحاوي: أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي خلال الفترة (1976 – 2018)، رسالة دكتوراه، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص16.

[4] عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11.

[5] محمد آكلي قزو :الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 1986، ص 11.

"يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها "، ويوجد تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني في الفقرة (ب) والتي تنص على أنه: "يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة ". [1]

1-2 تصنيفات الهجرة:

اتفقت الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة على أنها الفعل الانساني الفردي أو الجماعي المنظم أو العشوائي الهادف للانتقال من منطقة جغرافية لأخرى بحثا عن ظروف معيشية واقتصادية وأمنية وعقائدية وثقافية أفضل. فهي بذلك ظاهرة ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية تتأثر بالكثير من العوامل أو المحركات الداخلية والخارجية؛ ومن أهمها ديناميكيات سوق العمل على الصعيد الدولي، وكذلك الظروف السياسية للدول المرسِلة والمستقبِلة للهجرة."[2]

وتتّخذ الهجرة في إطارها الواسع عدة أشكال باختلاف المبدأ أو المعيار المعتمد في تصنيفها، ويمكن تقسيمها وفقا لما يلي:

1-2-1طبقا للحدود الدولية:

الهجرة الداخلية: وهي تغيير مكان الإقامة من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى داخل حدود الدولة بقصد الإقامة الدائمة، ونذكر كأبرز مثال لها (ظاهرة النزوح الريفي).

الهجرة الخارجية: هي حركة السكان عبر الحدود الدولية بأشكال مختلفة فردية أو جماعية، بحثا عن الاستقرار؛ أي تغيير محل الولادة ومكان الإقامة المعتادة بمكان آخر ودولة أخرى.[3]

[1] موقع الأمم المتحدة: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المؤرخة 18 ديسمبر 1990، قرار الجمعية العامة رقم 158/45، أنظر: https://www.ohchr.org/، تاريخ الاطلاع: 05-05-2024 على الساعة 22:00.

[2] جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج: دور الدراسات ومراكز الأبحاث في تنظيم الهجرة العربية، ورقة عمل صادرة عن المؤتمر الأول للمغتربين العرب، جسر التواصل، القاهرة، أفريل 2010، ص05.

[3] سميرة خميس عبيد، أسماء احمد عبده ريمي: "الآثار الاجتماعية للهجرة اليمنية الخارجية على الأسرة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي"، **مجلة النوع الاجتماعي**، العدد الثالث، عدن، اليمن 2009، ص17.

وتتميز الهجرة الداخلية بالحرية أي أن قرار الانتقال يتم بمحض رغبة الأفراد، ويكون في الغالب قائما على دوافع اقتصادية. كما يمكن أن تكون الهجرة الداخلية إجبارية، مثل ما وقع في جمهورية مصر العربية من تهجير250 ألف شخص من منطقة أسوان لبناء السد العالي في الفترة الممتدة بين 1963 و1970، ومثل هذه الهجرات تكون مخططة، حيث يتم الاستعداد من جانب الحكومات للوفاء بحاجات الأفراد مقدّما، وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشية للأفراد الذين أُجبِروا على الهجرة.

أما في حالة الهجرة الخارجية لا تكون غالبا حرّة، وحتى في حالة كونها حرة فإن على الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد الاستقبال، فإذا لم يقم بذلك أُعتبر مهاجرا غير قانوني ويواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشاكل في عملية التكيّف مع ثقافة ولغة دولة المهجر، بينما لا يواجه المهاجر في حالة الهجرة الداخلية هذه المشاكل.[1]

1-2-2طبقا لطبيعة القرار:

هجرة اختيارية: يختارها الفرد بمحض إرادته وانطلاقا من رغبته الخاصة، دون إجباره أو الضغط عليه لأسباب اقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي والبحث عن الأمن والاستقرار السياسي.

يعد اللجوء ضمن الهجرة الاختيارية، ويمكن أن يختلف تعريف اللاجئ اعتمادًا على الظروف المحددة والعوامل السياسية التي أدت إلى طلب اللجوء، كما توفر الاتفاقيات والقوانين الدولية تعريفات قانونية للاجئ، وتشير عادةً إلى الأفراد الذين يخشون الاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو المجموعة الاجتماعية أو آرائهم السياسية[2]، وقد تم توسيع هذا التعريف ليشمل الفارين من العنف والحرب والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية بسبب إهمال الحكومة، ويجب على البلدان أن توازن بين التدابير الرامية إلى منع الهجرة غير الشرعية مع ضمان حصول اللاجئين على الحماية الدولية، حيث تلتزم العديد من البلدان والمنظمات باتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 لحماية اللاجئين.[3]

[1] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص17.

[2] رقية العاقل: إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ،2008، ص 18.

[3] رؤوف قمينى: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، ط1، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 2016، ص 35.

ومن أمثلة الهجرة الاختيارية كذلك هجرة الكفاءات، إذ يعرّف إلياس زين هجرة الكفاءات "بأنها نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين، والتكنولوجيا والباحثين والممرضات، وكذا الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات، والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم، والآداب والفنون والزارعة، والكيمياء والجيولوجيا، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتّاب والمؤرخين، والسياسيين والمحامين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين في شتى الميادين الأخرى، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية". [1]

هجرة قسرية (اجبارية): بموجبها يهاجر الفرد مرغما ومكرها كتلك الناتجة عن الحروب والصراعات أو الكوارث الطبيعية أو النفي السياسي مثل النزوح.

ويشير النزوح إلى النقل القسري للأفراد داخل بلدهم لأسباب مثل النزاع المسلح أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية. وعلى عكس الهجرة الطوعية، فإن النزوح ليس خيارًا ويمكن أن يحدث فجأة دون تخطيط، ويمكن أن يؤثر النزوح على مجتمعات بأكملها وقد يؤدي إلى تحديات لكل من الأفراد النازحين والمناطق التي تستقبلهم.[2]

1-2-3 طبقا للبعد الزمني ومدة الهجرة:

هجرة دائمة: يهدف المهاجر من ورائها إلى الإقامة الدائمة وهي متاحة في المقام الأول للمهاجرين ذوي المهارات العالية، ولم شمل الأسرة واعادة توطين اللاجئين.

هجرة مؤقتة: وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان إلى أخر لمدة محددة، ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك من أجل الدراسة أو الحج أو السياحة... الخ.[3]

هجرة موسمية: تكون للعمل لفترة زمنية محددة، ومن الأمثلة على ذلك هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان وبالأخص في مواسم جني المحاصيل الزراعية تنتهي مدتها بإتمام العمل.

---

[1] الياس زين: هجرة الادمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1972، ص13.

[2] عبد الستار قريشة وعبد الجواد زهير: تأثير السياسات الفرنسية لتنظيم الهجرة على المهاجرين المغاربة 2003-2018، شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي 2019، ص 19.

[3] مكتب العمل الدولي: نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، التقرير السادس، جنيف، 2004، ص09.

1-2-4 من حيث الطبيعة القانونية

هجرة شرعية: وتسمى أحيانا قانونية وهي التي تتم عبر إتّباع تعليمات الدخول والإقامة الى البلد المستقبل.

هجرة غير الشرعية(السرية): وتسمى أيضا الهجرة غير القانونية؛ وهي تعني الدخول إلى دولة ما دون إتباع الإجراءات القانونية اللازمة أو البقاء في دولة ما بعد انتهاء مدة التأشيرة المسموح بها.[1]

تحمل مسألة التواجد غير النظامي للأجانب في دول الاستقبال معنى الصراع والتهديد، ويعود ذلك إلى تعارض الهجرة غير النظامية مع القوانين المنظمة لتحركات الأجانب فيها، كما ينظر للأجانب الذين لا يتمتعون بوضع قانوني على أنهم مصدر تهديد للأمن ورفاهية المجتمعات في تلك الدول[2].

الهجرة غير الشرعية والهجرة غير النظامية مصطلحان مشابهان يشيران إلى الحركة التي تتعارض مع النظام السياسي للدولة المرسلة أو المستقبلة. وفي بعض البلدان ينْصَب التركيز على الفوائد الاقتصادية لتوظيف العمال غير الشرعيين، كما هو الحال في إسبانيا حيث تدعم العمالة المغربية غير الشرعية الاقتصاد الزراعي. إن مصطلح الهجرة غير الشرعية لا يعبر بشكل كامل عن تعقيدات هذه الظاهرة، كما أن التقدم التكنولوجي جعل من الصعب على المهاجرين غير الشرعيين عدم اكتشافهم. ويرى الباحث حسن الإمام أن الهجرة غير النظامية تنتهك سيادة الدولة المستقبلة من خلال الدخول بطريقة غير شرعية أو تجاوز الشروط القانونية.[3]

[1] عبد المالك صايش: التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة ماجستير، تخصص قانون دولي، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة 2007، ص19.

[2] محمد شفيق: منهجية البحث العلمي، ط1، مكتبة الازرابطة، الإسكندرية، مصر 2004، ص68.

[3] حسن الإمام: مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 28.

2-أسباب وعوامل الهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية:

ترتبط الهجرة الدولية الخارجية عموما بعاملي الطرد والجذب الخاصة بالبلدان المرسِلة والمستقبِلة، والتي يمكن تصنيفها إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية حسب ما يشير إليه الجدول التالي:

الجـــــدول 01: أسبـاب الهجرة.

نوع الهجرة	العناصر المؤثرة على قرار الهجرة		
	عناصر الجذب	عناصر الدفع	شبكات وغيرها
اقتصادية	أجور أفضل	بطالة-أجور ادني -فقر	معلومات الوظائف و الأجور وفرص
غير اقتصادية	لم شمل الأسرة	حروب-كوارث-قهر السياسي	الاتصالات والنقل ومنظمات المساعدة

المصدر: فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص23.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الهجرة الدولية عموما لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية، بل هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تساهم في زيادة تدفقاتها، وهذا ما سنوضحه من خلال طرحنا للعوامل التي أدت إلى هجرة المغاربة وبالأخص الجزائريين خلال فترة الاحتلال الفرنسي:

2-1 السياسة الاستعمارية (العامل السياسي):

يتضمن العامل السياسي مختلف الأوضاع السياسية والأمنية المتردية والصراعات والحروب، والتي تؤدي إلى حدوث عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى سياسة العنصرية وانعدام العدالة الاجتماعية كنتيجة حتمية للأنظمة الاستبدادية، حيث نلاحظ اقتران زيادة حجم الصراعات بزيادة تدفقات حجم الهجرة.

أما في البلدان المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية فقد تأثرت الهجرة بمختلف الإجراءات التي قام بها المحتل ضد المغاربة خاصة في الجزائر.

إذ أصبحت بعد الاحتلال الهجرة اضطرارية وحتمية من أجل الحفاظ على الروح والدين والعرض؛ لذلك قصدوا ديار الإسلام والعروبة ونذكر هنا مثال عن الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام والتي استقطبت أكبر عدد من

المهاجرين خصوصا بعد هزيمة الأمير عبد القادر،[1] ومما ساهم في الدفع بالهجرة نصيحة الشيخ المهدي السكلاوي* لسكان وادي سيباو (نواحي تيزي وزو) عندما استنجدوا به سنة 1847 ليرشدهم إلى طريقة تخلصهم من الاستعمار، فنصحهم أن يغادروا هذه الأرض المضطهدة، وفي أواخر سنة 1847 غادر الشيخ المهدي الجزائر متبوعا بعشرات العائلات الجزائرية[2].

ولقد شهدت هذه الفترة حركة كثيفة من الهجرة خاصة نحو المشرق العربي، حيث حُضي الجزائريون بسمعة طيبة[3]، فحدثت أول هجرة جماعية بعد توقف المقاومة بقيادة أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر من القبائل، وأرجع سبب هجرته إلى الظروف الصعبة التي ألحقت بالمقاومة من كل النواحي، إضافة إلى عدم وجود حليف خارجي ساعد في فك العزلة المفروضة عليه،[4] وفي الفترة ما بين 1854 و1860 شهدت هجرة الأمير عبد القادر وأعيان دولته في اتجاهات منها المغرب وتونس ومصر والشام والحجاز، وطبعا حدثت هذه الهجرة على شكل موجات متعاقبة من مختلف المناطق الجزائرية مثل منطقة وهران ومنطقة قسنطينة.[5]

وتميزت الفترة بين 1870 إلى 1900 بجملة من الأحداث التي أثرت في الهجرة، منها فشل ثورة 1871(المقراني والحداد)، وقانون وارني *(Warnier) وقانون التجنيس، والمساس بالشريعة في الحملة التي شنت على القضاة المسلمين، بالإضافة إلى قانون الأهالي، ومنع الحج وفرض الفرنسية في التعليم.[6]

كما تميزت هذه الفترة كذلك بتشجيع الاستيطان، ومصادرة أراضي المهاجرين وتمليكها للمعمرين الأوروبيين، خاصة في عهد الحاكم العام بيجو (Bugeaud).[7]

---

[1] سهيل الخالدي: الاشعاع المغربي في المشرق-دور الجالية الجزائرية، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997، ص34.

* المهدي السكلاوي: ولد بدلس حوالي 1200هـ، وتوفي بدمشق سنة 1278هـ، وهو دفين بسفح جبل قاسيون، رافقته عائلته في هجرته سنة 1847 أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، ج5، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان 1998، ص521.

[2] عمار هلال: الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام 1847-1918، (د.ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص14-15.

[3] نادية طرشون: الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007، ص199.

[4] نفسه، ص197.

[5] سليمان بن رابح: العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939، رسالة ماجيستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 2008، ص25.

* قانون وارني: هو قانون صدر في 26 جويلية 1873، جاء لتفتيت الملكية الجماعية وكرس الملكية الفردية، لكن الهدف منه لم يكن التعرف على ملاك الأراضي وإنما التعرف على المساحات الأرضية لهؤلاء ضمن المساحة الاجمالية للجماعة. أنظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص305.

[6] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص553.

[7] سهيل الخالدي: المرجع السابق، ص 60.

تواصلت حركة الهجرة خلال سنة 1874 في القطاع الوهراني، وفي منطقة القبائل حتى سبتمبر 1875، ففي ناحية وهران استمرت العشائر التابعة لقبائل الجنوب الوهراني في النزوح باتجاه المغرب، وقد عرفت سنة 1888 ذروة الهجرة إلى سوريا بحيث بلغ عدد المهاجرين 78 عائلة، وفي سنة 1898 انطلقت حركة هجرة من منطقة المدية والشلف.[1]

بعد سنة 1900م وقعت الهجرات بسبب الضغط والخناق المفروض على الجزائريين خاصة في عهد الحاكم العام شارل جونار (Charles Jonnart)، ثم ارتفعت وتيرة الهجرة بعد إصدار قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 الذي فرض على الجزائريين الاشتراك مع عدوهم في حرب لا تعنيهم لا من قريب ولا من بعيد.[2]

وقد انتشرت حركة الهجرة في مناطق الجنوب، بحيث كانت أهم هجرة جماعية هامة من الأهالي بوادي سوف إلى بيت المقدس، وقد وجدت أثارها في بعض الوثائق الفرنسية، وتطورت هجرة الأهالي في مناطق الجنوب الجزائري، فقد هاجر إلى سوريا حولي 47 شخصا من مدينة بسكرة بين سنتي 1910 و1912، أما في قرية أولاد جلال بلغت حركة الهجرة أوجها.[3]

2-2 العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي والمتمثل خاصة في رفع مستوى الدخل، وتحسين المستوى المعيشي عاملا رئيسيا للعديد من الهجرات، حيث يتجه المهاجرون إلى مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها أسباب الحياة الجيدة.

توصّل رافنيشتاين (Ravenstein) عام 1889 عندما قام بتحليل بيانات الهجرة في انجلترا إلى أن عوامل الجذب عادة ما تكون أكثر أهمية من عوامل الطرد في تحديد قرار الهجرة؛ إذ أن الرغبة في تحسين المستوى المادي للفرد تكون أقوى من الرغبة في الهروب من الوضع السيء في الموطن الأصلي للمهاجر.[4]

وعند ربط العامل الاقتصادي بالهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية، نجد أن لها الأثر البارز في تدفقات المهاجرين، ففي سنة 1900 مثلا قدّم أهالي الشلف عريضة عبروا فيها عن نيتهم الحازمة على مغادرة

[1] شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، تر: الحاج مسعود وعلي بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص 75.
[2] سهيل الخالدي: المرجع اسابق، ص62.
[3] عمار هلال: المرجع السابق، ص 125،127.
[4] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص21.

البلاد إن لم تتحسن أوضاعهم، وقبل ذلك، وبسبب الأزمات الاقتصادية ما بين سنتي 1867 و1868حدثت مجاعات رهيبة بسبب الجفاف، الشيء الذي دفع بالفلاحين إلى مغادرة أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم بشيء[1].

وتشير العديد من الأبحاث إلى أن الهجرة المغاربية إلى فرنسا بدأت لأول مرة في عام 1870-1871، وكانت في معظمها تتكون من الجزائريين، والذين كانوا يلقبون آنذاك بالترك[2]، وكان أغلبهم يعملون كباعة متجولين للسجاد والجلود والصناعات النحاسية، ويشار إلى أن الفترة الواقعة بين 1900 و1905 عرفت أول المهاجرين الذين عملوا في مصانع السيارات، وقدم معظمهم من منطقة القبائل الجبلية الجزائرية، حيث كان العدد محدودا ولم يتجاوز 5000 شخصا حسب تقديرات عام 1912.[3]

2-3 النفي والتهجير:

إن اختلاف أساليب الاستعمار والمقاومة في الدول المغاربية جعل من الجزائر الأكثر عرضة للتهجير القسري والنفي، فقد أصبحت حالة الهجرة والتهجير ملزمة على الشباب الجزائري نحو فرنسا وغيرها من دول أوروبا، خاصة مع صدور قانون التجنيد الاجباري، حيث وصل عدد المهجرين بين 1914 و1918 إلى 116.616 نسمة.[4]

كما أن وضع الجزائريين بإقليم الهضاب العليا بشرق الجزائر كان حرجا للغاية خاصة بعد فشل ثورة 1871م، حيث تصدت فرنسا لهم بالانتقام والتشريد والنفي من البلاد، وأمام هذا الوضع برزت ظاهرة التهجير التي طالت آلاف الجزائريين من مختلف أنحاء الوطن، وأمام التدابير القمعية والإجراءات الاستثنائية، عبرت طائفة من الجزائريين عن استيائها في البقاء بأرض الجزائر نظرا لتعقب دولة الاحتلال كل أفراد الشعب الجزائري بالتقتيل والتنكيل والتشريد، ثم بحجز أراضيهم ومصادرة أملاكهم، فلجأوا أمام هذا الوضع إلى الرحيل

[1] عمار هلال: المرجع السابق، ص17.

[2] مصطفى النيفر: المهاجرون المغاربة إلى فرنسا حضور إسلامي-أم مجرد قوة عمل، بحث قدم إلى مؤتمر الإسلام والمسلمون في عالم متغير-من أجل نظام دولي عادل، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت 1994، ص5.

[3] نفسه.

[4] عمار بوحوش: العمال الجزائريون بفرنسا – دراسة تحليلية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص 148-149.

عن البلاد فرادى وجماعات، وقد يكون هذا الأمر تهجيرا مقصودا لتخلو الأرض من أصحابها، وتعمر بالمستوطنين الفرنسيين الجدد، ويبدو لنا ذلك في العمليات التالية[1]:

- **التهجير نحو كاليدونيا***:

هناك تضارب في الأرقام فيما يخص مجموع الجزائريين المنفيين إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة، على الأقل بين 104 و500 منفي جزائري، إلا أن الراجح في ذلك هو عدد 104، لكون سي عزيز الحداد في رسالته المؤرخة في جمادى الأولى 1294هـ الموافق لشهر جوان 1877م إلى الحسين بن شعلال وبعض من أهله في الجزائر يقول إن العدد الإجمالي للمنفيين بجزيرة كاليدونيا يربو عن خمسة آلاف منفي ومنهم مائة وأربعة 104 من الجزائريين. وقد جاءت عملية النفي بناء على المحاكمة التي حكم بها الجزائريون بعد الثورة، حيث كان الحكم على بومزراق بالإعدام، وبعد ذلك ألغاه رئيس الجمهورية الفرنسي يوم 19 أوت 1873م، وعوضه بالنفي البعيد خارج الجزائر، وتهجيره إلى كاليدونيا الجديدة، مثلما حكم على الشيخ عزيز وأخيه مُحَمَّد، وعلى أوقاسي، وبعض المتمردين الآخرين بنفس الحكم إلى مدينة لوميا عاصمة كاليدونيا بالمحيط الهادي[2].

أما الشيخ مُحَمَّد الحداد فقد ركن إلى حياة الهدوء، واستسلم للظروف ولم يظهر له أي نشاط أو حركة منذ وصوله إلى كاليدونيا، بينما أخوه سي عزيز قام بعدة نشاطات تتمثل في مراسلات كثيرة إلى أهله وأصدقائه بالجزائر، وكان يتابع بشغف أخبار البلاد رغم المسافة البعيدة، ويتشوق للعدوة إلى الوطن، ولم يصبر فهرب في سفينة زيت إنجليزية إلى سيدني الأسترالية عام 1881م، ومنها توجه إلى جدة بالحجاز، ومنها إلى مكة، وفي بداية التسعينيات من القرن 19م حصل على إذن العودة إلى الجزائر، لكنه توفي في مرسيليا مسموما، ونقل جثمانه إلى قسنطينة حيث وري التراب بجوار أبيه الشيخ مُحَمَّد أمزيان الحداد[3].

---

[1] مزيان وشن: سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا**، العدد 9، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر 2015، ص 145.

* كاليدونيا الجديدة: إقليم على شكل أرخبيل شرق أستراليا، اكتشفها الرحالة جيمس كوك خلال القرن 16م، تبلغ مساحتها 19 ألف كلم، ضمها نابليون الثالث كمستعمرة فرنسية عام 1854م، وتقرر جعلها مؤسسة عقابية، وتنفيذ الأشغال الشاقة عام 1863م، عاصمتها لوميا، أنظر مزيان وشن، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي، ط 02، لبنان 2007، ص184.

[2] يحي بوعزيز: ثورة 1871م ودور عائلتي المقراني والحداد، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص 333.

[3] مزيان وشن: سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، المرجع السابق، ص 146.

- **التهجير نحو كورسيكا (جزيرة بجنوب أوروبا تابعة لفرنسا):**

وهم الذين عبّروا عن رفضهم للاحتلال الفرنسي، وتم إبعادهم إلى كورسيكا عام 1880م بعد محاكمتهم بتاريخ 07 جانفي 1880م وكان قرار المحكمة كالتالي:

* سي الهاشمي: من قرية مدروسة، شيخ زاوية دينية، ملاحظة: يوصى بنفيه إلى أبعد مكان ممكن من بلاده الأصلي (كورسيكا).

* عمر بن يوسف: قرية حيدوسة، ملاحظة: يوصى بنفيه إلى كورسيكا.

* مُحَمَّد أمزيان: له أتباع كثيرون في قريته، ملاحظة: يوصى بنفيه إلى كورسيكا.

* بوبكر بن خالد: له نفوذ في القرية، ملاحظة: يوصى بنفيه إلى كورسيكا.[1]

– التهجير إلى جزر الأنتيل :

أما البعض منهم فقد تم نفيه إلى غويانا بجزر الأنتيل بأمريكا اللاتينية.[2]

وما يمكن أن نخلص إليه هو أن الاستعمار الفرنسي كان استعمار استيطانيا، حيث كان يسعى إلى جعل أرض الجزائر قطعة ترابية لا تتجزأ عن البلاد الفرنسية واستخدم في ذلك عدة أساليب للسيطرة على البلاد والعباد، وقوبل بمقاومة شديدة لم يكن ينتظرها، فتعسّف في أحكامه ضد كل جزائري و انتقم منهم شر انتقام، و لم يكتف بذلك فقد قرر تهجير الناس من أراضيهم لتخلو له البلاد فينفذ مشروعه الاستيطاني، بحيث شرد الآلاف من الشعب الجزائري، و هجّر عن الوطن ما يزيد عن 150 ألف نسمة إلى جهات أخرى عبر البلاد العربية، وقارة أوروبا، و أستراليا، و كاليدونيا الجديدة، و جزر الأنتيل بأمريكا اللاتينية[3].

[1] مزيان وشن: سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، المرجع السابق، ص 146.
[2] توفيق المدني: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1956، ص 156.
[3] مزيان وشن: سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، المرجع السابق، ص 149.

2-4 العامل الثقافي والديني:

كانت الهجرة في فترة مبكرة للاحتلال قليلة نحو المشرق العربي[1] بحيث بدأت عام 1830 واعتمدت على أسس دينية خاصة من أجل أداء فريضة الحج[2]، وبعد ذلك بدأت تتكون طائفة من المهاجرين، ففي سنة 1832 قدموا من معسكر وتلمسان متجهين نحو بلاد المشرق العربي ثم التحقت طائفة في سنة 1835 أمثال بني عامر وبعض الوهرانيين، كما استقبلت تونس وسوريا منذ سنة 1837 أفواج من المهاجرين العرب والقبائل.[3]

إلى غاية 1846 لم تكن هناك هجرة جماعية نحو المشرق العربي فالهجرات التي سبقت هذا التاريخ تمت بواسطة أفراد قلائل شدوا رحالهم إلى سوريا وغيرها من الولايات العثمانية.[4]

شهدت بعد ذلك الجزائر هجرة أعلام بارزة منها هجرة الطيب العقبي والشيخ عبد الحميد بن باديس، وكذلك حدثت هجرة جماعية سنة 1911 إلى الحجاز والشام، والهجرة التي أثارت مخاوف الفرنسيين هي هجرة تلمسان وما صاحبها من تداعيات في شرق البلاد الجزائرية ووسطها، وكان سببها الظاهري هو قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية استعدادا للحرب العالمية الأولى، ولكنها من زاوية أخرى كانت هذه الهجرة نتيجة للمضايقات الاستعمارية المستمرة ضد ممارسة السكان لشعائرهم الدينية، ومحاولة طمس هويتهم الثقافية.[5]

[1] سليمان بن رابح: المرجع السابق، ص25.

[2] ناهد ابراهيم دسوقي: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص46.

[3] شارل روبير اجيرون: المرجع السابق، ص 750-751.

[4] عمار هلال: المرجع السابق، ص16.

[5] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ط 2، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 196.

3-تطور الهجرة المغاربية نحو أوروبا خلال الحقبة الاستعمارية:

لا تشترك الهجرة المغاربية عموما من حيث المبدأ في نفس الأسباب التي دفعت الكثيرين إلى ترك أوطانهم واللجوء إلى بلدان أخرى، أو إلى بلدان الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص.

وعند البحث في موضوع الهجرة المغاربية، سواء كانت تحت وطأة التشريع القسري بالهجرة والعمل في الخارج، كما كان عليه الحال في فترة الهيمنة الاستعمارية المباشرة، أم أنها هجرة تتم على أساس الاختيار الحر، ولكنها تتم تحت ظروف متنوعة ومتشعبة وكثيرة التعقيد، سيجد الإنسان نفسه أمام ثلاث مراحل، كما يشير إلى ذلك السيد فيرنر روف (Werner Ruf)، وهي[1]:

المرحلة الأولى: وتشمل الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى حتى نهايتها تقريبا، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين إذا عزلنا فترة الحرب العالمية الأولى وحدها، نظرا للظروف التي شهدتها؛

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى 1918 ونهاية الحرب العالمية الثانية 1939؛

المرحلة الثالثة: التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعاظم النضال من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وتواصلت بعد تحقيق الاستقلال السياسي، وهي ما تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر، وتتضمن المرحلة الأخيرة تتضمن فترات متباينة نسبيا حول الهجرة وظروفها والتي ستتم معالجتها في مجرى البحث.

3-1 الهجرة المغاربية قبل الحرب العالمية الأولى (إلى غاية 1914):

إن بداية الهجرات المغاربية تشكلت معظمها من الجزائريين، والتي ارتبطت خصوصا بالاحتلال الفرنسي 1830، فكانت أسبق من هجرة التونسيين والمغاربة، واللتان ظهرتا بشكل جلي في مطلع القرن العشرين، حيث أدت السياسات الاستعمارية إلى هجرة داخلية نحو المدن لتمتد فيما بعد إلى هجرة خارجية[2].

[1] كاظم الحبيب: الهجرة المغاربية والعنصرية في بلدان الإتحاد الأوروبي، (د.ط)، الكتاب الثاني، 2000، ص 36.

[2] محمد مصطفى حسن علي: سياسات وتجارب إعادة انخراط مهاجري بلدان لمغرب العربي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978، ص 03.

كما أن الهجرة المغاربية بنمطها الجماعي بدأت فترة الحرب العالمية الأولى 1914، عند قيام فرنسا بتشجيعها لتعزيز التعبئة العسكرية لجيشها، وإنقاذ مصانعها باعتبارها الدولة المستعمرة، إذ دفعتها احتياجاتها الاقتصادية والحربية آنذاك إلى توظيف أكثر من 50 ألف شخص من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس)[1].

فأصل الهجرة المغاربية نحو أوروبا إذن يعود للفترة الاستعمارية، حيث كانت قسرية، إجبارية في بداياتها، وتنوعت وفقا لاحتياجات العمال والجنود في فرنسا، وكانت الجزائر أول من عرفت هذه الظاهرة، حيث بدأت هجرة الجزائريين نحو فرنسا في شكل مجموعات غير منتظمة منذ سنة 1899م، وكان استقرارهم في المناطق الفرنسية محدودا، ومع بداية القرن 20م أصبحت الهجرة الجزائرية ظاهرة اجتماعية متميزة، خاصة مع إصدار مرسوم 18 جوان 1913، والذي تبعه قانون 15 جويلية 1914 الذي ألغى جواز السفر الذي كان مفروضا على الجزائريين، مما ضاعف عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا، حيث تم تقدير حوالي 30 ألف جزائري في فرنسا بحلول الحرب العالمية الأولى، وقد تمت تلك الهجرات عبر "مصلحة تنظيم العمال" التابعة للإدارة الاستعمارية في الجزائر.

وقد شهدت الفترة الممتدة من سنة 1901-1917 عدم وجود نصوص قانونية صريحة بخصوص دخول الأجانب إلى فرنسا، حيث كان يكفي تقديم إعلان إلى البلدية من طرف الأجانب للحصول على تصريح الإقامة والعمل[2].

وعلى عكس الجزائر والمغرب عرفت تونس هجرة عكسية في هذه المرحلة، وذلك بسبب سياسة الاستيطان التي طبقتها فرنسا من أجل إحداث تفوق على الجالية الإيطالية بتونس.[3]

[1] ريمة مرزوق: "الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 7، العدد 3، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 60.

[2] شيخ لعرج: "هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية 1830،1962"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 2، المجلد 14، جامعة معسكر، الجزائر، 2019، ص 50-52.

[3] عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة، دار الفنون والآداب، الكويت، 1983، ص 37.

3-2 الهجرة المغاربية خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918):

في فترة الحرب العالمية الأولى 1914-1918 تكفلت وزارة التسلح الفرنسية بتجنيد العمال من دول المغرب العربي والهند الصينية، وفي 2 أفريل 1917 تم إقرار أول مرسوم حول منح الإقامة للأجانب البالغين 15 سنة فما فوق[1].

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن فرنسا جندت من الجزائر وحدها أكثر من 173019 من الرجال لأغراض الحرب العالمية الأولى، فكانت الحصيلة المأساوية بـ 25.171 بين قتيل ومفقود، وكانت الدولة الفرنسية تفرض على المواطنين الخدمة في القوات المسلحة عبر قرارات ملزمة تصدر عنها لا يمكن مخالفتها[2].

استطاعت فرنسا تجنيد عدد كبير من الرجال في البلدان المغاربية الثلاثة خلال فترة الحرب العالمية الأولى، إذ وصل إجمالي العدد إلى477.894 شخصا موزعين على النحو التالي:

الجدول 02: عدد العاملين والمجندين والموتى والمفقودين المغاربة خلال الحرب العالمية الأولى[3]

التفاصيل	الجزائريون	المغاربة	التونسيون	المجموع
إجمالي المجندين	173.019	80.339	40.398	293.756
إجمالي العمال	118.800	29.800	35.500	184.100
المجموع العام	291.819	110.139	75.898	477.856
الموتى والمفقودين	25.171	10.723	9.000	44.894

إلا أن أغلب هؤلاء، عدا الذين قتلوا في الحرب، أعيد ترحيلهم قسرا إلى بلدانهم بحدود عام 1919.

[1] Gabriel Mas: Histoire Des Migrations Humaines, (version pdf) ,Cahier de village de forez 2018, p20, vu: http :// Forezhistoire.free.fr/images/165-Mas-Gabriel-CVDF-histoiredes- Migration-2018.pdf

[2] كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص37.

[3] نفسه، ص38.

3-3 من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية(1918-1945):

شهدت سنوات العشرينات والثلاثينات ارتفاعا واضحا في عدد الناس من البلدان الثلاثة القاطنين في فرنسا من البلدان المغاربية الثلاث، فبعد أن كان عدد الجزائريين في فرنسا في عام 1921 (36277) شخصا، ارتفع في عام 1931 إلى(72891) شخصا، ثم عاد وانخفض في عام 1936 إلى (72891) شخصا، رغم أن البطالة في الجزائر كانت حينذاك واسعة جدا، أما عدد القاطنين في فرنسا من المغرب وتونس فقد بلغ في عام 1924 حوالي 20 ألف شخص مناصفة[1].

لقد عرفت هذه الفترة تزايدا في عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا[2]، مما دفع السلطات الاستعمارية في الجزائر إلى الضغط على نظيرتها في باريس لمراقبة حركة الهجرة وإقرار قوانين لتقييدها، واستجابة لتلك الضغوطات صدرت قرارات وزارية في 8 و11 أوت ثم في 14 سبتمبر 1924 لوضع نظام مراقبة الهجرة يفرض الحصول على عقد عمل كشرط للإقامة، مع شهادة طبية تثبت القدرة على العمل والسلامة من الأمراض المعدية، وتم وقف العمل بهذه القرارات سنة 1926 من طرف مجلس الدولة، ثم تم تعويضها بمرسوم آخر تضمن شروط أخرى كإنهاء المهاجر لواجباته العسكرية ووثيقة السوابق القضائية، كما أضيفت شروط أخرى ضمن مرسوم 4أوت 1928 بتقديم وصل يثبت دفع قسط مالي لتغطية تكاليف أي طرد محتمل، تذكرة سفر ودفع رسم قيمته 150 فرنك فرنسي، وكل تلك العراقيل للتقليل من هجرة الجزائريين والمغاربة عموما إلى فرنسا كانت خوفا من الانخراط في نقابات عمالية ومنظمات سياسية، أي الخوف من انتشار الوعي السياسي لدى المهاجرين المغاربة[3]، بالإضافة إلى ضغط المستوطنين على الحكومة الفرنسية حتى لا تفقد اليد العاملة الرخيصة في الجزائر وتونس والمغرب كما أشرنا إلى ذلك سابقا[4]، رغم تأكيد السلطات الفرنسية على كونها تريد الاستفادة من المهاجرين مؤقتا لإعادة بناء اقتصادها، وفي 17 جويلية 1936 تم فتح مجال الهجرة من جديد أين اكتظت الموانئ الفرنسية بالمهاجرين المغاربة، إلا أنه سرعان ما تم تقييدها عبر إقرار عدة قوانين أهمها: قانون 14 أكتوبر 1936، 9 ديسمبر 1936 و13 جانفي 1937 متضمنة قيودا أخرى لدخول وإقامة المهاجرين[5].

[1] مصطفى النيفر: المرجع السابق، ص 05.
[2] ينظر إلى الملحق رقم 01.
[3] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص16-17.
[4] نفسه، ص19.
[5] ريمة مرزوق: المرجع السابق، ص62.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعاد المستعمر انتهاج سياسة التهجير القسري من دول المغرب العربي الثلاث، فالهجرة في هذه المرحلة ما هي إلا انعكاس للعلاقة الاستعمارية، فالمصالح الاقتصادية والأمنية الفرنسية وحتى للدول الحليفة كانت تحت التهديد، والحل تمثل في الاستنجاد بشباب الدول المغاربية المستعمَرة لإنقاذ الاقتصاد الأوربي وتدعيم الجبهات القتالية من خلال إقرار قوانين في تشريعاتها المحلية تشجع على الهجرة، وبالمقابل سنّت قوانين تعسفية في حق المغاربة وتحديدا الجزائريين "كقانون الأرض المحروقة" لدفع الشباب إلى الهجرة، عبر النزوح من الريف إلى المدينة لتليها بعد ذلك الهجرة نحو الدول الأوربية وتحديدا فرنسا في تلك الفترة[1].

3-4 الهجرة المغاربية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال (1945-1962):

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت وتيرة الهجرة إلى فرنسا تسارعا كبيرا من بلدان المغرب العربي بلغ حدود ربع مليون مهاجر، وقد شكلت الدفعات السابقة للهجرة أرضية مساعدة لاستقبال الأعداد الجديدة من المهاجرين الجدد، وترجع الأسباب الرئيسية للموجة الثانية من الهجرة المغاربية إلى أوروبا إلى تضافر عدة عوامل تمثلت خاصة في احتياجات البلدان الأوروبية لليد العاملة الأجنبية في ظل انخفاض نموها الديموغرافي، وذلك لإعادة بناء اقتصادها وإعمار ما دمرته الحرب، والعمل في القطاعات التي ترفع عنها العمال المحليون. وحافظت على نسق الانتاج في المناجم والصناعات التحويلية والخدماتية[2]، ويشير جيرار نويريل (Gérard Noiriel)إلى أن المهاجرين، وكثير منهم جزائريون، قاموا منذ الحرب العالمية الثانية ببناء 90 ٪ من الطرق السريعة الفرنسية، وماكنة من كل سبع ماكينات، وشقة من كل اثنتين[3].

إذن فحاجة فرنسا لتعويض نقص اليد العاملة، والذي أثر على اقتصادها دفعها إلى إلغاء كل القرارات والقوانين السابقة مثل قانون 9 ديسمبر 1936 وقانون 13 جانفي1937، التي حالت دون هجرتهم إليها، وإصدار قانون سنة 1948، فبالنسبة للجزائر نصت المادة 2 من هذا القانون على "المساواة التامة مع المواطنين الفرنسيين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق على العمال الجزائريين بصفة عنصرية"، وهو ما أدى لزيادة عدد المهاجرين من الدول المغاربية وخاصة الجزائريين إلى غاية سنة 1954[4].

[1] ريمة مرزوق: المرجع السابق، ص63.

[2] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 122.

[3] Gérard Noiriel: Le Creuset français, histoire de l'immigration, édition mise à jour en mars 2006, édition points, Paris, 2006, p312.

[4] Jean Jacques Rager: Les Musulmans Algeriens e France et dans les Pays Islamique, Les Belles Lettres, paris, 1950, p 23.

وبحلول سنة 1954 واندلاع الثورة الجزائرية انخفضت نسبة المهاجرين المغاربة وخاصة الجزائريين، ورغم نيل تونس والمغرب استقلالهما سنة 1956 إلا أن المهاجرين من هذين البلدين ظلوا يخضعون للقانون أمر 1945/11/2 الذي نظم وضعية الأجانب في فرنسا، وسمح بإنشاء هيئة عامة "المكتب الوطني للهجرة "OMI"، هدفها احتكار جلب اليد العاملة الأجنبية. أما بالنسبة للجزائر فقد تضمنت اتفاقية "إيفيان الثانية" مارس 1962 قضية تنقل الجزائريين إلى فرنسا، وحظيت الجزائر خلالها بنظام خاص ومتميز عن بقية الدول المغاربية، حيث أقرت أنه وبدون قرار قضائي كل جزائري يملك بطاقة التعريف الوطنية له الحق في التنقل بين الجزائر وفرنسا، وتضمنت المادة 7 من الاتفاقية "أن المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا وخاصة العمال منهم لديهم نفس الحقوق التي يمتلكها الفرنسيون باستثناء الحقوق السياسية"، وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد ألغت خضوع المهاجرين الجزائريين لأمر 1945/11/2[1].

الجدول 03: عدد الأشخاص المغاربة القاطنين في فرنسا ونسبتهم إلى مجموع الأجانب بين 1946 و1962

	1946		1954		1962	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الجزائر	22.114	1.3	211.675	12.0	350.484	16.2
المغرب	16.458	0.9	10.734	0.6	33.320	1.5
تونس	1.916	01	4.800	0.3	26.569	1.2
المجموع	40.488	2.3	27.209	12.9	410.373	18.9

المصدر: كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص41.

ويستدل من هذا الجدول على الملاحظات التالية:

- ✓ كانت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا واسعة نسبيا بالمقارنة مع الهجرة المغربية والتونسية، وهذا راجع إلى سوء الأوضاع في ظل الحكم الاستعماري المباشر على خلاف ما كان عليه الوضع نسبيا مع كل من المغرب وتونس،

[1] أمال بن قو: دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوربية لحقوق العمال المهاجرين، رسالة دكتوراه، تخصص قانون اجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص9 -10.

بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكان الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس، فمثلا كان عدد سكان الجزائر سنة 1960 يقدر بـ 11394307 نسمة بينما كان عدد سكان تونس في نفس السنة يقدر بـ 4195467 نسمة.[1]

- ✓ اتخذ عدد ونسبة المهاجرين الجزائريين ومن المنطقة المغاربية عموما بالتنامي سنة بعد أخرى واحتلت نسبة متزايدة أيضا في إجمالي عدد الأجانب القاطنين في فرنسا.
- ✓ في الوقت الذي بلغت الزيادة خلال الفترة الواقعة بين 1946 و1954 (186721) شخصا، تراجعت الزيادة بين عامي 1954 و1962 إلى (183164) شخصا، أي بمعدل تراجع سنوي بسيط.

ورغم أن الجدول لا يوضح الملاحظة التالية فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن القسم الأكبر من المهاجرين إلى فرنسا كانوا من الرجال وكانت العوائل محدودة العدد[2].

[1] البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 20-05-2024 على الساعة 19:32.

[2] كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص 41.

الفصل الثاني: تطور الهجرة المغاربية الخارجية من الاستقلال إلى 2017.

1-تحولات الهجرة المغاربية من حيث العدد والنوع والوجهة:

1-1 التطور النوعي للهجرة المغاربية.

1-1-1 تطور هجرة العمالة.

1-1-2 تطور هجرة الإناث (تأنيث الهجرة).

1-2 التطور الإجمالي للمهاجرين وتوجهاتهم.

1-2-1 الجزائر.

1-2-2 المغرب.

1-2-3 تونس.

2-الهجرة المغاربية نحو أوروبا والعوامل المتحكمة فيها:

2-1 مرحلة التشجيع (من الاستقلال إلى 1973).

2-2 مرحلة التقييد (من 1973 إلى 2017).

2-2-1 الفترة بين 1973 إلى 1995.

2-2-2 الفترة بين 1995 إلى 2017.

3-الموقف الرسمي للدول المغاربية من قضية الهجرة الخارجية.

1-تحولات الهجرة المغاربية من حيث العدد والنوع والوجهة:

1-1 التطور النوعي للهجرة المغاربية:

1-1-1 تطور هجرة العمالة:

إذا أخذنا الجزائر كحالة، نجد أنها كانت تمثل خلال الحقبة الاستعمارية خزان اليد العاملة الذي تلجأ فرنسا إليه، بحسب حاجتها العسكرية والاقتصادية التي تتطلبها المرحلة، ولم تتصاعد هجرة العمالة المغربية والتونسية إلا في بداية عام 1962 نتيجة حاجة أوروبا الغربية إلى العمالة المهاجرة بعد مرحلة الازدهار الاقتصادي التي مرت بها في الستينيات.

ويعكس التوزيع النسبي للعمال المهاجرين الداخلين إلى فرنسا سنويًا في الفترة بين عام 1964 والنصف الأول من عام 1974 زيادة طرأت على عدد العمال المهاجرين القادمين من المغرب العربي قبل الفترة التي سبقت تطبيق الإجراءات التي تحد من دخول المهاجرين. فقد مثلت العمالة الجزائرية 18%، والمغربية 17.4%، والتونسية 13.3% من مجموع العمالة التي دخلت فرنسا عام 1973[1].

انعكست أزمة النفط عام 1973* بقوة على الهجرة الدولية. وفي موازاة ذلك، أدى الركود الاقتصادي الذي شهدته أوروبا إلى تراجع إنتاجية بعض القطاعات التي كانت توظف العمالة الوافدة خلال الستينيات مثل قطاعي البناء والصناعة التحويلية، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن جزء كبير من العمالة الأجنبية. وقد استخدمت حكومات الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل العمالة المهاجرة بوصفها "صمام أمان" لخفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف لمواطنيها حين تدعو الحاجة، لذا أخذت فرص هجرة العمالة من المنطقة العربية إلى أوروبا منذ عام 1973 تنحسر تدريجا موازاة مع التزايد التدريجي، الذي شهدته تيارات الهجرة إلى منطقة الخليج العربي. غير أن الهجرة إلى أوروبا غالبا ما تكون دائمة، في حين أن الهجرة إلى الخليج مؤقتة[2]

وتوضح معطيات هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي ما يلي: 84% منها موجودة في فرنسا، و8% في بلجيكا، و4% في ألمانيا الاتحادية، و3 % في هولندا، و0.2% في بريطانيا، وقد ارتفعت هذه الهجرة نحو فرنسا

[1] هاشم نعمة فياض: إفريقيا دراسة في حركات الهجرة السكانية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، سبها، ليبيا 1922، ص 108 – 109.

* أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى بسبب القضية الفلسطينية، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، أنظر: محمد محفوظ ماجن، "الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج"، **مجلة المعيار**، عدد خاص، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2017، ص03.

[2] هاشم نعمة فياض: هجرة العمالة من المغربي العربي إلى أوروبا – هولندا نموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012، ص 29.

بمعدل 2.15% في الفترة 1974 -1983، على الرغم من التدابير التي اتخذتها فرنسا من أجل الحد من هذه الهجرة. وكانت العمالة الجزائرية تمثل دائمًا أعلى نسبة من العمالة المهاجرة من المغرب العربي إلى فرنسا. [1]

وبذلك ولّى العهد الذي كان وزير العمل الفرنسي يصرح فيه سنة 1966 بأن الهجرة حتى السرية منها نافعة لأمتنا، فمنذ عام 1982 صارت الهجرة السرية موضع محاربة من جانب السلطات الفرنسية، ثم تطور ذلك إلى درجة التضييق على العمال المقيمين وفق قرارات عام 1988، ووفق قانون بونيه في جانفي 1980 الذي عدل قرار نوفمبر 1945 المنظم لشروط دخول العمال الأجانب وإقامتهم وعملهم. بل إنّ هذه القوانين تطبق بموجب تعليمات إدارية غير خاضعة للإعلان الرسمي، الأمر الذي يجعل معرفة مضامينها صعبة على المهاجرين، وبالتالي يجعل تطبيقها استثنائيًا من جانب السلطات الادارية، وهذا ما قد يجعلها تخالف قوانين العمل الدولية [2].

ولإلقاء نظرة على عدد العمال المهاجرين من بلدان المغرب الثلاثة في فترة زمنية واحدة نستعين بالمعطيات المتوفرة عام 1989 في بلدان السوق الأوروبية المشتركة سابقا، التي توضح أنّ مجموعهم بلغ 1.6 مليون نسمة[3].

الجدول رقم 04: العمال المهاجرين المغاربة لبعض البلدان الأوروبية سنة1989 (مهاجر)

دول الهجرة المغادرة	بلدان الهجرة الوافدة				
	فرنسا	بلجيكا	المانيا الغربية سابقا	هولندا	المجموع
الجزائر	782.111	10.000	1500	2000	795.611
االمغرب	400.000	100.000	35000	70.000	605000
تونس	183.782	5000	25000	20.000	233.782

المصدر: هاشم نعمة فياض: هجرة العمالة من المغربي العربي إلى أوروبا، مرجع سابق، ص29.

1-1-2 تطور هجرة الإناث (تأنيث الهجرة)[4]:

لم يعد الحديث عن التحولات الطارئة على ظاهرة الهجرة الدولية بالأمر الجديد وقد أصبحت أغلب التقارير الدولية تؤكد منذ فترة على مدى التحولات الكمية والنوعية لظاهرة الهجرة في بعديها المحلى والدولي. ويبقى الحضور المتزايد للنساء ضمن موجات الحراك البشري على النطاق الدولي من أبرز مظاهر التحول.

[1] هاشم نعمة فياض: هجرة العمالة من المغربي العربي إلى أوروبا، مرجع سابق، ص28.
[2] نفسه، ص29.
[3] هاشم نعمة فياض: إفريقيا -دراسة في حركات الهجرة السكانية، مرجع سابق، ص 107 -108.
[4] ينظر للملحق رقم 02.

والبيانات المتاحة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تظهر الأهمية المتزايدة للهجرة الأنثوية وبالخصوص المهاجرات المغربيات مقارنة بدول المغرب العربي كما يبينها الشكل رقم 07 حيث ارتفعت أعداد المغربيات إلى1350929 سنة 2017 وفي نفس الفترة ارتفعت أعداد النساء المهاجرات من الجزائر وتونس لتبلغ 816509 و330806 على التوالي.[1]

وعموما تشير القراءات الدولية أنّ واقع هجرة المرأة المغاربية إلى أوروبا أفرز ثلاثة أصناف من المهاجرات بصفة خاصة، فالصنف الأول يشمل النساء المهاجرات اللاتي دخلن أوروبا عن طريق سياسات لم شمل الأسرة والالتحاق بالزوج المهاجر، ويذكر أن أغلب تلك النساء ينحدرن من أوساط ريفية بما أن الهجرة الذكورية المغاربية شملت في بداياتها بدرجة أساسية سكان المناطق الريفية، وظلت هجرة النساء متصلة بوظائفهن الأسرية والتربوية[2]. أما الصنف الثاني فيتصل بالانخراط في سوق العمل في إطار حركة هجرة عالمية فرضتها التحولات الحاصلة وتطورات الأزمة الاقتصادية ومحاولات اجتذاب اليد العاملة النسائية، فتمثل في المرأة المهاجرة بشكل فردي بمحض إرادتها رغبة منها في كسب الرزق وتحسين ظروف معيشتها أو مواصلة دراستها، وإن أكدت الدلائل حضور المرأة المتزوجة ضمن ذلك الحراك المنفرد للمرأة. ومعلوم أن التحولات الديمغرافية الطارئة مؤخرا على سكان المغرب العربي أصبحت تعتبر من بين العوامل المساهمة في تطور هذا الشكل المستجد من الهجرة النسائية الخارجية. وأضحت المؤشرات الديمغرافية تؤكد تأخر سن الزواج وخاصة بالنسبة للمرأة وارتفاع نسب الفتيات العازبات وقد سجلت على سبيل المثال نسبة الشابات غير المتزوجات من الشريحة العمرية 25–29 سنة 55% في تونس خلال سنة 2007. ويشهد جنوب أوروبا اليوم تطورا بارزا للهجرة النسائية الفردية من المغرب الأقصى ممثلة في عدد من الطالبات والفتيات العازبات إلى جانب عدد من الأرامل والمطلقات، في حين الصنف الثالث يتعلق بالمغتربة التي ولدت في بلد المهجر والتي تحمل جنسية مزدوجة والتي تجد صعوبة في الاندماج في المجتمع الأوروبي بين التمسك بالعادات والتقاليد العائلية وبين الثقافة الأوروبية التي يعتبرن أنفسهن جزء منها ولو بدرجات متفاوتة.

كل ذلك إلى جانب أنماط جديدة من الهجرة غير المشروعة كنتيجة للسياسات الانتقائية التي تمارسها الدول الأوروبية تجاه المهاجرين بصفة عامة، وامكانية تعرضها لمخاطر واساءة أكبر نتيجة استغلالها وبالتالي تبقى المرأة المتضرر الأكبر[3].

[1] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 142.

[2] عائشة التايب: حضور المرأة المهاجرة في مشهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي –قراءات اجتماعية للمكانة والأدوار، ورقة مقدمة في المؤتمر الاول للمغتربين العرب، القاهرة، 2012، ص31 . أنظر فاطمة الزهراء ملحاوي، المرجع السابق، ص144.

[3] نفسه، ص 32، 33.

أما الخصائص السوسيومهنية للمرأة المغاربية المهاجرة فتنوعت بدورها بين مختلف أصناف المهاجرات وقد توزعت عدد من المهاجرات على قطاع الصناعات المحلية أساسا كالنسيج وصناعة الملابس وممارسة الأعمال الزراعية والخدمة المنزلية نتيجة ارتفاع الطلب عليها في الدول الأوروبية[1].

1-2 التطور الإجمالي للمهاجرين وتوجهاتهم:

إن الهجرة الخارجية المغاربية عريقة جداً، وهي تاريخيا وبدون شك إحدى أولى الهجرات المنطلقة من العالم الثالث خاصة الهجرة الجزائرية، إلا أن عدد المهاجرين المغاربة لم يكن يتجاوز في مطلع الستينات عتبة 400.000 شخص، فقرابة 350.000 جزائري و30.000 مغربي و10.000 تونسي تم تشغيلهم في المراكز المنجمية بشمال فرنسا وشمالها الشرقي، وفي أهم المراكز الصناعية.[2]

وخلال السبعينات تغيرت تركيبة الهجرة بعمق، وقد مثلت الهجرة الجزائرية سنة 1970 أكثر من ثلثي الهجرة المغاربية، ثم تراجع نصيبها سنة 1981 إلى 43 %، تعقبها الهجرة المغربية التي كان تطورها معبرا عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي عرفتها.[3]

في فترة الثمانينات تحررت الهجرة المغربية والتونسية، فقد استقرت جاليات هامة من العمال المغربيين في بلجيكا (110.000 مهاجر) سنة 1981 وهولندا (73.000 مهاجر) واسبانيا (40.000 مهاجر) بالإضافة إلى ألمانيا الفدرالية وإيطاليا والمملكة المتحدة، وحتى في كندا. أما التونسيون فكانوا أكثر تمركزا في فرنسا (215.000 مهاجر) أي 61% من مهاجريها سنة 1984، ولكنهم تواجدوا كذلك في ألمانيا الفدرالية (20.000 مهاجر) وإيطاليا (16.000 مهاجر) وبلجيكا وهولندا. ولقد وسّعت الهجرة التونسية والمغربية اتجاهاتها، إذ امتدت إلى الدول العربية بالشرق الأوسط، ففي سنة 1981 تم تسجيل أكثر من 20.000 مغربي مقيمين في الكويت والعربية السعودية، بينما توجه التونسيون نحو أقطار الخليج والعراق، وخصوصا ليبيا؛ إذ تم تسجيل 80.000 مهاجر تونسي يشتغلون في هذا القطر ممثلين 23% من المجموع الوطني سنة 1981.[4]

[1] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 144.

[2] جان فرانسوا تراون: المغرب العربي-الإنسان والمجال، تر: علي التومي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص250.

[3] نفسه، ص251.

[4] نفسه، ص253.

1-2-1 الجزائر:

أ- التطور الإجمالي للمهاجرين:

الجدول رقم 05: تطور الهجرة الجزائرية في العالم بين 1990 و2017

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
فرنسا	788914	814417	839920	1337210	1322603	1455276	1452409
ألمانيا	8493	12366	16238	17681	18828	19617	23349
بلجيكا	10413	9643	8593	7396	8939	10002	10130
سويسرا	5334	5980	6648	7337	8169	9600	9957
بريطانيا	3594	898	10318	16429	23879	20924	21995
اسبانيا	11518	12706	19360	8283	60246	56038	56569
ايطاليا	6171	10991	15810	19139	22467	22471	22866
الولايات المتحدة الأمريكية	4629	7859	11158	12680	14633	18696	19316
كندا	3743	12014	20571	34754	51080	57123	59389
التعداد العام للهجرة الجزائرية في العالم	906030	965162	1025039	1588723	1630181	1785555	1792712

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة، شعبة السكان 2017.

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن الهجرة الجزائرية قد عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2017، حيث انتقل تعداد الجالية الجزائرية في الخارج من 906 ألف مهاجر إلى حوالي مليون و800 ألف مهاجر في سنة2017، كما نلاحظ أن الجالية الجزائرية في المهجر تتمركز بشكل أساسي في فرنسا، متبوعة بعدد من البلدان الأوروبية ودول أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لكن بنسب ضعيفة نوعا ما.

فيما يخص أهم وجهات الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة فتتصدر فرنسا قائمة أهم البلدان المستقبلة للهجرة، لكن رغم ذلك دخلت بعض البلدان الأوروبية الأخرى قائمة أهم مناطق استقبال المهاجرين الجزائريين كإسبانيا، وبريطانيا وألمانيا، في حين أن الولايات المتحدة الامريكية وكندا وجهات مهمة للكفاءات بسبب نظام الهجرة المعمول به.[1]

[1] هشام بوطالبي: المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2020، ص213.

من جهة أخرى تمتاز الهجرة الجزائرية الحالية بضعف معدل التجنيس مما يعني محافظة المهاجرين الجزائريين على الروابط الاجتماعية القوية مع بلدهم الأصلي.

ب–توجهات المهاجرين:

الشكل رقم 01: أهم مناطق توزيع الهجرة الجزائرية في الخارج 2017 (%)

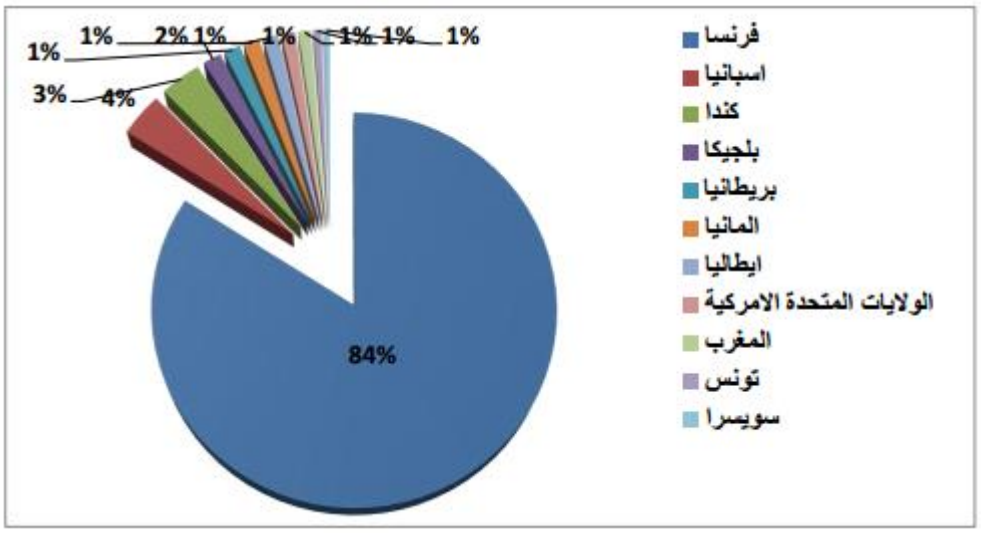

المصدر: هشام بوطالبي، المرجع السابق، ص213.

الجدول رقم 06: التوزيع الديموغرافي للمهاجرين الجزائريين سنة 2008 حسب الفئات العمرية (%)

الفئات العمرية / بلدان الإقامة	-15 24	-25 34	-35 44	-45 54	-55 64	65+
فرنسا	%7.3	%16.1	%19.6	%21.1	%20.6	%15.3
دول منظمة التعاون و التنمية باستثناء فرنسا، المانيا ، الولايات المتحدة و كندا	%7.3	%35.9	%25	%12.9	%8.1	%10.6
الولايات المتحدة و كندا	%9.2	%29.4	%33.3	%15.8	%6.2	%6.2
المجموع	%7.4	%18.5	%20.9	%20.2	%18.7	%14.3

المصدر: هشام بوطالبي، المرجع السابق، ص221.

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ وجود تباين كبير بين الفئات العمرية للمهاجرين الجزائريين في الخارج من منطقة الى أخرى، حيث تمتاز الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا بارتفاع المتوسط العمري خاصة فئة

الكهول، وفيما يخص الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا فتمتاز بمعدل عمري منخفض نوعا ما محصور بين 15سنة الى 44 سنة.

هذا التباين يمكن تفسيره بتنوع وجهات الهجرة الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث يمتاز المهاجرين المتمركزين في فرنسا بارتفاع المعدل العمري لأنهم من الهجرات الأولى للجزائريين في الخارج، مقارنة مع كندا والولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر وجهات جديدة للجزائريين في الخارج.[1]

1-2-2 المغرب الأقصى:

أ- التطور الإجمالي للمهاجرين:

الجدول رقم07: تطور جالية المغاربة المقيمين بالخارج(1998-2013)

	1998	2000	2002	2004	2006	2013
جالية المغاربة المقيمين بالخارج	1.662.870	2.098.187	2.549.215	3.089.090	3.300.000	3.736.141
الزيادة السنوية بالعدد		+435.317	+451.028	+539.875	+750.785	+436.141
الزيادة السنوية بالنسبة المئوية		%+26	%+21,5	%+21	%+29	%+13
الزيادة السنوية بالنسبة المئوية في الفترة المعنية			%+53	%+85,7	%+98,45	%+124,68

المصدر: مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية 2013

مع نهاية ديسمبر 2013، بلغت الجالية المغربية المقيمة بالخارج 3.736.141 مهاجرا، أي 10% من إجمالي سكان المغرب. وتتطور هذه الجالية بوتيرة لا نظير لها، إذ شهدت ارتفاعا تجاوز 100% في السنوات الخمسة عشر الماضية، وإلى هذا الرقم ينبغي أن نضيف 30 % للنظر في الإحصاءات التي تصرح بها مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية لاحتساب مزدوجي الجنسية الذين لا يظهرون في إحصاءات بلد الإقامة بما أنهم يحملون جنسية ذلك البلد إلى جانب المهاجرين غير الشرعيين.

إضافة إلى ذلك، لا يراعي تطور جالية المغاربة المقيمين بالخارج هجرة العودة الناجمة عن النزاعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعن الأزمة الاقتصادية والمالية.[2]

[1] هشام بوطالبي: المرجع السابق، ص 222.

[2] بثينة الاسمايي: تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج – سياقها ووتيرتها وآفاق تعزيزها، مشروع تقرير، اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، مكتب شمال افريقيا، المغرب، 2015، ص 08.

ب–توجهات المهاجرين:

الشكل رقم 02: توزيع الجالية المغربية في أوروبا سنة 2013

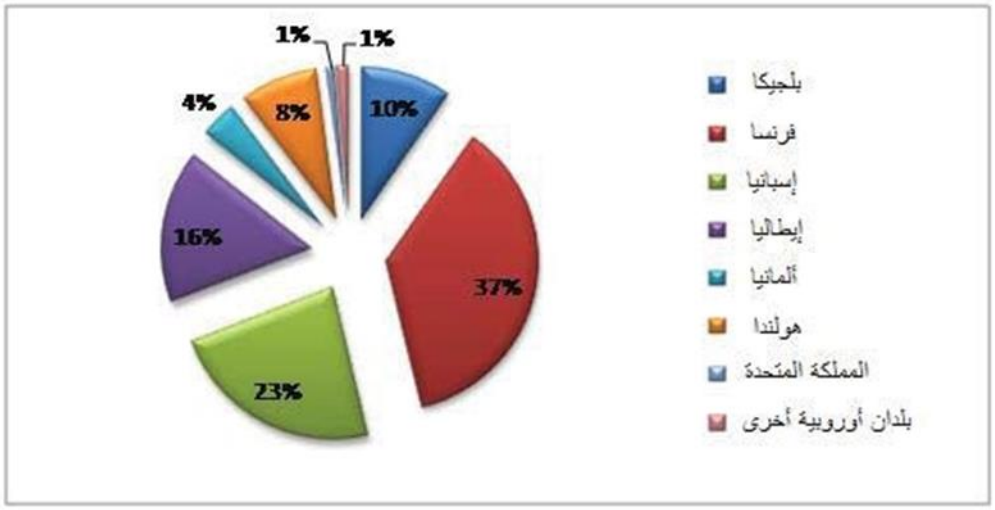

المصدر: بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (2013/12/31)

يتركز المغاربة المقيمون بالخارج بكثافة في بلدان الاتحاد الأوروبي، وتمثل البلدان العربية وجهة الاستقبال الثانية للمهاجرين المغاربة. ولا يزال الجزء الأعظم من الجالية المغربية يتركز في بلدان الاستقبال التقليدية. ويحتل المهاجرون المغاربة الرتبة الثانية من بين الأجانب غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي في إسبانيا، ويأتي المغاربة في الرتبة الثانية بعد الجالية الجزائرية في فرنسا. وفي إيطاليا وهولندا وبلجيكا، تمثل الجالية المغربية فئة كبيرة نوعا ما ضمن المهاجرين الأجانب المقيمين في هذه البلدان.

تبلغ الجالية المغربية المقيمة بفرنسا حوالي 1.3 مليون، أي 37 % من مجموع المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2013 حسب بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وبالتالي تمثل فرنسا الوجهة الرئيسية للهجرة المغربية ولا تزال تستقبل المهاجرين من أجل الدراسة وهجرة الكفاءات. وتعد الهجرة المغربية إليها قديمة وتعود إلى الحرب العالمية الأولى التي تزامنت مع التوقيع على عقد الحماية. ويوجد تكافؤ بين عدد النساء وعدد الرجال ويعوض الشباب حاملو الشهادات شيئا فشيئا العمال المتخصصين الذين هاجروا سابقا.

وفي إسبانيا تتميز الجالية المغربية بشبابها وتأنيثها المتزايد، وتمثل 23% من إجمالي المغاربة المقيمين بالخارج حسب بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية. وتعد منطقة كاتالونيا منذ التسعينيات الوجهة الرئيسية، إذ استقبلت 32.9 % من المجموع سنة 2012، تليها منطقة الأندلس 15.1 %، ثم منطقة مدريد 10.5 %، ويتركز أكثر من نصف الجالية المغربية 58.5 % في هذه المناطق الثلاث المستقلة حيث تمثل أكثر من 30 % من الأجانب غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي. وأصبحت منطقتا مورسيه وفالنسيا مركزي وجهة للهجرة المغربية

منذ بداية الألفية الثانية، ويتركز فيهما اليوم 18.7 % من إجمالي المهاجرين المغاربة، وأثرت الأزمة الاقتصادية سنة 2008 سلبا على الجالية المغربية بإسبانيا التي شهدت أزمة بطالة حادة، ولم يسلَم من الأزمة مستخدمو القطاع العقاري وأيضا العمال الأجانب المستقلون الذين يعملون في الحرف المتواضعة.

وفي إيطاليا لم تبدأ أهمية الجالية المغربية تبرز إلا في مطلع السبعينيات، وأصبحت إيطاليا بلد استقبال المهاجرين المغاربة، لاسيما انطلاقا منذ الثمانينيات. وحسب الإحصاءات الإيطالية، تضاعف حجم الجالية المغربية في إيطاليا أكثر من مرتين خلال الفترة 2001-2010 إذ أصبح المهاجرون من أصل مغربي بها يبلغون حوالي نصف مليون مهاجر بداية من جانفي 2011.[1]

1-2-3 تونس:

أ- التطور الإجمالي للمهاجرين:

الشكل رقم 03: تطور عدد التونسيين المقيمين في الخارج خلال الفترة 2000-2016

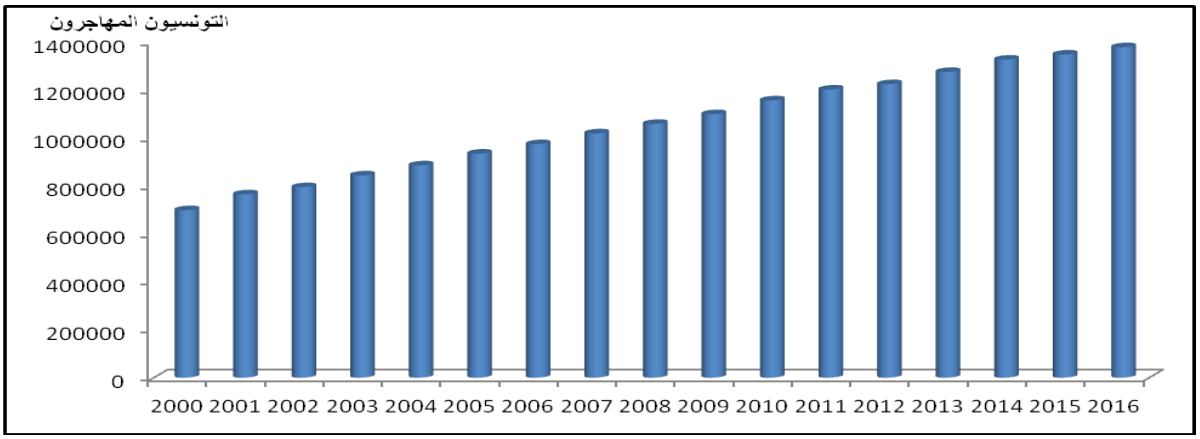

المصدر: فاطمة بودية: التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 21، جامعة الشلف، الجزائر 2019، ص 121.

يظهر لنا من خلال الشكل أن تدفق الهجرة التونسية نحو الخارج عرف وتيرة متزايدة خلال الفترة 2016/2000، إذ ارتفع من 698.108 مهاجر سنة 2000 إلى 1.377.350 مهاجر سنة 2016، أي تضاعف بحوالي1.97 مرة بزيادة قدرت بـ 679.242 مهاجر وبمعدل نمو بلغ في المتوسط 6.1%. ويعود النمو الإيجابي للهجرة التونسية في كل سنوات الدراسة إلى ارتفاع معدل البطالة في تونس إلى جانب تزايد خريجي الجامعات التونسية، وبذلك أعتبر العمل بالخارج الهاجس الأكبر للأغلبية المهاجرة، تأتي بعده عامل الدراسة بالخارج في المرتبة الثانية.

[1] بثينة الاسمايي: المرجع السابق، ص10.

تمثل سنة 2007 سنة مميزة، وذلك لتخطي تونس أول مرة عتبة المليون مهاجر نحو الخارج. يتوزع على منطقة أوروبا ب 83.2%، المنطقة العربية بـ14%، منطقة أمريكا بـ 2.7 %، وتأتي منطقة إفريقيا في الأخير بـ 0.1%.[1]

تعتبر سنة 2011 من أكثر السنوات التي عرف فيها عدد المهاجرين التونسيين تزايدا كبيرا قدر بـ 45184 مهاجر نتيجة الارتفاع إلى 1 200 818 مهاجر لنفس السنة مقابل 1 155 634 سنة 2010، وذلك يعود إلى المشهد المضطرب عقب ثورة 14 جانفي التي شهدتها البلاد والذي ترتب عنها تأزم الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي التونسي. وكان لهذه الأحداث أثر كبير في ارتفاع معدل الهجرة نحو الخارج خاصة الهجرة غير شرعية. لكن سرعان ما تعود معدلات النمو إلى وضعها الطبيعي إبتداء من سنة 2012 بالرغم من استمرار الاضطرابات الأمنية والسياسية والاجتماعية.

ب–توجهات المهاجرين:

الشكل رقم 04: توزيع التونسيين بالخارج على مستوى الدول العشرة الأولى سنة 2016

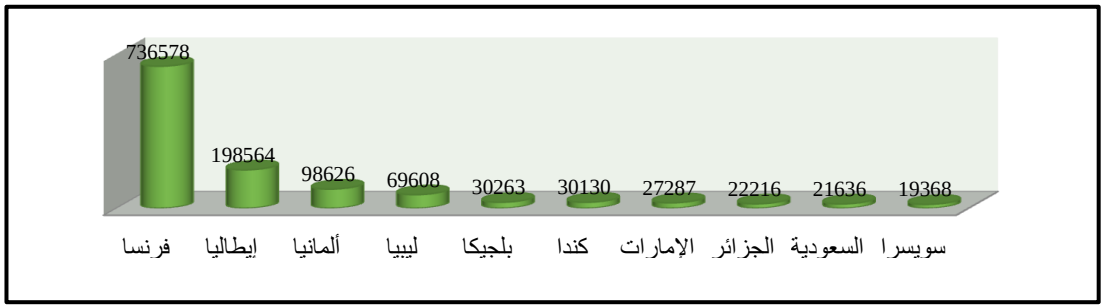

المصدر: فاطمة بودية: المرجع السابق، ص 122.

على مستوى الدول العشر الأولى المستقبلة للهجرة التونسية سنة 2016 والموضحة في الشكل 03 يتبين أن خمس دول أوروبية تدخل هذه القائمة، تتصدر فيها فرنسا الترتيب بـ 736 578 مهاجر، بينما تأتي كل من إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا وسويسرا في الترتيب الثاني والثالث والخامس والعاشر على التوالي.

وبالنسبة للدول المغاربية كانت ليبيا والجزائر ضمن هذه القائمة في الترتيب الرابع بـ 69 608 مهاجر، والثامن بـ 22216 مهاجر، بينما الترتيب السابع والتاسع كان من نصيب الدولتين الشرق أوسطيتين الإمارات بـ 27 287 مهاجر والسعودية بـ 21216 مهاجر، وقد جعلت كندا لنفسها مكانة ضمن هذه الدول في الترتيب السادس بـ 130 30 مهاجر.[2]

[1] فاطمة بودية: المرجع السابق، ص 121.

[2] نفسه، ص 122.

2-الهجرة المغاربية نحو أوروبا والعوامل المتحكمة فيها:

2-1 مرحلة التشجيع (من الاستقلال إلى 1973):

في فترة الستينات شهدت تحركات الهجرة تحولا عميقا في جانبين اثنين هما بروز التحكم الحاسم للاقتصاد والديموغرافيا في حجم ودرجة التدفقات البشرية المغاربية إلى أوروبا.

فمن الناحية الاقتصادية كانت أوروبا الغربية في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة الأجنبية، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا خلّفت نقصا كبيرا في القوة العاملة الضرورية لإعادة بناء اقتصاداتها، وبذلك انصرفت نحو عدد من بلدان شمال إفريقيا لتلبية احتياجاتها من اليد العاملة، وهنا شكّلت البلدان المغاربية مصدرا مهما لليد العاملة خلال الفترة من 1960 إلى غاية 1973، والتي تميزت بنمو اقتصادي متصاعد في البلدان الأوروبية.[1]

أما من الناحية الديموغرافية فقد دخلت القارة الأوروبية في مرحلة انتشار الشيخوخة وانخفاض نسبة الخصوبة، وبذلك كان أمام أوروبا خيار ضيق يتمثل في مضاعفة عدد السكان عن طريق رفع معدلات الخصوبة أو اللجوء إلى الأيدي العاملة الأجنبية، في حين عرفت الدول المغاربية خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في عدد السكان، وتسارع في النمو الديموغرافي.[2]

ثم ما لبثت أن أخذت الهجرة طابعا منتظما مع بداية توجه المهاجرين أصحاب المهارات المتدنية من بلدان المغرب العربي نحو البلدان الأوروبية وفق عقود واتفاقيات.[3]

وقد تم إبرام أولى اتفاقيات العمل بين الدول الأوروبية والمغاربية، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] وليد لطيف: الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال – حالة دول المغرب العربي، رسالة ماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص77، 90.

[2] عمار جفال: العلاقة بين المغاربين ودولهم الأصلية، ورقة مقدمة لندوة المغتربين العرب من شمال افريقيا في المهجر الأوروبي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص06.

[3] نفسه.

الجدول 08: الاتفاقيات المبرمة بين حكومات أوربية ودول مغاربية

المغرب	الجزائر	تونس
-اتفاقية بين المغرب وفرنسا في فاتح جوان 1963 الخاصة باليد العاملة المغربية والتي حددت ترتيبات العمل القار والموسمي، وإجراءات التجمع العائلي.	-"اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962، نصت على حرية التنقل بين البلدين.	- اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية في 9 أوت 1963مع فرنسا.
		-اتفاق دبلوماسي تونسي ألماني حول استخدام القوى العاملة التونسية في 17 ديسمبر 1965.
-اتفاقية 9 جويلية 1965 بين المغرب وفرنسا المتعلقة بنظام التضامن الاجتماعي للعمال المهاجرين.	- بروتوكول 10 أفريل1964 الذي وقعت عليه فرنسا والجزائر والمتعلق بالحد من حجم العمال.	-اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية في7 أوت 1969 مع بلجيكا.
-اتفاقيتين خاصتين باليد العاملة بين المغرب وبلجيكا الأولى في 17 أوت 1964، والثانية بتاريخ 14 جوان1968.	-اتفاقية 27 ديسمبر 1968 المتعلقة بحرية تنقل وعمل وإقامة المواطنين الجزائريين وأسرهم في فرنسا.	- بروتوكول مع الحجرة الاقتصادية النمساوية لاستخدام القوى العاملة التونسية في20 نوفمبر 1970 مع النمسا.

المصدر: يوسف كريم: تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط –حالة المغرب نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا 2021، ص25.

ويبدو أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها تتشابه إلى حد كبير، حيث تم التوقيع عليها في إطار واحد وهو تمكين الدول المستقبلة للهجرة من قبول اليد العاملة اللازمة لتنمية اقتصاداتها، في المقابل فهي تمكن الدول المصدرة للهجرة من إيجاد حلول مؤقتة للمشاكل التي تعترضها في سبيل تحقيق نموها من خلال استفادتها من عائدات اليد العاملة من العملة الصعبة.[1]

أقامت بلجيكا، فرنسا وهولندا "مكاتب توظيف" في بعض المدن المغاربية، أين بدأت الموجة الأولى من المهاجرين المغاربة نحو بلجيكا سنة 1964 بينما فضل الجزائريون والتونسيون الهجرة نحو فرنسا، نظرا للطلب

[1] يوسف كريم: المرجع السابق، ص 25.

الواسع في بعض القطاعات كالمناجم، البناء والصناعة، كما شجعت الدول المغاربية مواطنيها على الهجرة لتقليل الضغط على سوق العمالة المحلية لتجنب تفاقم الفقر وعدم الاستقرار السياسي[1].

ونتج عن ذلك نمو الهجرة المغاربية خلال الفترة الواقعة بين 1963 و1973 بسرعة متميزة أكبر من نموها في الفترة الاستعمارية، حيث بلغت في عام 1973 حوالي 1335957شخصا أي بزيادة قدرها 755695 شخصا. ويمكن للجدول التالي أن يعطينا صورة واقعية عن هذا التطور.[2]

الجدول رقم 09: تطور الهجرة المغاربية للفترة 1963-1973

الدول	1963	1965	1968	1970	1973
الجزائر	480.000	512.000	562.000	697.316	871.223
المغرب	60.745	87.383	119.521	170.835	302.255
تونس	39.517	52.159	73.216	96.821	162.479
الإجمالي	580.262	651.542	754.737	964.972	1.335.957

Source: Khader Bichara: L'Immigration Maghrebiene en Europe: un Bilan, Institut des Pays en Developpment, Universite Catholique de Louvain,1990 ,Cahier 78-79, p09-10

ووفق المعلومات المتوفرة فإن الفترة بين 1968 و1971 شهدت هجرة جزائرية صافية (الفرق بين المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا والجزائريين العائدين إلى بلدهم الجزائر من فرنسا) إلى فرنسا تراوح معدلها السنوي بين 30000-60000 نسمة. وإذا ما أخذت الفترة الواقعة بين 1968-1973 فإن المعدل يتراوح عندها بين 30000-36000 نسمة. [3]

وإذا كانت الهجرة القسرية المغاربية في المرحلة الاستعمارية قد تميزت بكونها اقتصرت في الغالب الأعم على الرجال، فإن في هذه المرحلة، أي في فترة الستينات والسبعينات وما بعدها، قد تميزت بكونها شملت النساء والأطفال، أي التحاق العوائل بمعيليهم في فرنسا، أو ما يطلق عليه بـ "لمّ الشمل". وبالتالي، تشكلت تدريجا جالية مغاربية واسعة في فرنسا.

[1] خضر بشارة: أوروبا والعالم العربي-رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014، ط 1، ترجمة أكرم علي حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2016، ص 228.

[2] ينظر إلى الملحق 03.

[3] كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص 43.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومات المغاربية الثلاث بذلت جهودا للسيطرة على هجرة القوى العاملة الماهرة وتشجيع هجرة العمالة غير الماهرة لاكتساب الخبرة في فرنسا والغرب. كما سعوا أيضًا إلى أن يكون المهاجرون من الذين يقرأون ويكتبون للاستفادة بشكل أكبر من اكتساب المهارات والخبرة. ومع ذلك، لم تكن هذه الحكومات ناجحة جدًا في تنفيذ سياسة الهجرة هذه بسبب التحديات داخل دول المغرب العربي والصعوبات في توظيف العمالة الماهرة، وقد أدى ذلك إلى هجرة الفنيين والعمال المهرة والمثقفين والسياسيين من المنطقة.[1]

2-2 مرحلة التقييد (من 1973 إلى 2017):

إن التدقيق في هذه المرحلة يجعلنا نقسمها إلى فترتين، حيث كانت اتفاقية شنغن التي أبرمت سنة 1985 في لوكسمبورغ، والتي اعتمدت رسميا سنة 1995م هي النقطة الفاصلة التي أدت إلى مضاعفة التشديد على الهجرة المغاربية عموما، خاصة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال إليها.

2-2-1 الفترة بين 1973 إلى 1995:

لقد تأثرت حركة الهجرة المغاربية منذ 1973 بعدة عوامل أهمها:

أولا: الأزمة النفطية، ففي فترة السبعينات أثرت أزمة النفط سنة 1973 على النمو الاقتصادي الأوروبي، ومع زيادة معدلات البطالة في الدول الأوروبية أدى هذا إلى إحداث تغيرات جذرية في سياسات الهجرة، والتي اتسمت ببذل جهود جادة للحد من عدد المهاجرين. وكانت هذه الأزمة بمثابة نقطة تحول بالنسبة للهجرة الدولية من الجنوب إلى الشمال عموما، ولهجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى الدول الأوروبية على وجه الخصوص، فقد بدأت الدول الأوروبية في تشجيع عودة المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية، وقد تواكب مع ذلك تصاعد في الاتجاهات العدائية في أوروبا تجاه المهاجرين وكان ذلك أبرز ما يكون في حالة المهاجرين الجزائريين في فرنسا والذي كان عددهم قد وصل إلى حوالي 800 ألف مهاجر في أواخر السبعينات. وفي المقابل شجعت دول المغرب العربي المهاجرين على العودة إلى بلدهم الأصلي لكن سياسات العودة لم تحقق النتائج المرجوة نتيجة لعدم توفر الفرص الكافية[2].

ولقد ترتب على ذلك انخفاض ملحوظ في عدد العمال المهاجرين الجدد: في 1976 انخفض هذا العدد بنسبة 93.3% للعمال التونسيين بالمقارنة إلى ما تدفق منهم إلى أوروبا في 1973، كما بلغ هذا الانخفاض نسبة 95.8% للعمال من المغرب.

[1] كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص 43.

[2] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 124.

ثانيا: قرار الحكومة الجزائرية في سبتمبر 1973 بمنع الهجرة بعد الأحداث العنصرية ضد العمال الجزائريين في مرسيليا.[1]

وتعود هذه الأحداث إلى يوم 25 اوت 1973، أين اغتيل سائق حافلة بمارسيليا الفرنسية على يد مهاجر جزائري، مما تسبب في حملة جرائم عنصرية ضد العمال الجزائريين، ووفقًا للسفارة الجزائرية في فرنسا فقد تسبب هذا العنف في مقتل 50 جزائريًا و300 جريح، فكان رد الرئيس الجزائري آنذاك هواري بومدين بتعليق الهجرة إلى فرنسا، ورغم استنكار الحكومة الفرنسية لهذه الأحداث العنصرية، إلا أنه في 14 ديسمبر 1973 شنت مجموعة عنصرية تدعى "شارل مارتل" هجوما استهدف القنصلية الجزائرية في مارسيليا أودى بحياة 4 أشخاص.[2]

ثالثا: السياسات التقييدية والانتقائية التي نفذت في معظم دول الاتحاد الأوروبي، ففي هذا الإطار قامت فرنسا بتشديد تطبيق أحكام القانون المؤرخ في ديسمبر 1970 الذي يمنع أرباب العمل الفرنسيين من تشغيل العمال الأجانب غير الحاملين لعقود عمل مؤشر عليها من طرف السلطات الحكومية المختصة، كما تم كذلك إصدار منشور معروف باسم فونتاني مارسولان (fontanet Marcellin) المؤرخ في فيفري 1973، والذي يتضمن إجراءات مشددة تقضي بإنهاء صلاحية بطاقة الإقامة بانتهاء مدة عقد العمل، وتقضي أيضا بعدم تسوية وضعية العامل الذي دخل فرنسا كسائح حتى وإن وجَد عملا.[3]

رابعا: ارتفاع نسبة هجرة الإناث من دول المغرب العربي في إطار قوانين لم الشمل أو تجميع العائلة، حيث تألفت من مختلف القوانين المساعدة على التحاق الزوجة والأولاد بالمغترب استنادا إلى الاعتبارات العائلية.[4] بعد ذلك هاجرت أعداد متزايدة من النساء بشكل فردي بهدف تحسين ظروف العيش، وبالتالي رجعت بالأساس لأسباب اقتصادية واجتماعية بصفة أساسية بالتزامن مع ارتفاع وتيرة هجرة الكفاءات العلمية.

خامسا: اتفاقية شنغن 1985

تعتبر اتفاقية شنغن التي أبرمت في 14 جوان 1985 بلوكسمبورغ أول معاهدة لمعالجة الهجرة بين الدول الأوروبية، و قد جاءت هذه الاتفاقية مدعمة للمبادئ التي أُسست من أجلها المجموعة الأوروبية[5] أي حرية تنقل

[1] محمد مصطفى حسن علي: المرجع السابق، ص 5-6.

[2] مدونة مرسيليا السياحية: لوحات مارسيليا صيف 1973 -عقوبات الجريمة والعنصرية، أنظر https://tourisme-marseille.com/ar/fiche/plaque-marseille-ete-1973-crime-chatiments-racistes/، تاريخ الاطلاع: 19ماي 2024 على الساعة 23:10.

[3] يوسف كريم: المرجع السابق، ص26.

[4] عمار جفال: الهجرات الشرعية للعمالة العادية، ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الافريقية إلى الخارج-مشكلات وحلول، جامعة الدول العربية، القاهرة، 17 و18 نوفمبر 2008، ص 07.

[5] ماهر عبد الملا: "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية -آليات الردع والتحفيز"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد 02، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2001، ص 57.

الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول الأعضاء، و نصت هذه الاتفاقية في نفس الوقت فرض تأشيرة على الأجانب (العرب والأفارقة بالأساس)[1] من طرف جميع دول الأعضاء، وهذا لا يعني أن هذه الدول قد قامت بخطوة جدية في التعاون بينها لمراقبة فضاء شنغن، أما تمكين بعض الأشخاص (المرشحين للهجرة) من التأشيرة لدخول إقليم شنغن فهو يعتمد على عناصر موضوعية و مشتركة بين جميع دول الأعضاء.

ولئن كان قرار منح التأشيرة أو عدمه يخضع لسلطة تقديرية من الإدارة المختصة (عادة القنصليات بالتنسيق مع السياسات والقوانين لكل بلد على حدا) فإنه أصبح يستجيب ولو نظريا للمطالب الدنيا والمشتركة بين الدول الأوروبية منها الاستظهار بما يفيد التسجيل بالجامعات والمدارس العليا بالنسبة للطلبة، أما بالنسبة للعمال فالحصول على عقد عمل يعتبر أهم الوثائق للحصول على التأشيرة.[2]

بقي أن نذكر على وجود عوائق تفسر عدم نجاعة الحد من الهجرة في ظل شنغن، فحيث لم يسمح بتوحيد نظام منح التأشيرة للمهاجرين إلا عام 1996 تطبيقا لقرار المفوضية الأوروبية عدد 1683/95، لكن الدول الأوروبية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام ظاهرة تزايد المهاجرين فقامت باستنباط آليات جديدة بالتعاون مع بلدان المغرب العربي في إطار اتفاق أطلق عليه 5+5.[3]

سادسا: اتفاق 5 + 5 سنة 1990

أُعلن هذا المسار سنة 1990 بروما، ويضم الدول المغاربية الخمسة (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى، ويحتوي على ثلاث محاور: المجال الأمني، ويركز على إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم بعث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والأوروبي مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والسيارات والمراكب البحرية السريعة حتى يتم رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم. وعلى المستوى الاقتصادي تم التأكيد على ضرورة معالجة التوازن في مجال التنمية. وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، ركز المجتمعين على مجال الهجرة والتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث.[4]

[1] ماهر عبد الملا : المرجع السابق، ص 57.

[2] عبد القادر لطرش: الباحثون من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008. أنظر ماهر عبد الملا: المرجع السابق، ص57.

[3] ماهر عبد الملا: المرجع السابق، ص59.

[4] محمد شاعة وعلاء الدين يوسفي: "إشكالية هجرة المغاربة غير الشرعية نحو الفضاء المغاربي"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2019، ص 24-25.

إن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي* في حماية البيت الأوربي لم تحقق ما كان يصبو إليه باتفاق خمسة+ خمسة لاقتصاره على دول دون أخرى ذات أهمية وفعالية في حركية التنقل، وهذا ما دفع الأطراف الأوروبية على إيجاد مقاربة تكون أكثر صرامة تشرك كل الدول من خلال الشراكة الأورو متوسطية.[1]

الجدول رقم 10: تطور الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1995

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع
1985	1484	5346	1794	8624
1986	2531	8050	1941	12522
1987	2127	11118	1785	15030
1988	3386	10541	2694	16621
1989	4421	16673	2905	23999
1990	5549	15233	3490	24272
1991	6822	20746	5057	32625
1992	8342	29215	6524	44081
1993	8452	29946	7221	45619
1994	10688	38990	9322	59000
1995	11513	25197	5683	40393

المصدر: كاظم الحبيب: مرجع سابق، ص57.

* الاتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية للدول الأوروبية تضم 27 دولة، وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 جويلية 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن العشرين. أنظر: إكرام بخوش: "تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية"، **مجلة المفكر**، المجلد 18، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023، ص631-632.

[1] محمد شاعة وعلاء الدين يوسفي: المرجع السابق، ص24-25.

الشكل رقم 05: تطور الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1995

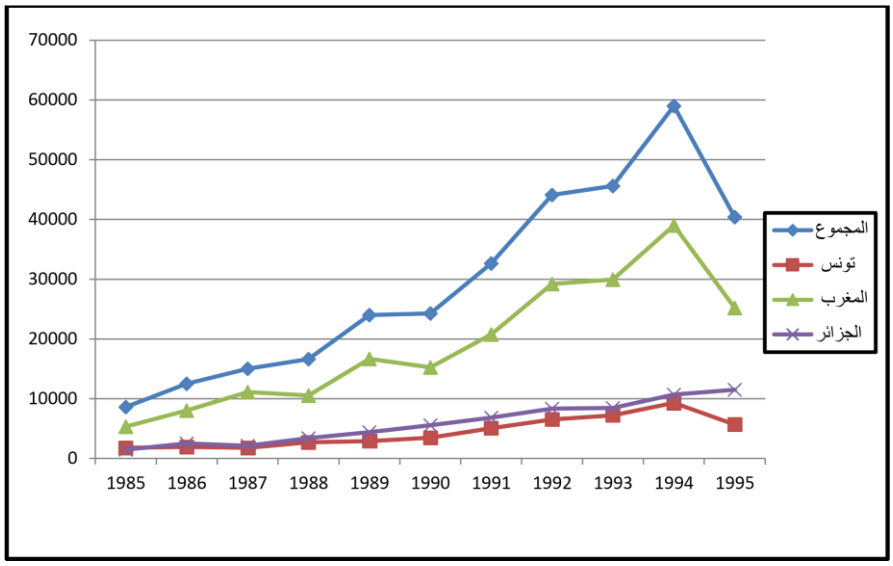

لم تتوقف الهجرة من دول المغرب العربي اتجاه الدول الأوروبية رغم غلق أبوابها وتشديد إجراءات الدخول إليها في الفترة الممتدة بين 1985 و1995 كما هي مبينة في الشكل السابق، بل ازدادت وتيرتها على مر السنوات. واحتلت المغرب المرتبة الاولى بالنسبة إلى عدد المهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فشكلت نسبة عالية من إجمالي المهاجرين المغاربة ففي الوقت الذي بلغت نسبة عدد مهاجري المغرب في عام 1985 حوالي 62% من إجمالي المهاجرين ارتفعت في عام 1990 إلى 63% والى 66% في عام 1994. في حين كانت الهجرة التونسية رغم تصاعدها النسبي المستمر هي الأدنى مستوى بالمقارنة مع البلدين الأخرين، وبدأ عدد المهاجرين من تونس والجزائر يقتربان تدريجيا في حين بقيت الفجوة مع المغرب مرتفعة كثيرا.[1]

ومنذ بداية فترة الثمانينات شهدت الهجرة المغاربية تحولات عميقة بانتقالها من هجرة فردية ووقتية إلى هجرة عائلية ودائمة لِلَم شمل الأسرة في إطار اتفاقيات العمل الثنائية وفقا لمبدأ أن الأسرة تساهم في تعزيز التكيف والاندماج الثقافي للمهاجرين،[2] بالإضافة إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية ساهمت في تنامي الظاهرة وهذا راجع لعدة عوامل سياسية واقتصادية. حيث انخرطت كل من تونس والمغرب في سياسات التحرير الاقتصادي، وواجهتها صعوبات حادة في منتصف الثمانينات مما أدى إلى وضعها تحت مراقبة صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي نتج عنها تراجع في القدرة التشغيلية للدولة، وتزايد نسبة الشغل الهش والوقتي، إضافة إلى تزايد حالات التسريح والطرد بسبب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أو خصخصتها وحتى إغلاق عدد كبير

[1] كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص 60.

[2] فرج السويسي: المغرب العربي منطقة هجرة وعبور، الندوة الثالثة -مستقبل الهجرة بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 28.

منها، [1] كل تلك العوامل ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين أوساط الشباب وزيادة حدة الفقر، وكل هذا ساهم في تغذية حلم الهجرة سعيا وراء فرص جديدة وأملا في الحصول على حياة أفضل. أما في الجزائر فالوضع كان مغايرا بعض الشيء فتراجع أسعار البترول بنسبة 15% سنة 1983، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي شهدته منذ نهاية الثمانينات كحركة العصيان والاضطرابات التي شهدتها منطقة القبائل سنة 1988، تلاها إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992، ودخول الجزائر مرحلة عنيفة من المواجهة بين الدول من ناحية والحركات المسلحة الإسلامية بالخصوص من ناحية أخرى،[2] هذا الذي أدى إلى توسع الهجرة في صفوف أبنائها، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 100 ألف جزائري قاموا بتقديم طلبات اللجوء إلى الدول الأوروبية في هذه الفترة، وبالرغم من انفتاح الجزائريين على الهجرة إلى مختلف البلدان الأخرى منذ مطلع التسعينات فقد بقيت فرنسا الخيار الأول بالنسبة إليهم.[3]

2-2-2 الفترة بين 1995 إلى 2017:

لقد شهدت هذه الفترة تشديدا أوروبيا في قوانين الهجرة، فبعد نهاية الحرب الباردة وانضمام كل من إسبانيا والبرتغال للفضاء الأوربي(فضاء شنغن) سنة 1991، أصبحت قضية الهجرة ذات أبعاد مقلقة دفعت بحكومة مدريد التي كانت تأمل في اندماج مواطنيها في الفضاء الأوربي إلى تشديد قوانينها والقيام بإجراءات لمنع عمليات الهجرة الجديدة، وما أكد النزعة الأوربية لوقف الهجرة من جنوب المتوسط هو عدم المصادقة على الاتفاقية الدولية "لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" 1990، بينما صادقت عليها تسعة دول من الجنوب 1998، وهو ما يبرز المفارقة حول مرافعة الدول الأوربية بالاستمرار من أجل الحقوق والحريات، حيث طغى على هذه المرحلة الطابع الأمني بإقرار قوانين جديدة للهجرة، وقد تمخض على الإجراءات الأوربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي ضمت دول شمال المتوسط وجنوبه على حد سواء[4].

تزايدت محاولات الهجرة غير الشرعية التي تم توقيفها بـ 23 مرة في ست سنوات من 1995إلى 2000، كما تميزت الفترة بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا وجنوب الصحراء باتجاه جزر الكناري ووصولا إلى الدار البيضاء أو الرباط[5].

---

[1] حسن البويكري: السياسات الهجرية في المنطقة الأورو مغاربية، ندوة: المثلث الهجرة ليبيا تونس إيطاليا، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص53.

[2] نفسه، ص 54.

[3] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 126.

[4] محمد غربي وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، 2014، ص 176-177.

[5] رقية العاقل: سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط 1990-2009، رسالة دكتوراه، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص43.

مما اضطر الشباب المغاربي لانتهاج مختلف السبل للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط ومن بينها الهجرة والدخول للأراضي الأوربية بطرق غير شرعية عبر السواحل المغاربية، وهو ما دفع الدول الأوربية للتعامل بصرامة مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تم تبني مصطلح "الهجرة الانتقائية" من طرف الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"* والذي قام بإقرار عدة قوانين للحد من الهجرة بصفة عامة وتحديدا غير الشرعية، من خلال وضع شروط جديدة للمهاجرين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا ترتكز على قبول ذوي الكفاءات، واليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في بعض المجالات التي سجلت نقصا في القوى العاملة، أي أن الهجرة ليست متاحة للجميع، وهو ما عملت به الدول الأوربية الأخرى وعلى رأسها إيطاليا واسبانيا للحد من تدفق المهاجرين إليها والاستفادة في الوقت ذاته من الكفاءات المهاجرة،[1] ومن هذه القرارات والقوانين:

أولا: اتفاق الشراكة الأورو متوسطي (مسار برشلونة 1995): في إطار التعاون الأورو– مغاربي فإنّ من أبرز المبادرات المتعلقة بمحاربة تهريب المجرمين التي احتواها إعلان برشلونة المنعقد في 27 و 28 نوفمبر سنة 1995 وشهد حضور 15 بلد أوروبي و 12 شريك من دول البحر الأبيض المتوسط، من بينهم: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وهذا الإعلان يمثل برنامجا طموحا للحوار والتعاون من أجل السلم والرفاهية والاستقرار في المنطقة، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان فهذا التعهد السياسي يشمل المحاور السياسية والأمنية من جهة، والاجتماعية والثقافية والإنسانية من جهة أخرى، بالإضافة إلى المحاور الاقتصادية والمالية. فالمحور المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي والثقافي في بند خاص تحت عنوان الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة حث على ضرورة عقد اجتماعات دورية للمختصين من أجل ضبط التدابير العملية التي يجب اتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات الأمنية، والقضائية والإدارية، لمحاربة جريمة الهجرة غير الشرعية.[2]

ثانيا: قمة تامبير Tampere أكتوبر 1999: قرّر فيها رؤساء دول الاتحاد الأوربي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية، والتركيز على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل، مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ضمن استراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية،

* نيكولا ساركوزي هو الرئيس الفرنسي الـ 23، كان وزيرًا للداخلية سابقًا، وُلد في باريس في 28 جانفي 1955، تولى رئاسة فرنسا في انتخابات 2007 إلى غاية 2012، ويُعتبر ساركوزي من الشخصيات البارزة في السياسة الفرنسية. أنظر https://www.bbc.com/arabic/world-57184928، تاريخ الاطلاع 20-05-2024.

[1] ريمة مرزوق: المرجع السابق، ص68.

[2] صالح حمليل، خليدة بن بعلاش: انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها الوطنية والدولية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار، الجزائر، 26 و27 أفريل 2016، ص06.

حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة الفيزا المشتركة ووثائق السفر الأمنية لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك وأمن دول الأعضاء.[1]

ثالثا: مجلس اشبيلية Seville 2002: تم الاتفاق على تقديم اقتراحات للبلدان الشريكة لوقف تدفقات المهاجرين من المصدر وذلك عن طريق ما يلي:

- ربط مساعدات للتنمية وذلك بمدى التحكم في الهجرة.
- ظهور مقترح انشاء تشكيلة أوروبية لحرس الحدود قصد ضمان مهام المراقبة (بيان المفوضية الأوروبية المؤرخ في 07 ماي 2002).
- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية، وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة، لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة، فهي تتطلب تنسيقا كبيرا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية، وبالتالي فإن فعاليتها تضل محدودة.
- تبني المجلس الأوروبي بتاريخ 13 جوان 2002 برنامج نشاط يتعلق بالتعاون الإداري في مجالات الحدود الخارجية، التأشيرات، اللجوء، الهجرة، والهجرة السرية.
- السياسة الأوروبية لعودة المهاجرين السريين على أساس طوعي وأحيانا بالقوة.[2]

رابعا: ميثاق الهجرة الأوروبي 2008: صادق فيه الزعماء الأوروبيين دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوربية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" خلال مؤتمر القمة الأوربي المنعقد ببروكسل "إن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة." ويتضمن الميثاق الأوربي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية وخاصة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى البطاقة الزرقاء، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوربي لأجل العمل حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوربي.[3]

[1] ماهر عبد الملا: المرجع السابق، ص41.

[2] نصير خلفة: "إشكالية الهجرة السرية في العلاقات الأورو مغاربية مسار برشلونة 1995 أنموذجا"، **مجلة البحوث للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 06، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020، ص 141.

[3] صالح حمليل، خليدة بن بعلاش: المرجع السابق، ص 07.

كان الاعتقاد الأوربي بانخفاض نسبة الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية بعد هذه الفترة بفضل قوانينها وقراراتها الصارمة خاصة بعد مسار برشلونة 1995، ولكن ما حدث كان العكس تماما، إذ سجلت فترة 2011 وما بعدها ارتفاعا قياسيا للظاهرة نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية بالدول المغاربية.

وقد مثلت الأحداث الأمنية في تونس* سنة 2011 منعطفا كبيرا لارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، أين استغل الشباب المغاربي وحتى المهاجرون الأفارقة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية للهجرة من السواحل المغاربية التي شهدت ضعفا في مراقبة خفر السواحل وأحيانا غياب المراقبة، مما وضع الدول الأوربية في مواقف متضاربة حول كيفية التعامل مع الظاهرة[1].

الجدول رقم 11: إحصاء عدد المهاجرين وطالبي اللجوء من الدول المغاربية سنة 2010

	المهاجرين	المهاجرين غير الشرعيين	طالبي اللجوء
الجزائر	90000	10000	192
المغرب	75000	10000	469
تونس	45000	9000	51
المجموع	210000	29000	712

المصدر: فيرونيك بلانس بواساك وآخرون: الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، تقرير الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاجن، الدنمارك، 2010، ص 16.

من خلال الجدول يتبين تزايد الهجرة غير الشرعية مقارنة بالهجرة النظامية، وأخذت الجزائر والمغرب الأقصى النصيب الأوفر منها، بينما كانت أغلب طلبات اللجوء من المغاربة بنسبة 65%، في حين مثلت الهجرة غير الشرعية نسبة 14% من إجمالي عدد المهاجرين سنة 2010.

* في أواخر عام 2010م، اندلعت مظاهرات الحراك العربي، عندما قام " البوعزيزي " في تونس بحرق نفسه بسبب صفعة تعرض لها من طرف شرطية تونسية، وبعد ذلك اتسعت الأحداث لتشمل باقي أرجاء تونس، وبعدها باقي البلدان العربية، وأدت إلى الانقلاب على النظم السياسية العربية في العديد من الدول بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة، والتدهور في الأوضاع المعيشية، واستشراء الفساد، وغياب الأمن المجتمعي. أنظر: الهواري بلحاج، "ثورات الربيع العربي-أسبابها ونتائجها"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 09، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2022، ص479.

[1] صالح حمليل، خليدة بن بعلاش: المرجع السابق، ص 69.

3-الموقف الرسمي للدول المغاربية من قضية الهجرة الخارجية:

إن تعامل الدول المغاربية مع قضية الهجرة اتخذ اتجاهين تاريخيا توافقت مع الإجراءات الأوروبية.

في مرحلة أولى سهلت الدول المغاربية هجرة مواطنيها، حتى أن بعض الدول جعلت من ذلك استراتيجية في مخططاتها التنموية، فنجد في المغرب مثلا من بين أهداف المخطط الخماسي لسنة 1968 تسهيل وتشجيع الهجرة للقضاء على البطالة، وكذلك ليكون ادخار المهاجرين مصدرا لجلب العملة الصعبة، ولم تتخل المملكة على هذه السياسة حتى بعد غلق بعض الدول الأوربية لأبواب الهجرة 1973، حيث كان المغرب ضد إدماج المغاربة في أوروبا، ودافع على مبدأ ازدواجية الجنسية، أما مُحَمَّد السادس فقد ذهب الى إعطاء الجنسية المغربية الى الأجيال الأخرى من المهاجرين المغاربة.

وفيما يخص الجزائر فقد قامت سنة 1973 بتوقيف الهجرة من جانب واحد، وكانت ترى فيها استعمارا آخر، ولم تر فيها موردا اقتصاديا باعتبار أنها بلد غني بالنفط، خاصة أن العملة الجزائرية كانت أقوى من العملة الفرنسية. لذلك عملت عدة مرات على تنظيم عودة المغتربين إلى الوطن.[1]

في حين تأخرت الدول المغاربية بعض الشيء في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك لعدة أسباب. أولها أنها كانت-ولازالت مصدرا للمهاجرين تجاه أوروبا، وبالتالي تستخدم هذه المسألة كورقة ضغط على الأوربيين مقابل غضهم النظر عن حقوق الانسان والديمقراطية، وثانيهما أنها كانت تعتبر الهجرة همّا أوروبيا، أما ثالثها أنها تتجنب أن توصف بدركي أوروبا، بالإضافة إلى ضعف التنمية في الدول المغاربية مما أوجب على الدول الأوروبية مساعداتها حتى تتوقف الهجرة غير الشرعية. بيد أن الوضع تغير، حيث تعرف دول المغرب العربي تحولا بنيويا في ديناميكية الهجرة، فبعد أن كانت مصدرا للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين أصبحت أيضا دول استقبال وعبور، لتصبح إشكالية الهجرة بالبلدان المغاربية ثلاثية الأبعاد، فهي تستمر في تصدير مهاجريها وكذلك المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعبر بعضهم المتوسط، فيما يستقر البعض الآخر بهذه الدول التي وجدت نفسها بين سندان أوروبا ومطرقة الهجرة الإفريقية[2].

وعليه يمكن القول أنّ تشريعات الهجرة المغاربية وُضعت في سياقات متميزة، فهي خرجت أولا في سياق تاريخي يأخذ بعين الاعتبار أن الدول المغاربية هي فقط دول مصدرة للهجرة، قبل أن تصبح بدورها بلدان استقبال وعبور. كما أن هذه التشريعات المغاربية لم تأت تلبية لحاجة مجتمعية، بل خرجت لإرضاء أطراف خارجية، بجعل

[1] نصير خلفة: المرجع السابق، ص 138.

[2] يوسف كريم: "مسارات الهجرة المغاربية إلى أوروبا من التشجيع إلى التجريم"، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 05، العدد 02، جامعة سيدي مُحَمَّد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2021، ص 156.

تشريعاتها الوطنية تتماشى مع التشريعات الأوروبية في هذا المجال. بمعنى تصدير النموذج الأوروبي لأمننة الهجرة وتجريمها وجعل أوروبا القلعة تبدأ من شمال إفريقيا.

وقد مثل الضغط الأوروبي على المغرب الأقصى أولى تجليات هذا التحول، حيث أفرزت الضغوطات المتكررة للاتحاد الأوروبي سنة 2003 آلية قانونية جديدة تحاول أن تساير الضوابط القانونية لفضاء شنغن، ويتعلق الأمر بقانون 02-03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.196 بتاريخ 11 نوفمبر 2003، والمتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية. وإذا كان إصدار هذا القانون يشكل بما لا يدع مجالا للشك قفزة نوعية في مجال الثقافة القانونية في المغرب، إلا أن مضمونه يثير تساؤلات جوهرية. ويبدو أن هذا القانون الذي يستجيب على الأقل جزئيا، للضغوط الخارجية ينصهر في ظروف دولية وإقليمية تعتمد البعد الأمني على حساب البعد الحقوقي[1].

ولم تكن تونس بمعزل عن هذه التطورات وذلك بسبب موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، فحذت حذو المغرب في سن تشريع جديد لمواجهة تدفقات الهجرة، خاصة بعد مصادقتها على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين حفاظا على أمن البلاد من جهة، وتنفيذا لالتزاماتها الدولية من جهة ثانية، وإدراكا منها لخطورة هذه الظاهرة من جهة ثالثة، تدخّل المشرع التونسي بإصدار القانون عدد 6 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بإتمام وتنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975، المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر والذي يعد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد أن كان قد استهله المشرّع بتنقيح وإتمام أحكام مجلتي التجارة البحرية والتنظيم الإداري للملاحة البحرية بموجب القانونين عدد 3و4 لسنة 2004 المؤرخين في 20 جانفي 2004[2].

في الجزائر لم يكن هناك في السابق أي تشريع يجرم الهجرة غير الشرعية. ولردع الشباب عن مغادرة البلاد سرا اتخذ الدولة الإجراءات اللازمة. ففي عام 2009 أضيف حكم جديد إلى قانون العقوبات يجرم على وجه التحديد فعل مغادرة التراب الوطني بشكل غير شرعي، ومن يُدان بارتكاب هذه الجريمة قد يواجه عقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر، فضلا عن غرامة مالية تتراوح بين 20 ألف إلى 60 ألف دينار جزائري.[3]

[1] يوسف كريم: مسارات الهجرة المغاربية إلى أوروبا من التشجيع إلى التجريم، المرجع السابق، ص 156.

[2] محمد بوزويتينة: "الهجرة السرية في القانون التونسي بين الوقاية والعلاج"، **مجلة القضاء والشريعة**، العدد 08، سنة 2008، ص 205.

[3] ماهر عبد الملا: المرجع السابق، ص 64.

الفصل الثالث: الأثار الديموغرافية والاقتصادية للهجرة المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) الخارجية

1- تأثير الهجرة الخارجية على النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية.

1-1 علاقة الهجرة بالديناميكية السكانية بالبلدان المغاربية.

1-2 دور الهجرة في تطور معدل النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية.

2- أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة.

2-1 تعريف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة.

2-2 دور التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-3 استراتيجية الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة.

1- تأثير الهجرة الخارجية على النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية:

1-1 علاقة الهجرة بالديناميكية السكانية بالبلدان المغاربية:

شهدت بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) بعد الاستقلال تزايدا سريعا في عدد السكان، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عما كانت عليه في السابق، إضافة إلى تحسن الوضع الصحي والذي ساهم في خفض معدل الوفيات.

ففي الجزائر بلغ النمو السكاني السنوي بين 3.2% و3.6% سنة 1977[1]، ويعتبر هذا المعدل من بين الأعلى في العالم مع نظيريه في ليبيا وسوريا، وقدر معدل الولادات بـ 48.5‰ سنة 1980، في حين انخفض معدل الوفيات من 16.45‰ سنة 1970 إلى 10.9‰ سنة 1980.[2]

وفي المغرب قدر النمو السكاني بـ 2.7% سنة 1962، ليرتفع إلى 3.1% سنة 1972، وفيما يخص معدل الولادات فقد قدّر بـ 46.1‰ سنة 1962، في حين انخفض معدل الوفيات من 18.7‰ سنة 1962 إلى 10.6‰ سنة 1980.

أما تونس فقد سجلت مطلع الثمانينات نسبة نمو سكاني تفوق 2.68% سنة 1981، وذلك رغم مجهوداتها لتخفيض نسق النمو السكاني، وقد سجلت تونس معدل ولادات سنة 1966 قدر بـ 45.1‰، في حين انخفض معدل الوفيات فيها من 15‰ سنة 1966 إلى 6.5‰ سنة 1984، بفارق كبير قدر بـ 8.5 نقطة.[3]

إن المعطيات الإحصائية الديموغرافية خلال فترة 1970 و1980 تبرز ارتفاعا في مؤشر الخصوبة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب الأقصى، حيث كان يقدر بـ 7.4 أطفال/للمرأة الواحدة، بينما انخفض هذا المؤشر في تونس والمغرب بمتوسط طفلين للمرأة الواحدة خلال نفس الفترة، وهذا لأنهما كانا السبّاقين في تبني البرامج السكانية المتعلقة بتنظيم الأسرة مقارنة بالجزائر.[4]

---

[1] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص232.

[2] ريم بن زايد: "خصوصيات التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة الروافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 05، العدد 2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان، 2021، ص958،959.

[3] نفسه.

[4] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص222.

جدول رقم 12: تطور نسبة الزيادة السكانية ما بين التعدادات في البلدان المغاربية

الجزائر		المغرب		تونس	
فترة التعدادات	معدل النمو السكاني %	فترة التعدادات	معدل النمو السكاني %	فترة التعدادات	معدل النمو السكاني %
1977-1966	2.85	1971-1960	2.6	1975-1966	2.35
1987-1977	3.6	1982-1971	2.6	1984-1975	2.48
1998-1987	2.07	1994-1982	2.06	1994-1984	2.35
2008-1998	1.6	2004-1994	1.4	2004-1994	1.21

المصدر: ريم بن زايد، المرجع السابق، ص 957.

من خلال تتبع المعطيات الإحصائية المتعلقة بتطور معدلات الزيادة السكانية ما بين التعدادات في بلدان المغرب العربي محل الدراسة (الجزائر –المغرب –تونس)، نلاحظ أن المعدلات النمو السكاني شبه متقاربة في هذه البلدان خلال فترة الستينات و السبعينات (الجزائر 2.85% – المغرب 2.6% – تونس 2.35%)، و قد عرفت الجزائر أكبر نسبة زيادة سكانية بين 1977 و 1987، وهي راجعة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والولادات وهذا رغبة من الشعب الجزائري في تعويض ضحايا حرب التحرير الوطنية، وعدم اتخاذ الجزائر إجراءات مبكرة في تنظيم النسل، ذلك الموقف الذي عبر عنه الرئيس بومدين صراحة في خطابه " لسنا أنصار حلول مزيفة للحد من الولادات..."[1]

رغم معدلات النمو السكانية المرتفعة خلال الستينات والسبعينات فقد تميزت الاقتصادات المغاربية بنوع من الاستقرار خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة الظروف المواتية: ارتفاع في أسعار الخام المصدرة(الحديد والفوسفات والمحروقات)، واليسر في الحصول على مصادر التمويل الخارجي على سبيل الاقتراض، وقد ساعد ذلك كثيرا في قيام استثمارات كبيرة أدت إلى امتصاص أعداد كبيرة من اليد العاملة، مما نتج عنه نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[2]

فقد سجل نمو الناتج الداخلي الخام نسبة عالية، كما ارتفعت حصة الفرد الواحد من الناتج الوطني الخام بصفة محسوسة، فبلغ في الفترة بين 1960 و1980، نسبة 4.8% في تونس و3.2% في الجزائر، بينما 2.4% في المغرب، وهذا يمثل نتائج مقنعة بعض الشيء باعتبار القفزة الديموغرافية.[3]

مع مطلع الثمانينات تغيرت البيئة الاقتصادية الخارجية وأثرت على الأوضاع الداخلية، فانخفضت أسعار المواد الخام المصدرة كالبترول، بالإضافة إلى تضخم الديون الخارجية، هذه الوضعية قلصت من قدرة البلدان المغاربية على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات الأولية ونصف المصنعة وقطع الغيار اللازمة لتشغيل المشروعات القائمة، وأدى ذلك إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.[4]

[1] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص222.

[2] عبد العزيز شرابي وعبد الرزاق بن حبيب: "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي –إشارة خاصة إلى معضلة البطالة"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 4، العدد 3، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 1997، ص 56-57.

[3] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص257.

[4] عبد العزيز شرابي وعبد الرزاق بن حبيب: المرجع السابق، ص57.

ومن جهة أخرى تجلى الضغط الديموغرافي بصفة متزايدة في مسألة أخرى هي الحاجيات الغذائية، فقد نما الإنتاج الغذائي في الجزائر والمغرب الأقصى بأقل سرعة من تزايد السكان، ولئن كان الوضع في البلاد التونسية مرضيا أكثر خلال حقبة صغيرة، فإنه سرعان ما تدهور بعد ذلك، وبقي العجز الغذائي يتفاقم نتيجة تزايد حثيث للواردات وبالأخص المواد الأساسية.[1]

إن التزايد السكاني السريع وكثرة المواليد في الدول المغاربية مع ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، بالإضافة إلى عدم مواكبتها للتنمية الاقتصادية اللازمة دفعها إلى اتباع سياسات سكانية:

البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983في الجزائر:

كانت الجزائر تفتقر عند الاستقلال إلى أي تخطيط للأسرة، وفي عام 1967 تم افتتاح أول مركز لتنظيم الأسرة في الجزائر العاصمة بمستشفى مصطفى باشا الجامعي بحضور وزير الصحة العامة والتربية الوطنية، ثم في عام 1974 قُدم برنامج وطني لتنظيم الأسرة، بينما لم يكن في البلاد كلها سوى مركز واحد يعمل في العاصمة، هذا البرنامج المقدم جاء لتطوير وتقديم وسائل منع الحمل في المؤسسات العامة للصحة، وهو برنامج حماية الأمومة والطفولة وتباعد الولادات، ولقد قادت وزارة الصحة هذا البرنامج الذي تركّز على متابعة الحمل ومراقبة الأطفال بعد الولادة وقبل بلوغهم ست 06 سنوات في إطار الترقية الصحية الأولية ضمن سياسة مجانية العلاج، وهذا لمحاربة وفيات الأمومة والطفولة، وفي الثمانينيات تم تطبيق هذا البرنامج بإشراف الدائرة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة المنتشرة في كافة الأقاليم، فبلغ عدد المراكز 2000 وحدة، وخلال هذه الفترة تم برمجة تباعد الولادات على كل الوحدات الأساسية: العيادات المتعددة الخدمات، مراكز الصحة، قاعات العلاج، وكُلّفت 199 مؤسسة صحية بتوفير وسائل منع الحمل الهرمونية.[2]

برنامج تنظيم الأسرة في المغرب سنة 1966:

في عام 1966 أطلقت المملكة المغربية برنامج تنظيم الأسرة بهدف خفض معدلات الخصوبة المرتفعة في البلاد، والتي كانت تشكل عبئًا على الموارد الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحسين صحة الأمهات والأطفال. تميز هذا البرنامج بكونه من أوائل البرامج في العالم العربي الذي تعامل بشكل مباشر مع قضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، ومن بين النقاط الرئيسية لهذا البرنامج تحديد سن الزواج لكل من الزوجين عند 18 سنة، بالإضافة إلى المساواة بينهما، أي وضع الأسرة تحت رعاية ومسؤولية الزوجين.[3]

[1] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص258.

[2] حياة بوتفنوشات: "الوضعية الديموغرافية في الجزائر والصحة الإنجابية"، **مجلة آفاق علم الاجتماع**، المجلد 1، العدد 2، جامعة البليدة 2، البليدة، 2012، ص 56.

[3] فاطمة دريد: النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة 2006 ص383.

سياسة تحديد النسل والتنظيم العائلي في تونس 1961:

في عام 1961 أُقرّت سياسة تحديد النسل والتنظيم العائلي في تونس، هذا البرنامج كان يهدف إلى تحقيق التوازن الديموغرافي للسكان، وقد عمل تحت إشراف المجلس الأعلى للسكان، وكان يركز على النظر في التوجهات العامة للسياسة السكانية وإعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالآفاق والسياسات والاستراتيجيات السكانية. كانت هذه القواعد تهدف إلى حماية العائلة والمصلحة العامة. منذ ذلك الحين، شهدت تونس تراجعًا في مؤشر الخصوبة ونسبة الولادات، هذه الجهود تعكس التزام تونس بتحقيق التوازن الديموغرافي وتحسين جودة الحياة للمواطنين.[1]

لقد أدت هذه السياسات السكانية في الأخير إلى تراجع نسبة المواليد وانخفاض مؤشرات الخصوبة، فمثلا انخفض معدل الخصوبة سنة 1981 في المغرب إلى 5.7 طفل/لكل امرأة بعدما كان 6.7 طفل/لكل امرأة في الفترة الممتدة بين 1970و1975، فيما انتقل معدل النمو السكاني في تونس من 2.6% في الفترة التعدادية 1960-1971 إلى 1.4% في الفترة التعدادية 1994-2004 بفارق 1.2نقطة.[2]

إن تراجع معدلات الولادات والخصوبة في الدول المغاربية أدى إلى تقليل فئة الأطفال وزيادة الفئة النشطة.

الجدول رقم13: تطور التركيبة السكانية في بلدان المغرب العربي بين 1960 و2013

الجزائر	من0-14سنة	من15-59سنة	أكثر من 60سنة	المغرب	من0-14سنة	من15-59سنة	أكثر من 60سنة
1966	%47	%46	%7	1960	%44	%48	%7
1977	%48	%46	%6	1971	%46	%47	%7
1987	%44	%50	%6	1982	%42	%52	%6
1998	%36	%57	%6	1994	%37	%56	%7
2008	%28	%64	%7	2004	%31	%61	%8
2013	%28	%65	%7	2013	%26	%66	%8

تونس	من0-14سنة	من15-59سنة	أكثر من 60سنة
1966	%46	%48	%6
1975	%44	%50	%6
1984	%40	%54	%7
1994	%35	%57	%8
2004	%27	%64	%9
2013	%24	%67	%9

المصدر: ريم بن زايد: المرجع السابق، ص 972.

بتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى من خلال الجدول يتضح لنا أن بلدان المغرب العربي تتميز بطاقة بشرية شابة معتبرة.

[1] فاطمة دريد: المرجع السابق، ص383.

[2] ريم بن زايد: المرجع السابق، ص 955.

فبالنسبة للفئة العمرية الأولى التي تمثل فئة السكان الأقل من 15 سنة، فقد شهدت انخفاض ملحوظ في جميع هذه البلدان، بينما تونس فهي البلد الذي شهد أعلى انخفاض لنسبة الأطفال الأقل من 15 سنة الذي كان يقدر بـ 46% في تعداد 1960 ليصل إلى 24 % سنة 2013، بقيمة انخفاض مقدرة بـ 22 نقطة.

إن هذا الانخفاض الكبير في هذه الفئة العمرية راجع إلى عدة عوامل التي سبق ذكرها.

أما الفئة العمرية النشيطة (15-59 سنة)، فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا عكس الفئة الأولى في جميع بلدان المغرب العربي، ففي الجزائر مثلا انتقل معدل الفئة العمرية (15-59 سنة) من 46% في تعداد 1966 إلى 65 سنة 2013 بزيادة مقدرة ب 19 نقطة.

في حين الفئة العمرية الأخيرة المتمثلة في كبار السن فلم تشهد تغيرات كبيرة تذكر، فقد بقيت تتراوح بين 6% و9% في كل البلدان المغاربية. [1]

وما يمكن قوله هنا هو أن جميع بلدان المغرب العربي شهدت تراجع في الفئة العمرية (0-15) سنة وارتفاع نسبة الفئة النشيطة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الإعالة؛ فانخفض معدل الإعالة في الجزائر من 107% سنة1966 إلى 52% سنة 2013. أما في المغرب فقد انتقل معدل الإعالة من 116% سنة 1960 إلى 49% سنة 2013، بينما في تونس فقد انخفض من 108% سنة 1966 ليصل إلى 49 % سنة 2013، [2] وهذا الأمر أدى إلى تزايد الحاجة إلى فرص عمل.

إن الدول المغاربية لم تستفد من الفئة النشيطة، خاصة مع هشاشة اقتصاداتها، وهذا ما أدى إلى زيادة الضغط على سوق العمل، وكنتيجة لذلك ارتفعت معدلات البطالة، مما ساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة الخارجية بنوعيها السرية وهجرة الادمغة.

[1] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص 255.

[2] ريم بن زايد: المرجع السابق، ص 975.

نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في كل من المغرب والجزائر خلال التسعينات، ويمكننا تفسير ذلك بـ: تباطؤ النمو السكاني وتراجع معدلات الخصوبة، مما يؤدي إلى صغر الفئة (0-15) سنة وعلى العكس ارتفاع فئة (15-60) سنة، أي زيادة عدد الشباب في سن العمل.[1]

وعلى الرغم من أن ظاهرة البطالة هي ظاهرة عامة في دول المغرب العربي إلا أننا نلاحظ انها تمس بصفة خاصة الاناث على غرار الذكور، حيث نلاحظ أن معدل البطالة لدى الاناث أعلى مقارنة بما هو لدى الذكور في كل من الجزائر وتونس باستثناء المغرب، وهذا راجع الى إقبال المغربيات على مناصب العمل في القطاع غير الرسمي، ومناصب العمل الموسمية وهذا من شأنه تخفيض نسبة البطالة.[2]

ونلاحظ أن البطالة تمس بالدرجة الاولى فئة الشباب ما بين 15 و24 سنة أي الملتحقون الجدد بسوق العمل لتسجل نسبا مرتفعة حيث بلغت حوالي 26.7 % بالجزائر، و22.5% في المغرب، و37.6 % في تونس لسنة 2016.

وتشير الاحصائيات إلى تغير في طبيعة البطالة الحديثة وارتفاعها في أوساط المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية بالخصوص، وهذا راجع إلى عدم الملائمة بين احتياجات سوق العمل المحلية وأعداد الخريجين من الجامعات، وهو ما يعرف ببطالة الخريجين، والتي بدأت تأخذ نسب مقلقة في دول المغرب العربي حيث وصلت هذه النسبة في حدود 21.6% في المغرب و26.8 % في تونس و14.1 % في الجزائر حسب نتائج المسح لسنة 2015. [3]

وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل هجرة الحاصلين على التعليم العالي بنسبة تقدر 9.6% بالجزائر و15.7% بالمغرب و10.4% بتونس، حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2010.[4]

ويمكن أن نفسر ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الحاصلين على شهادات عليا بالمقارنة مع غيرهم من الباحثين على عمل هو بحث عن فرصة تتلاءم مع مؤهلاتهم، وبالتالي يمكن تحمل انتظار الحصول على فرصة عمل تتوافق مع توقعاتهم لأنهم في الغالب يعيشون مع ذويهم وليس لديهم مسؤوليات عائلية، وبالمقابل نلاحظ أن الوظائف المتاحة في سوق العمل هي في صالح ذوي الفئات الأقل تعليما وخريجي معاهد التكوين المهني.

[1] ينظر إلى الملاحق 4 و5 و6.
[2] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 136.
[3] نفسه، ص 137.
[4] نفسه.

في المقابل يتيح سوق العمل في الاتحاد الأوروبي اتجاها إيجابيا فحسب الإحصائيات المتاحة فقد ارتفع معدل العمالة في الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمهاجرين من شمال افريقيا من 48% في عام 2012 إلى 48.5% عام2017، بينما انخفض معدل البطالة إلى 23.3% في نفس السنة. أما كندا والولايات المتحدة الامريكية فقد ارتفع فيها معدل العمالة سنة 2017 إلى 66.8 % و72% على الترتيب كما انخفضت معدلات البطالة إلى 10.6 % و5.2% في نفس السنة. [1]

وعليه يمكن القول أنّ الهجرة كانت ومازالت عاملا رئيسيا في امتصاص البطالة في الدول المغاربية، خاصة خريجي الجامعات، والأرقام المذكورة سابقا تثبت لنا ذلك.

إذا كان انخفاض معدلات البطالة أمر ايجابيا بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، ففقدان كتلة من الكفاءات، وتصديرها نحو الخارج لكي تستفيد منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا يعتبر أكبر عائق في دفع عجلة التنمية، وبالتالي يجب على الدول المغاربية اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة من أجل عودة هذه الطاقات، والاستفادة من خبراتها المكتسبة، أو على الأقل وضع استراتيجية وتقديم تسهيلات للاستفادة من العائدات والتحويلات المالية التي تضخ نحو بلدان المنشأ.

1-2 دور الهجرة في تطور معدل النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية:

جدول رقم 14: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في الجزائر بين 1960 و2017

	معدل النمو السكاني %	صافي الهجرة (نسمة)
1960	2.52	-55202
1970	2.23	-37056
1980	3.10	29298
1990	2.49	-21641
2000	1.4	-18994
2010	1.86	-33071
2017	1.96	-36448

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

[1] نفسه، ص 138.

الشكل رقم 06: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في الجزائر بين 1960 و2017

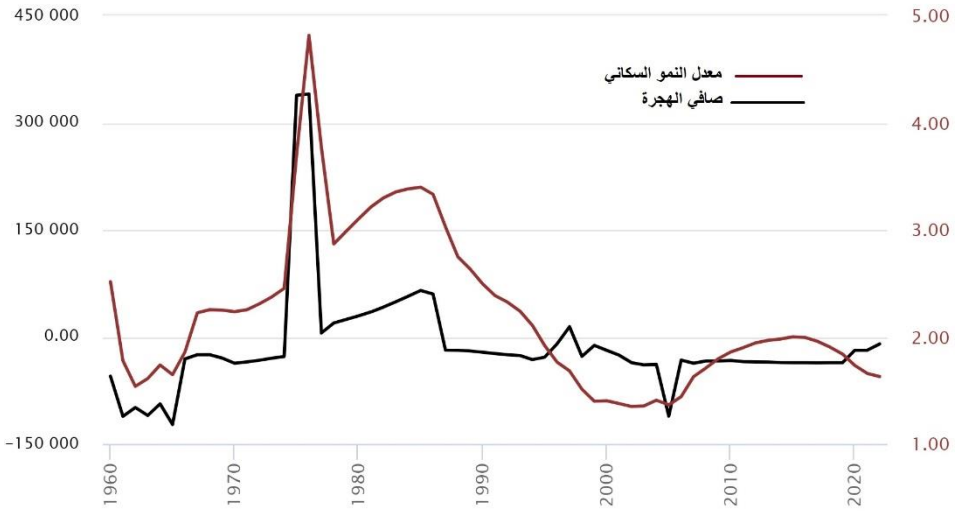

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الجزائر عرفت معدل نمو سكاني كبير في المرحلة بين 1960 و 1980 أين سجلت 3.10 %، بينما سجلت انخفاضا في الهجرة، حيث قدر صافي الهجرة سنة 1980 بحوالي 30 ألف، حيث كان سنة 1960 سالبا وقدر بحوالي 55000- نسمة، ولما يكون صافي الهجرة موجبا هذا يعني أن الهجرة الوافدة أكثر من المغادرة، والملاحظ أن الجزائر لم تكن تعتمد على المهاجرين في اقتصادها، بل أصدر الرئيس هواري بومدين سنة 1973 قرارا بوقف هجرة العمالة خاصة بعد الأحداث التي وقعت في مرسيليا، وإذا كانت الهجرة لم تؤثر اقتصاديا في الجزائر خلال هذه المرحلة فهي كذلك لم تؤثر ديموغرافيا، حيث أن معدل النمو الديموغرافي في الجزائر تأثر بصفة كبيرة بالزيادة السكانية الطبيعية الكبيرة التي عرفتها خلال هذه المرحلة، و الملاحظ أن الاستثناء كان سنة 1976 أين وصل معدل النمو السكاني إلى 4.82% بينما صافي الهجرة كان حوالي 340 ألف نسمة، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في منع الهجرة، وتحسُّن الأوضاع الاقتصادية و قوة العملة لذلك فالجزائري في هذه المرحلة لا يفكر في الهجرة بل العودة إلى بلده.

أما في الفترة بين 1980 و2000 عرف النمو الديموغرافي تراجعا وتبعه ذلك زيادة في معدلات الهجرة، حيث سجلت الجزائر معدل نمو سكاني يصل إلى 1.4%، حيث سجل صافي الهجرة قيمة سالبة سنة 2000 قدرت بـ 18994-نسمة.

إن زيادة معدلات الهجرة التي كانت بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية خاصة في فترة التسعينات لم تكن السبب الأساسي في تراجع معدل النمو السكاني، بل يرجع بالدرجة الأولى إلى التناقص الكبير في الزيادة الطبيعية، ولأسباب تم ذكرها سابقا.

وبعد سنة 2000 بدأت معدلات الهجرة ترتفع بمنحنى تصاعدي لكن معدلات النمو السكاني عادت لترتفع من جديد، وهذا يعود إلى أن الجزائر سجلت زيادة طبيعية معتبرة عكس المغرب وتونس.

إجمالا يمكن القول أنّ الجزائر تأثرت ديموغرافيا بظاهرة الهجرة، ولكن بشكل غير واضح، حيث أن معدلات النمو السكاني كانت ترتبط وتتأثر بشكل كبير بالزيادة الطبيعية، وبالأخص معدل المواليد ومؤشر الخصوبة باعتبار أن معدل الوفيات عرف شبه استقرار.

جدول رقم 15: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في المغرب بين 1960 و2017

	معدل النمو السكاني %	صافي الهجرة (نسمة)
1960	3.11	-19418
1970	2.64	-26172
1980	2.63	-17644
1990	1.74	-104908
2000	1.33	-90376
2011	1.31	-70490
2017	1.19	-71807

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

الشكل رقم 07: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في المغرب بين 1960 و2017

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن معدلات النمو السكاني في المغرب عرفت تراجعا بين الفترة 1960 و1980، حيث كان معدل النمو السكاني سنة 1960يقدر بـ 3.11 % لينخفض إلى 2.63 % سنة 1980، والمعلوم أنه خلال نفس الفترة قد عرفت الزيادة الطبيعة ارتفاعا كبيرا وعليه يمكن القول أن معدلات النمو السكاني لم تتأثر بالزيادة الطبيعية بل تأثرت بعامل آخر وهو الهجرة، حيث ضل صافي الهجرة سالبا خلال هذه الفترة، فسجل سنة 1975 حوالي 52014- نسمة، وهو ما يفسره اعتماد المملكة المغربية على عائدات المهاجرين في اقتصادها بل عقدت عدة اتفاقيات تم شرحها سابقا من أجل تشجيع الهجرة و الاستفادة منها.

وفي الفترة بين 1980 و2000، استمرت معدلات النمو الديموغرافي في الانخفاض، حيث قدر معدل النمو الديموغرافي سنة 2000 بـ 1.33%، وقد تبع ذلك تراجعا في الزيادة الطبيعية، وقد توافق حاصل الهجرة مع هذه المعطيات، حيث سجل أرقام قياسية وصل سنة 1990 إلى 104908- نسمة، وبالتالي فإن تزايد الهجرة نحو الخارج ساهم إلى جانب التراجع في معدلات المواليد في انخفاض معدلات النمو الديموغرافي.

وبعد سنة 2000 عرف حاصل الهجرة تراجعا وقد يعود ذلك إلى التضييق الأوروبي عليها ومنعها وفرض قوانين صارمة ساهمت إلى خفض أعدادها، ولكن مع ذلك تواصلت معدلات النمو الديموغرافي في التراجع، حيث قدرت سنة 2017 بـ 1.19%، وتبع هذا التراجع انخفاض في الزيادة الطبيعية، وبالتالي يمكن القول أنّ تناقص حاصل الهجرة لم يسهم في زيادة معدلات النمو الديموغرافي في المغرب، أي أن تأثير الهجرة على النمو الديموغرافي كان طفيفا.

وكحوصلة لما سبق نستنتج أن ظاهرة الهجرة في المغرب أثرت على معدلات النمو الديموغرافي في فترات معينة عندما كانت الدولة تشجعها وتعقد الاتفاقيات لأجلها لكن بعد التضييق عليها لم يصبح للهجرة تأثير ديموغرافي كبير.

جدول رقم 16: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في تونس بين 1960 و2017

	معدل النمو السكاني %	صافي الهجرة (نسمة)
1960	1.28	-66870
1970	2.65	-10062
1980	2.49	-11505
1990	2.20	7453
2000	1.07	-17475
2011	1.02	11481
2017	1.07	-22368

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

الشكل رقم 08: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في تونس بين 1960 و2017

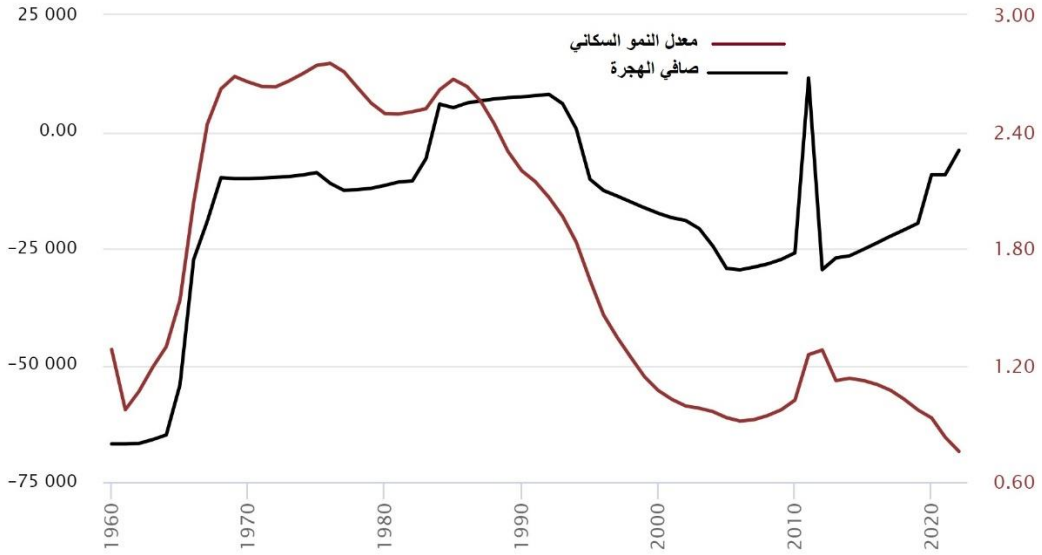

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن معدل النمو السكاني عرف ارتفاعا ملحوظا في الفترة الممتدة بين 1960 و1980، حيث ارتفع من 1.28% سنة 1960 إلى 2.49% سنة 1980 حسب احصائيات البنك الدولي، وبالتزامن مع هذا الارتفاع فقد عرف حاصل الهجرة تراجعا خلال نفس الفترة رغم أنها أخذت قيما سالبة، وبالتالي فمعدلات النمو الديموغرافي في تونس تكون قد تأثرت بالزيادة الطبيعية الكبيرة التي شهدتها بعد الاستقلال وكذلك عودة المهاجرين إلى بلدهم.

بداية من الثمانينات بدأت معدلات النمو الديموغرافي في تونس بالتراجع الكبير وهذا نتيجة السياسات السكانية التي انتهجتها الدولة، ومن جهة أخرى فقد عرف حاصل الهجرة تراجعا كبيرا بداية من التسعينات حيث سجلت قيمة موجبة سنة 1990 قدرت بـ 7453 نسمة، أي أن الهجرة الوافدة كانت أكثر من المغادرة في هذه الفترة، ولكن لم يستمر هذا التراجع، حيث بدأت تدفقات الهجرة ترتفع ليصل حاصل الهجرة سنة 2000 إلى 17475-نسمة، وبالتالي يمكننا القول أنّ عامل الهجرة ساهم إلى جانب الزيادة الطبيعية في خفض معدل النمو الديموغرافي.

رغم أن قيم حاصل الهجرة عرف تذبذبات بعد بداية القرن الواحد والعشرين إلا أنها سجلت قيما سالبة عموما، وهذا نتيجة الأوضاع الاقتصادية المزرية وتفاقم مشكلة البطالة، واتساع نسبة الشباب المتخرجين من

الجامعات، وعجز دول المغرب العربي في إيجاد حلول لتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية، خاصة الربيع العربي في تونس.

وهذا يدل على الحجم الكبير للهجرة المغادرة، وهو ما أدى إلى انخفاض في معدلات النمو الديموغرافي في تونس خلال هذه الفترة خاصة مع تراجع الزيادة الطبيعية.

ولعل الشيء المميز في تونس مقارنة بالجزائر والمغرب هو حجم السكان الصغير الذي لا يتجاوز ثلث عدد السكان في إحدى الدولتين، وبالتالي فالتأثير الديموغرافي للهجرة سيكون أكبر وأوضح.

2- أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة:

2-1 تعريف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة[1]:

ما تزال البلدان تختلف في كيفية تسجيلها للتحويلات المالية نتيجة الاستناد إلى تعريفات متفاوتة بالرغم من وضوح التعريفات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، هذا أدى إلى اختلاف الإحصائيات والبيانات المتاحة فقد يتداخل تسجيلها مع عوائد أخرى كالسياحة والاستثمار الأجنبي، إلا أن مصطلح التحويلات قد يحمل معاني كثير فحسب المنظمة الدولية للهجرة "تعرف تحويلات المهاجرين بشكل شامل بأنها التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة، واغلب التحويلات هي تحويلات نقدية شخصية يرسلها المهاجر إلى قريبه في بلد المنشأ لكنها قد تكون أيضا أموالا مستثمرة أو مودعة من قبل المهاجر إلى بلد المنشأ، ويمكن تغيير التعريف حتى يشمل التحويلات الشخصية العينية والتبرعات، وقد مضى بعض الباحثين الاقتصاديين إلى أبعد من ذلك محاولين إدراج التحويلات من المهارات والتكنولوجيا والتحويلات الاجتماعية."[2]

إن غالبية المغاربة الذين قطعوا حوض البحر الأبيض المتوسط كان محركهم الوحيد هو الحصول على عمل، لكن هذه الجالية الكبيرة لازالت ترتبط اجتماعيا واقتصاديا بأسرها في دولها الأصلية عبر دعمها بتحويل جزء من مداخيلها التي تؤثر على نمو اقتصاداتها.

كان حوالي 5% من المغاربة يقيمون سنة 1981 خارج التراب الوطني وكانوا يغذون سيلا غزيرا من العملة الأجنبية قدر بأكثر من عشر مليار فرنك (يمثل هذا المبلغ التحويلات الرسمية لعائدات الشغل وذلك يعني تضاعفا للموارد بـ 6.8 مرات في ظرف 10 سنوات).[3]

في الجزائر كانت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين سابقا هي المورد الخارجي الوحيد من العملة الصعبة، وحتى بعد تأميم المحروقات بقيت تحويلاتهم في المركز الثاني، ومع ذلك بقيت مساهمة المهاجرين الجزائريين في الجانب الاقتصادي هامشية جدا خاصة في سوق العمل المحلية والاستثمارات، لذا على الرغم من التباين

[1] ينظر إلى الملحق 07.
[2] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص56.
[3] جان فرانسوا تراون: المرجع السابق، ص 251.

الواضح في دعم هذه الفئة لبلدانها في ظل محدودية مواردها من العملة الصعبة، إلا أنها سمحت بزيادة ارتباطها في تنمية أوطانها. [1]

شهدت تحويلات الأموال إلى الجزائر انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من متوسط 1,05 مليار دولار أمريكي (1990-1999) إلى 1,68 دولار أمريكي في الفترة (2000-2009)، وبالتالي لم تتأثر بحدة بآثار الأزمة العالمية. ورغم أن تحويلات الأموال إلى الجزائر تمثل حصة ضئيلة من عائدات العملة الأجنبية التي تأتي بوفرة من إيرادات المحروقات، فإن هذه التحويلات تفوق مبلغ الاستثمارات المباشرة الأجنبية ومبلغ الصادرات من غير المحروقات ومقارنة مع باقي بلدان المنطقة، تظل هذه التحويلات ضعيفة، إلا أنه في إطار استراتيجية إدماج الجالية المستقرة بالخارج، يُرتقب إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في البلدان الأكثر استقبالا للمهاجرين. [2]

أما المغرب فيحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم التحويلات المالية إلى البلدان النامية بعد الهند والمكسيك والفلبين، فهذه التحويلات المالية تمثل مصدرا مهما للاقتصاد المغربي من حيث العملة الصعبة، إضافة إلى أنها تعتبر دعما لسيولة الاقتصاد المغربي وإنعاش قطاع البنوك، وحسب المصادر العلمية ترى أنّ الهجرة المغربية في الأساس هي هجرة اقتصادية من خلال السلوك الاقتصادي للمهاجر الذي يخصص جزءا من دخله و حاجياته الأساسية له ولعائلته التي تعيش معه أو التي تركها في بلده الأصلي، وجزء آخر يتم توجيهه للاستثمار في المغرب في العديد من القطاعات أوّلها قطاع العقار [3].

ويتميز المغرب بحجم تحويلات المهاجرين من بين الأضخم عالميا، وبلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 58 مليار درهم (5.2 مليار أورو) سنة 2001، أي 7% من الناتج المحلي الإجمالي، و32% من تغطية العجز التجاري. وحسب الإحصاءات الصادرة عن مكتب الصرف سنة 2011، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في خضم الأزمة المالية* 2008 مستوى ممتازا بحوالي 58.5 مليار درهم (5.3 مليار أورو). وتأتي 81% من هذه التحويلات من البلدان الأوروبية.

---

[1] وليد لطيف: الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال-حالة دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 83-88.

[2] مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا-دراسة مقارنة، تقرير مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، المغرب، 2014، ص14.

[3] علي مدوني: ظاهرة الهجرة في حوض المتوسط: "حالة مهاجري البلدان المغاربية في أوروبا"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2022، ص201.

* شهد الاقتصاد العالمي في سبتمبر 2008 أزمة مالية، اعتبرت الأسوأ والأخطر منذ زمن الكساد الكبير عام 1929، وهي أزمة هزت أركان الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر الأكبر حجما وتأثيرا في العالم، ثم امتدت إلى دول العالم. أنظر عبد الرحمان روابح: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية-أزمة الرهن العقاري"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 4، العدد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010، ص219.

في تونس تم اعتبار الهجرة كآلية لتنظيم سوق العمل الداخلية وتخفيف الضغط عليه، كما أن المهاجرين يساهمون من جهة أخرى في خلق مناصب عمل جديدة من خلال استثماراتهم في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وقد تبنت الحكومة التونسية منذ منتصف السبعينات اللوائح المتعلقة بإعادة إدماج المهاجرين اقتصاديا نتيجة التغيرات التي أقرتها مختلف البلدان الأوروبية الهادفة لتقليص الهجرة، فالتحويلات المالية للمهاجرين التونسيين تحتل المرتبة الثالثة كمصدر للعملة الصعبة ودعم العجز التجاري[1].

شاركت الجالية التونسية المقيمة بالخارج سنة 2012 في جهود التنمية الوطنية، لاسيما عبر تحويلات الأموال التي بلغت 3491 مليار دينار تونسي، منها 2586.5 مليار دينار تونسي نقدا، و904.5 مليار دينار تونسي عينية.[2]

2-2 دور التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يبرز دور التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر بديل لتمويل التنمية في الدول المغاربية بالنظر لحجمها الكبير في اقتصاديات البلدان المتلقية لها ولتعدد أثارها سواء كانت أثار مباشرة أو غير مباشرة، فعلى الرغم من قلة الأبحاث المتخصصة في تقييم أثار التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة المغاربية إلا أننا نستطيع القول أنّها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عدة مستويات من بينها تمويل المشاريع الاستثمارية، وخفض معدلات البطالة والفقر.

الجدول رقم17: توزيع مشاريع استثمار المهاجرين الجزائريين وفق قطاع النشاط بين 2000 و2010

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الموظفين	ميزانية المشروع (بالمليون دينار)
الزراعة	1	13	33
البناء والأشغال العمومية	11	409	1423
الصناعات	17	707	5494
النقل	3	37	179
السياحة	2	88	391
الخدمات	12	196	652
المجموع	46	1450	8171

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار 2012 andi.dz

[1] علي مدوني: المرجع نفسه، ص 202.

[2] مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: المرجع السابق، ص17.

كشفت بعض المعطيات الإحصائية الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2012، والخاصة باستثمارات المهاجرين الجزائريين في أرض الوطن عن ضعف معدل استثمار الجالية الجزائرية، حيث لم يتعد عدد مشاريع المهاجرين في الجزائر حاجز 46 مشروع، ساهمت في إنشاء 1450 منصب عمل بميزانية قدرها 8710 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2010.[1]

الجدول رقم 18: الاستثمارات التي أنجزها المهاجرين المغربيين بين 2005 و2011 (مليون درهم)

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الحصة %
العقار	283	198	293	644	443	692	929	71
السياحة	17	113	261	113	177	125	6	17
الصناعة	0.4	10	163	70	125	10	7	8
التجارة	0.1	608	0.2	29	0	2.1	1.8	2
قطاعات أخرى	0.5	461	9	24	757	2	3.2	3
المجموع	301	1390	726	880	1502	831	947	100

المصدر: بثينة الاسمايي: تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج – سياقها ووتيرتها وآفاق تعزيزها، المرجع السابق، ص44.

من خلال الجدول نلاحظ تطور توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، كما نلاحظ على الصعيد القطاعي احتكار قطاع العقار حصة الاسد من بين الاستثمارات المنجزة في المغرب على مر السنوات حيث بلغ نسبة 71% من مجموع الاستثمارات، ويليه قطاع السياحة ثم الصناعة ثم التجارة، ويظل قطاع العقار هو المهيمن لأنه يمثل رمز النجاح للمهاجر ولضمان تقلبات الحياة من جهة أخرى.[2]

الجدول رقم 19: المشاريع المصادق عليها لفائدة المهاجرين التونسيين بين 1990 و2012 (مليون دينار)

السنوات	القطاع الفلاحي		الصناعة		الخدمات		المجموع	
	عدد المشاريع	مبلغ(م.د)	عدد المشاريع	مبلغ(م.د)	عدد المشاريع	مبلغ(م.د)	عدد المشاريع	مبلغ(م.د)
1990	16	1,3	224	10,7	327	8,2	567	20,2
1991	50	3,1	296	17,7	874	13,4	1220	34,2
1992	37	2	103	6,7	422	3	562	11,7
1993	76	6,5	183	9,7	500	10,1	759	26,3
1994	41	2,5	143	9,5	707	14,7	891	26,7

[1] هشام بوطالبي: المرجع السابق، ص213.

[2] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 209.

37,8	1101	27,1	917	8,6	151	2,1	33	1995
19,1	489	10,3	307	7,3	149	1,5	33	1996
15,6	345	5,8	153	7,7	140	2,1	52	1997
17,3	323	5,2	150	8	99	4,1	74	1998
12,9	340	4,2	152	6,9	122	1,8	66	1999
14,6	301	6,2	141	4,4	98	4	62	2000
12,4	305	6,1	168	3,1	91	3,2	46	2001
14,6	364	8,4	239	3,3	78	2,9	47	2002
18,9	382	7,2	214	5,1	96	6,6	72	2003
14,2	322	5,2	178	6,9	105	2,1	39	2004
18,2	357	6,2	208	7,6	102	4,4	47	2005
19,6	471	8,8	310	5,1	95	5,7	66	2006
26,3	630	12,1	447	7,3	83	6,9	100	2007
29,1	682	14,9	494	5,2	70	9	118	2008
37,3	830	18,8	612	7,2	101	11,4	118	2009
42,2	900	22,2	684	6	101	14	115	2010
48,1	1174	28,3	971	9,3	121	10,6	85	2011
91,5	2424	58,7	2173	21,98	157	10,9	94	2012

Source: office des tunisiens a l'etranger ,ministere des affaire sociales , http://www.ote.nat.tn

يتبين من خلال الجدول أنه ما بين سنتي 1990 و2012 تم إنشاء 15743 مشروع تتوزع بين 9.4 % في القطاع الفلاحي و18.5% في القطاع الصناعي و72.1 % في قطاع الخدمات، بلغ حجمها المالي الإجمالي 608.65 مليون دينار تونسي، وساهمت في خلق 53211 منصب عمل.[1]

ويبقى القطاع العقاري أهم قطاع استثمر فيه التونسيين المقيمين بالخارج، وهذا الإقبال راجع إلى الارتباط العاطفي والوجداني بالبلد الأم، ويمكن أن يعكس نية عودته مستقبليا، فتبين نتائج المسح في إطار مشروع الدراسة حول مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس سنة 2011 المقدمة من طرف المنظمة الدولية للهجرة بتونس أن 39.7% مِن مَن شملهم المسح قد صرحوا انهم قد اقتنوا عقارا.[2]

إن استثمارات المهاجرين المغاربة في دولهم الأصلية قد ساهمت في تخفيض معدلات البطالة، فمثلا في الجزائر استحدثت 1450 منصب عمل، أما في تونس فقد ساهمت في انشاء 53211 منصب عمل.

[1] فاطمة الزهراء ملحاوي: المرجع السابق، ص 211.

[2] ابتهال بوشوشة وآخرون: ما هي الروابط التي يحتفظ بها التونسيون المقيمون في أوروبا مع بلد المنشأ؟، تقرير مشروع TIDO من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب تونس، ديسمبر 2011، ص25.

أثبتت العديد من الدراسات التجريبية دور التحويلات في التنمية الاقتصادية في بعض الدول المغاربية، ففي المغرب الأقصى ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة في خفض نسبة الفقر خلال فترة التسعينيات من 23.2 % إلى حوالي 19 %، كما أدت إلى إحداث نمو حضري في بعض القرى المتلقية للتحويلات في المناطق الريفية نتيجة استخدامها في بناء العقارات، في حين أثبت بعض الدراسات أن التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة لعبا دورا بارزا في تقليل الاعتماد على القطاع الزراعي كمصدر أساسي للدخل لدى الكثير من العائلات، و هذا ما جعل دخلها العائلي أقل ارتباطا بالتقلبات المناخية وتقلبات الأسواق.[1]

أما في الجزائر فقد برز دور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في التقليل من حدة الفقر الذي ارتفعت نسبته بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1986.[2]

2-3 استراتيجية الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة:

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بظاهرة الهجرة الدولية و بدورها الفعال في تنمية مجتمعات الأصل أصبحت البلدان النامية بما فيها الدول المغاربية مطالبة بحتمية وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة، وتوفير الامكانيات اللازمة للاستفادة القصوى من طاقات جالياتها المهاجرة في الخارج، وزيادة مساهمتها في تنمية بلدانها الأصلية، سواء بشكل مباشر عن طريق تشجيع عودة المهاجرين وتأسيسهم لمؤسسات ومشاريع استثمارية، أو بشكل غير مباشر عن طريق زيادة تحويل الأموال من الخارج باتجاه البلد الأصلي واستغلالها بشكل أمثل، اضافة الى نقل التكنولوجيا والمعرفة وبالتالي المساهمة في تنمية البلد الأصلي. [3]

ولتحقيق هذا الهدف ولزيادة دور التحويلات المالية للمهاجرين في تمويل التنمية وجب على البلدان المغاربية أن تتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شانها أن تساهم في زيادة حجم التحويلات وزيادة أثارها الايجابية والتي نوجزها في:

- ✓ إصلاح النظام المالي في البلدان المغاربية وتطويره بهدف زيادة قدرات البلدان المتلقية للتحويلات على تعبئة مدخرات المهاجرين وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال في البلدان العربية من خلال سن القوانين والتشريعات والقيام بإصلاحات مؤسسية بهدف تحفيز المهاجرين على زيادة تحويل أموالهم باتجاه بلدانهم الأصلية.

[1] هشام بوطالبي: "التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 13، العدد 14، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2017، ص 139.
[2] نفسه، ص 140.
[3] هشام بوطالبي: التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية، المرجع السابق، ص 142.

✓ تفعيل دور المهاجرين المغاربة في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال وضع قنوات اتصال دائمة بين المهاجر وبلده الأصلي بهدف التعريف بمناخ الأعمال وإظهار الفرص والإمكانيات المتاحة.[1]

✓ وضع الهجرة الدولية ضمن الاستراتيجية العامة للتنمية في البلدان العربية المرسلة للهجرة من خلال برامج تتضمن الأهداف متوسطة وطويلة المدى للهجرة. [2]

وضعت الدول المغاربية سياسات وبرامج للاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة في الدول المغاربية

الدول	السياسات والبرامج	الهدف منها
الجزائر	مخطط عمل الحكومة لفائدة أفراد الجالية الوطنية بالخارج في إطار مخطط التنمية الوطني 2010 -2014	إدراج الجالية الوطنية بالخارج في مخطط التنمية الوطنية.
	برنامج تنمية البحث 2014 -2018.	إدماج الكفاءات المثبتة لدى أفراد الجالية الوطنية بالخارج للمساهمة في مجهود التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد
المغرب الأقصى	مخطط العمل الخماسي للنهوض بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج 2008 -2012	توصي الاستراتيجية كل هيئة بإدراج المغاربة المقيمين بالخارج في استراتيجيتها القطاعية.
	الاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.	تحديد رؤية شاملة في مجال الهجرة تستقطب جميع الفاعلين الوطنيين.
	البرنامج الوطني لحشد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج 2009 – 2013.	استغلال كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج.

[1] نفسه، ص 141.

[2] نفسه، ص 142.

تونس	برنامج إدماج الكفاءات التونسية بالخارج في التعليم العالي، والبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا.	جعل الكفاءات بالخارج رهانا استراتيجيا لتنمية تونس.
	برنامج مراعاة الهجرة في سياسات التنمية 2013 – 2014.	صياغة مخطط عمل وطني لمراعاة الهجرة الدولية في مخططات التنمية.

المصدر: مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، المرجع السابق، ص51،53،56.

ولتجسيد هذه السياسات قامت الدول المغاربية بالعديد من المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية، فمثلا الجزائر أنشأت بوابة إلكترونية مخصصة للكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج بهدف تشجيع بيئة الاستثمار العامة، والساهمة في تطوير القطاع الصناعي، كما استفاد العديد من المقاولين الشباب القادمين من فرنسا من القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك لإنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة.[1]

أما في المغرب الأقصى فقد تم إنشاء صندوق الاستثمار لمغاربة العالم بغلاف مالي قدره 100 مليون درهم، وذلك لتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج، حيث يمنح إعانة تصل إلى 10%، ويشترط أن يساهم المغاربة المقيمين بالخارج من أموالهم الخاصة بـ 25% على الأقل من قيمة المشروع.[2]

وقامت تونس بإنشاء ديوان التونسيين بالخارج الذي يعمل على تنظيم المنتديات الوطنية والإقليمية، والدولية ذات الصلة بالهجرة، كما يصدر بانتظام دليلا عن استثمارات التونسيين المقيمين بالخارج، بالإضافة إلى دعم العودة المؤقتة للعمال المؤهلين.[3]

[1] مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: المرجع السابق، ص51.
[2] نفسه، ص54.
[3] نفسه، ص56.

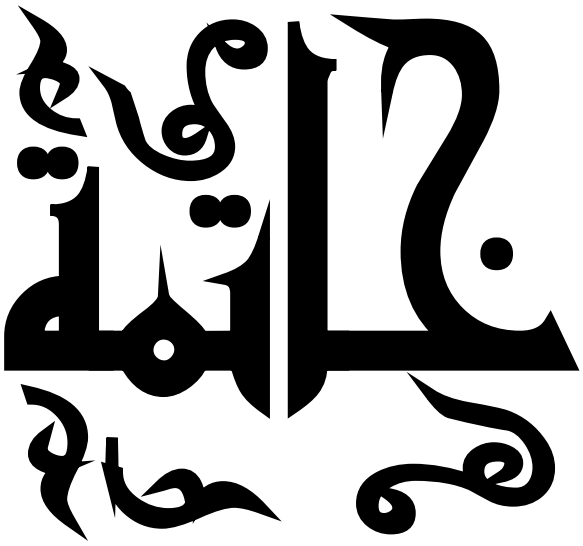

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الهجرة المغاربية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية في كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى خلال الفترة الممتدة من 1960 و2017 توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في النقاط التالية:

- رغم وجود العديد من التعريفات اللغوية سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية إلا أنها أنها تتقاطع في نقطة واحدة، وهي الانتقال من مكان إلى آخر.
- إن وجود العديد من التعريفات للهجرة، وصعوبة الاتفاق على تعريف موحّد يثبت أنها ظاهرة لا يمكن حصرها في مجال معين، فالهجرة ظاهرة اجتماعية اقتصادية، ديموغرافية، وسياسية...إلخ، ولدراستها يجب الإحاطة بجميع جوانبها، وهذا ما جعله من المواضيع المعقدة.
- تصنف الهجرة حسب عدة معايير، فطبقا للحدود الدولية نجد الهجرة الداخلية كظاهرة النزوح الريفي، والهجرة الخارجية التي تعبر الحدود الدولية، وطبقا لطبيعة القرار نجد الهجرة الاختيارية مثل اللجوء وهجرة الكفاءات، والهجرة القسرية (الإجبارية) كالنزوح خارج الدولة بسبب الكوارث الطبيعة أو نزاع مسلح، أما تصنيف الهجرة طبقا للبعد الزمني فهناك الهجرة الدائمة، والهجرة المؤقتة والموسمية، في حين قسمت الهجرة حسب طبيعتها القانونية إلى هجرة شرعية وهجرة غير شرعية (السرية).
- ارتبطت الهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية بالعديد من العوامل أبرزها السياسة الاستعمارية، فاختلاف طبيعة النظام الاستعماري وسياساته داخل الدول الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) جعل الجزائر الأولى في أعداد المهاجرين مغاربيا.
- كانت توجهات الهجرة المغاربية خاصة الجزائرية في البداية نحو المشرق العربي فرارا من بطش الاستعمار وقوانينه الجائرة، سرعان ما تحولت في الكثير من المرات إلى هجرات جماعية خاصة بعد فشل المقاومات الشعبية.
- أدّى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد الجفاف والمجاعات التي حدثت بين 1867 و1868 إلى زيادة تدفقات الهجرة المغاربية، وبالتالي كان العامل الاقتصادي من الدوافع الرئيسية للهجرة المغاربية خلال الفترة الاستعمارية.

- لقد ساهم الاستعمار الفرنسي في رفع معدلات الهجرة باتباعه أساليب النفي والتهجير، خاصة تهجير الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة بعد ثورة المقراني والحداد.
- تغيّرت تدفقات الهجرة المغاربية من المشرق نحو أوروبا، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى الهيمنة الاستعمارية، حيث كانت الهجرة نحو أوروبا في بداياتها اجبارية قسرية وفقا لاحتياجات العمال والجنود في فرنسا.
- عرفت الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ارتفاعا واضحا في عدد المهاجرين المغاربة، الأمر الذي دفع فرنسا بعرقلتها والتقليل منها لسببين، أولهما الخوف من انتشار الوعي السياسي لدى المهاجرين المغاربة، وثانيهما ضغط السلطات الاستعمارية في الجزائر للحفاظ على اليد العاملة الرخيصة.
- شهدت وتيرة الهجرة المغاربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تزايدا سريعا حيث وصل عدد المهاجرين المغاربة حوالي ربع مليون، وهذا راجع لعدة عوامل تمثلت في احتياجات البلدان الأوروبية لليد العاملة الأجنبية في ظل انخفاض نموها الديموغرافي، وذلك لإعادة بناء اقتصادها وإعمار ما دمرته الحرب.
- عرفت الهجرة المغاربية بعد الاستقلال هجرة نوعية فكان لهجرة العمالة وزن كبير في الهجرة المغاربية خاصة أنها تعلقت بالعامل الاقتصادي، لذلك فقد تأثرت بأزمة النفط العالمية سنة 1973 مما أدى إلى تراجعها وتغير وجهتها نحو دول الخليج خاصة بعد التضييق عليها من طرف الدول الأوروبية.
- من التحولات النوعية التي عرفتها الهجرة المغاربية هي تطور هجرة الإناث خاصة في المغرب، ويمكن ربط ذلك بأسباب منها سياسات لم الشمل والالتحاق بالزوج، بالإضافة إلى محاولة الانخراط في سوق العمل في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة.
- رغم أن الهجرة المغاربية عريقة إلا أنها سجلت أرقاما ضعيفة في ستينات القرن العشرين، وقد هيمنت عليها الهجرة الجزائرية، أما الهجرة المغربية والتونسية فلم تتحرر إلا مع بداية الثمانينات، ومن جهة أخرى ضلت الوجهة الأوروبية هي الأبرز للمهاجرين المغاربة خلال هذه الفترة بالرغم من ظهور وجهات جديدة كدول الخليج وكندا.
- عرفت أعداد المهاجرين الجزائريين تطورا كبيرا لتُقارب المليونين مهاجر سنة 2017 حسب الأرقام الرسمية، وإذا كانت فرنسا قد نالت نصيب الأسد من عدد المهاجرين، فقد برزت كندا والولايات المتحدة الأمريكية بشدة

كوجهات جديدة للهجرة خاصة الشباب والكفاءات، وهذا راجع لبرنامج الهجرة الانتقائية المعتمد من طرف الدولتين.

- يمثل المهاجرون المغربيين 10% من اجمالي سكان المغرب، وهي نسبة مرتفعة نسبيا تعكس حجم التطور الذي عرفته الهجرة المغاربية، ولعل ما يميزها هو تكافؤ عدد المهاجرين النساء بالرجال، وتظل الوجهة الأوروبية هي البارزة لدى المهاجرين المغربيين خاصة فرنسا لأسباب تاريخية.
- رغم الحجم السكاني الصغير لتونس مقارنة بالجزائر والمغرب إلا أن تطور أعداد الهجرة الخارجية سجل أرقاما قياسية تجاوز المليون مهاجر، وبالتالي فأي تبعات للهجرة التونسية سيكون لها أثرا جليا وواضحا ديموغرافيا، في حين تشابهت وجهات التونسيين الخارجية مع الجزائريين والمغاربة إلى حد كبير.
- شجعت الدول الأوروبية الهجرة المغاربية مطلع الستينات إلى غاية 1973 لحاجتها لليد العاملة، بالإضافة إلى رغبتها في رفع معدلات الخصوبة بعدما بدأت تسجل ارتفاعا في معدلات الشيخوخة، وتجسد ذلك بعقد العديد من الاتفاقيات التي ساهمت في رفع معدلات الهجرة المغاربية نحو أوروبا.
- تراجع عدد المهاجرين المغاربة بشكل ملحوظ في الفترة الممتدة بين 1973 و1995، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها الأزمة النفطية، وقرار الرئيس الجزائري بوقف الهجرة نحو فرنسا سنة 1973، بالإضافة إلى تقييد الدول الأوروبية للهجرة عن طريق اتفاقية شنغن، واتفاقية 5+5.
- رغم كل العراقيل التي نصبتها الدول الأوروبية، لكن تدفقات الهجرة المغاربية لم تتوقف، بل تواصلت خاصة مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول المغاربية خلال فترة الثمانينات.
- شهد عام 1995 التطبيق الرسمي لاتفاقية شنغن، وبالتالي تقييد التحرك ضمن الفضاء الأوروبي، والتشديد الكبير على الهجرة المغاربية، هذا ما أدّى إلى بروز الهجرة غير الشرعية (السرية)، وللقضاء على هذه الظاهرة عقدت الدول الأوروبية عدة اتفاقيات منها اتفاق الشراكة الأورو متوسطي 1995، وميثاق الهجرة الأوروبي سنة 2008، إلا أن جهودها باءت بالفشل، بل تفاقمت الهجرة السرية لتردي الأوضاع الاجتماعية والأمنية في الدول المغاربية خاصة سنة 2011 بعد موجة الربيع العربي.
- إن تعامل الدول المغاربية مع الهجرة الخارجية ارتبطت مع المواقف الأوروبية منها، ففي فترة التشجيع الأوروبي عقدت الدول المغاربية اتفاقيات تسهل على الهجرة نحو أوروبا باستثناء الجزائر التي أوقفتها سنة 1973،

وكانت ترى فيها استعمارا آخر، باعتبارها أنها بلد غني بالنفط، خاصة أن العملة الجزائرية كانت أقوى من نظيرتها الفرنسية.

- لقد تأخرت الدول المغاربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، بل استعملتها ورقة ضغط ضد الدول الأوروبية، لكن مع تغير الوضع وأصبحت الدول المغاربية منطقة عبور سارعت في اتخاذ اجراءات وقوانين تجرّم الهجرة السرية.
- شهدت الدول المغاربية تزايدا سريعا في السكان بعد الاستقلال، هذا التزايد لم يواكبه أي تطور في النمو الاقتصادي، مما دفعها إلى اتباع سياسات سكانية أدّت إلى تخفيض معدلات النمو الديموغرافي، هذا ما أدّى إلى تناقص فئة الأطفال، وتزايد الفئة النشطة في سن العمل، ومع هشاشة اقتصادات الدول المغاربية فلم تستطع الاستفادة من هذه الفئة وتوفير فرص عمل لها، هذا الوضع ساهم في ارتفاع معدلات البطالة مما شجع على الهجرة نحو الخارج.
- بمقارنة معدلات النمو الديموغرافي وحاصل الهجرة خلال فترة الدراسة يتبين لنا أن ظاهرة الهجرة أثرت ولو بصورة طفيفة على نمو السكان في الدول المغاربية، ويظهر هذا التأثير جليّا في تونس بسبب حجم سكانها الصغير مقارنة بالجزائر والمغرب.
- تكمن الأهمية الاقتصادية للمهاجرين من خلال التحويلات المالية نحو بلدان المنشأ، والتي يمكن الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية.
- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ضئيلة جدا؛ إذ لم تتعدى 1.68 مليار دولار سنة 2009، لكنها تتعدى قيمة الاستثمارات الأجنبية والصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم ذلك تبقى هذه الأرقام غير دقيقة لاتخاذ المهاجرين طرق غير رسمية للتحويلات المالية مما يصعب تحديدها.
- يحتل المغرب الأقصى المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم التحويلات المالية في البلدان النامية، وهذا يعكس أهمية التحويلات المالية في الاقتصاد المغربي الذي يعتمد عليها كمصدر دخل.
- تساهم الجالية التونسية في جهود التنمية الوطنية بصفة كبيرة، إذ تتقارب تحويلاتها المالية مع تحويلات المهاجرين الجزائريين، رغم أن هؤلاء الآخرين عددهم أكبر من المهاجرين التونسيين.

- تبين مختلف الاحصاءات الدور الكبير الذي تلعبه التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، وخلق فرص عمل، وكذلك خفض معدلات الفقر.
- لقد أدركت الدول المغاربية أهمية التحويلات المالية للمهاجرين، لذلك سعت إلى انتهاج سياسات واستراتيجيات للاستفادة منها، لكن تبقى هذه التدابير غير كافية طالما أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها بعد، خاصة في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: أعداد المهاجرين المغاربة في فرنسا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1914–1939)

	الجزائريون	التونسيون	المغربيون
مطلوبين	82751	56330	40398
المجندين	87749	9917	-
الاحتياطيين	2749	14092	-
الإجمالي	173019	80339	40398
العمال	118000	29800	35500
الإجمالي العام	291019	110139	75898
الموتى	25171	9000	10723

المصدر: فاطمة الزهراء ملحاوي، المرجع السابق، ص 122.

الملحق رقم 02: تطور اعداد المهاجرات من دول المغرب العربي خلال 1990–2017

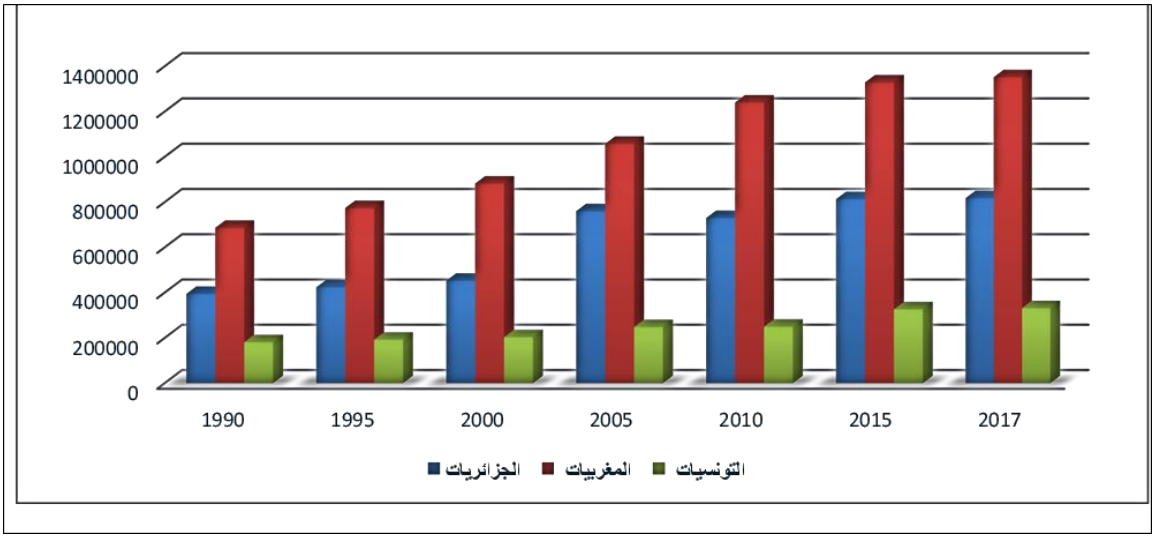

المصدر: فاطمة الزهراء ملحاوي، المرجع السابق، ص143.

الملحق رقم 03: مخطط تطور الهجرة المغاربية للفترة 1963-1973

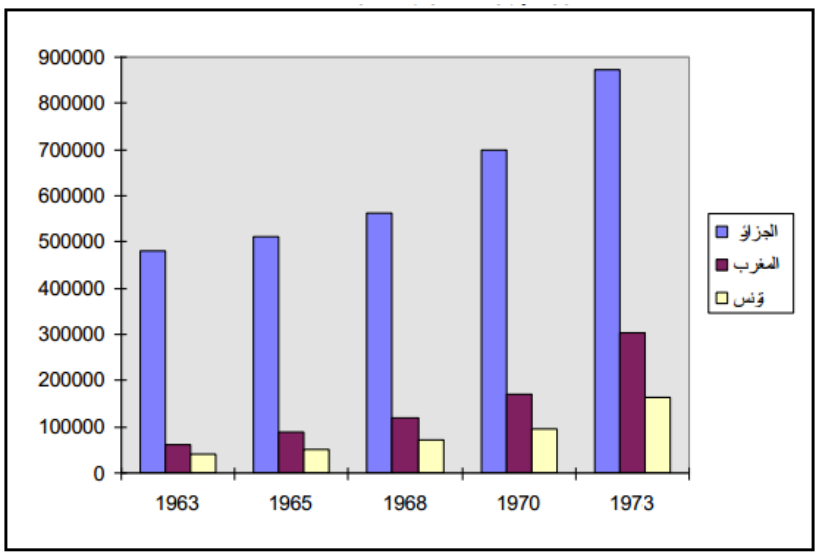

المصدر: كاظم الحبيب: المرجع السابق، ص 43.

الملحق رقم04: تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1991 و2016

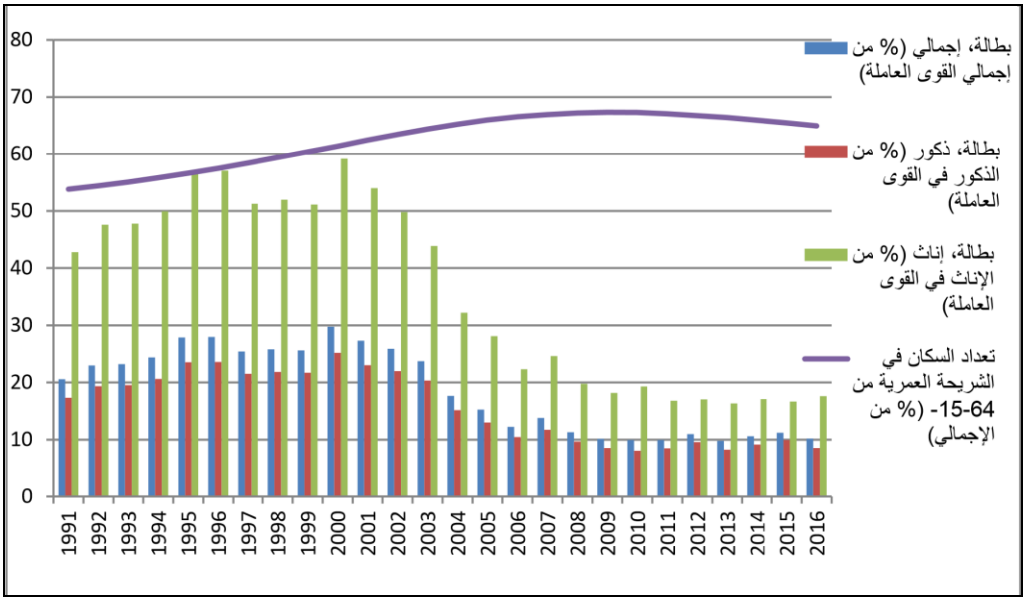

المصدر: فاطمة الزهراء ملحاوي، ص135.

الملحق رقم 05: تطور معدلات البطالة في تونس بين 1991 و2016

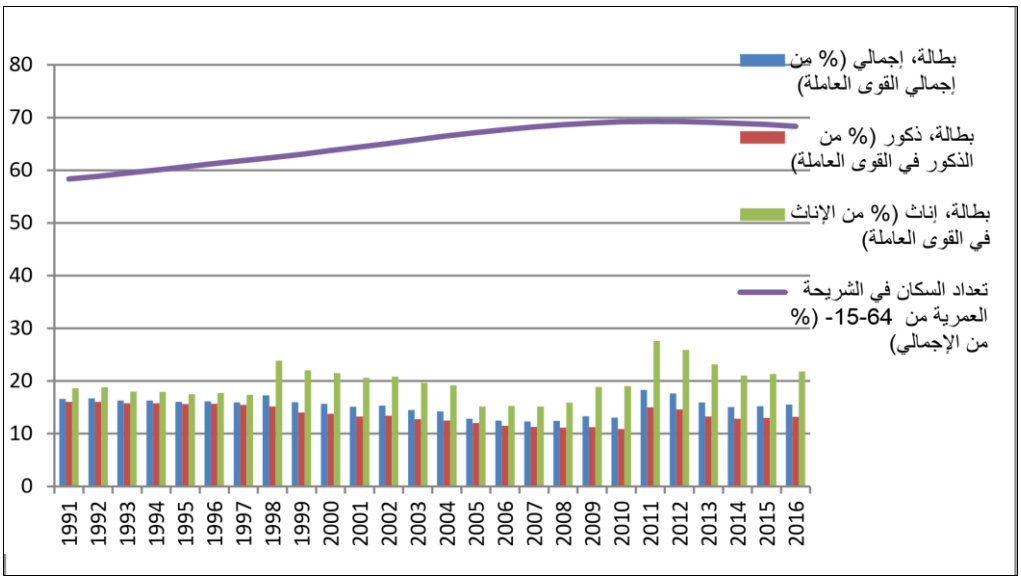

المصدر: فاطمة الزهراء ملحاوي، ص136.

الملحق رقم 06: تطور معدلات البطالة في المغرب بين 1991 و2016

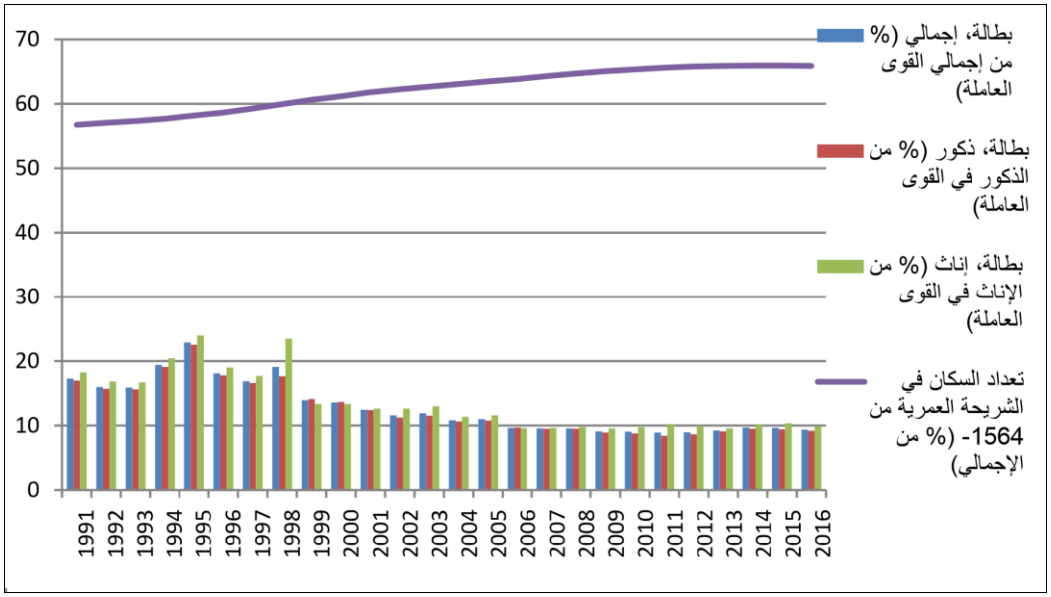

المصدر: فاطمة الزهراء ملحاوي، ص135.

الملحق رقم 07: تطور حجم تحويلات المهاجرين المغربيين بين 1980 و2018 (مليون دولار)

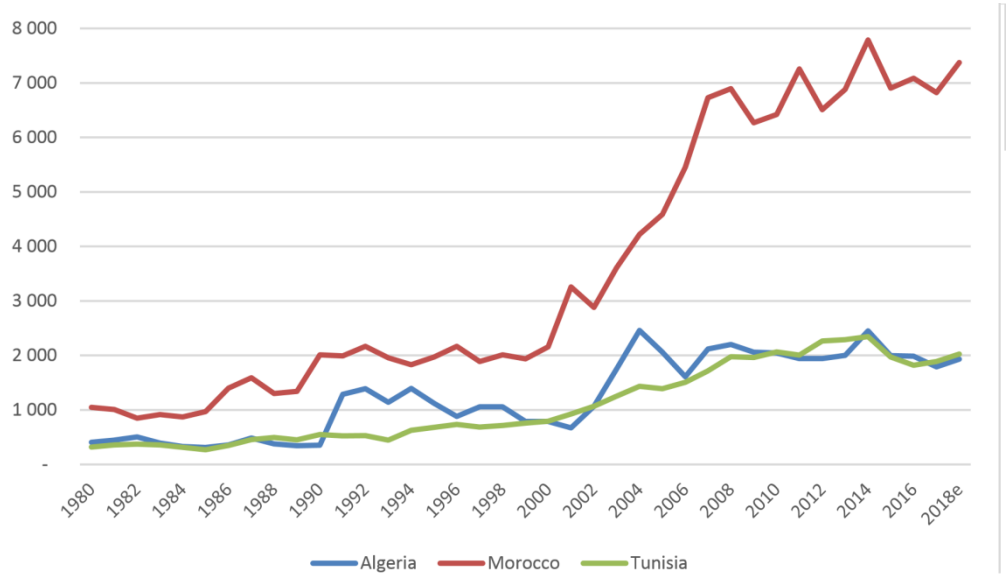

المصدر: من إنجاز الطلبة بناء على معطيات موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org

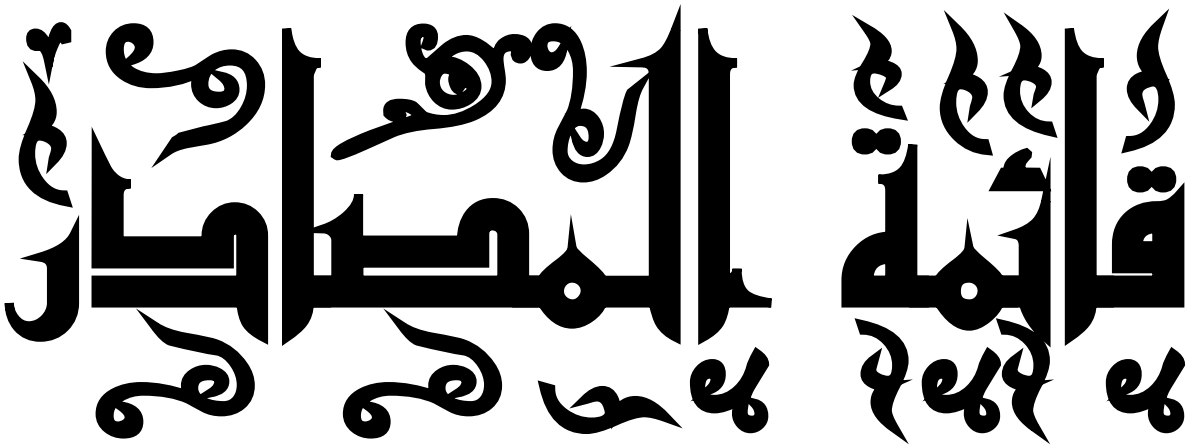
قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- قائمة الكتب:

1-1الكتب بالعربية:

1. اجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، تر: الحاج مسعود وعلي بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
2. الأصقر أحمد عبد العزيز: الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير مشروعة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
3. الإمام حسن: مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.
4. بشارة خضر: أوروبا والعالم العربي-رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014، ط 1، ترجمة أكرم علي حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2016.
5. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
6. بوحوش عمار: العمال الجزائريون بفرنسا – دراسة تحليلية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.
7. بوعزيز يحي: ثورة 1871م ودور عائلتي المقراني والحداد، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978.
8. تراون جان فرانسوا: المغرب العربي-الإنسان والمجال، تر: علي التومي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997
9. التميمي عبد المالك خلف: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة، دار الفنون والآداب، الكويت، 1983.
10. الحبيب كاظم: الهجرة المغاربية والعنصرية في بلدان الإتحاد الأوروبي، (د.ط)، الكتاب الثاني، 2000.
11. حجازي محمود فؤاد: الأسرة والتصنيع، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975.
12. الخالدي سهيل: الاشعاع المغربي في المشرق-دور الجالية الجزائرية، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997.
13. الخشاب مصطفى: علم الاجتماع ومدارسه، ط1، الدار القومية، الإسكندرية، 1965.
14. دسوقي ناهد ابراهيم: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008
15. زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
16. زين الياس: هجرة الادمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1972.
17. سعد الله أبو القاسم: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ط 2، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.
18. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، ج5، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان 1998.
19. شفيق مُحَمَّد: منهجية البحث العلمي، ط1، مكتبة الازرابطة، الإسكندرية، مصر 2004.

20.طرشون نادية: الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007.

21.علي مُحَّد مصطفى حسن: سياسات وتجارب إعادة انخراط مهاجري بلدان لمغرب العربي، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978.

22.غانم عبد الله عبد الغني: المهاجرون دراسة سوسيو انثروبولوجية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

23.غربي مُحَّد وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، 2014.

24.غيث مُحَّد عاطف: تطبيقات في علم الاجتماع، ط1، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، 1970م، ص203

25.فياض هاشم نعمة: إفريقيا دراسة في حركات الهجرة السكانية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، سبها، ليبيا 1922.

26.فياض هاشم نعمة: هجرة العمالة من المغربي العربي إلى أوروبا – هولندا نموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012.

27.قمينى رؤوف: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، ط1، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 2016.

28.كريم يوسف: تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط –حالة المغرب نموذجا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا 2021.

29.المدني توفيق: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1956.

30.هلال عمار: الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام 1847-1918، (د.ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

31.وشن مزيان، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي، ط 02، لبنان .2007

2-1 الكتب بالأجنبية:

1. Bichara Khader: L'Immigration Maghrebiene en Europe: un Bilan, Institut des Pays en Developpment, Universite Catholique de Louvain,1990 ,Cahier 78-79.
2. Mas Gabriel: Histoire Des Migrations Humaines, (version pdf) ,Cahier de village de forez 2018, p20, vu: http :// Forezhistoire.free.fr/images/165-Mas-Gabriel-CVDF-histoiredes- Migration-2018.pdf
3. Noiriel Gérard: Le Creuset français, histoire de l'immigration, édition mise à jour en mars 2006, édition points, Paris, 2006.
4. Rager Jean Jacques: Les Musulmans Algeriens e France et dans les Pays Islamique, Les Belles Lettres, paris, 1950.

2- المجلات والمقالات:

1. بخوش إكرام: "تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية"، **مجلة المفكر**، المجلد 18، العدد 1، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2023.

2. بلحاج الهواري: "ثورات الربيع العربي-أسبابها ونتائجها، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 09، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، ديسمبر 2022.
3. بن زايد ريم: "خصوصيات التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة الروافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 05، العدد 2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان، 2021.
4. بوتفنوشات حياة: "الوضعية الديموغرافية في الجزائر والصحة الإنجابية"، **مجلة آفاق علم الاجتماع**، المجلد 1، العدد 2، جامعة البليدة 2، البليدة، 2012.
5. بودية فاطمة: "التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 15، العدد 21، جامعة الشلف، الجزائر 2019.
6. بوزويتينة مُحَمَّد: "الهجرة السرية في القانون التونسي بين الوقاية والعلاج"، **مجلة القضاء والشريعة**، العدد 08، سنة 2008.
7. بوطالبي هشام: التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 13، العدد 14، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2017.
8. خلفة نصير: "إشكالية الهجرة السرية في العلاقات الأورو مغاربية مسار برشلونة 1995 أنموذجا"، **مجلة البحوث للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 06، العدد 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020.
9. روابح عبد الرحمان: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية-أزمة الرهن العقاري"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 4، العدد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010.
10. شاعة مُحَمَّد ويوسفي علاء الدين: "إشكالية هجرة المغاربة غير الشرعية نحو الفضاء المغاربي"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2019.
11. شرابي عبد العزيز وبن حبيب عبد الرزاق: "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي –إشارة خاصة إلى معضلة البطالة"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 4، العدد 3، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 1997.
12. عبد الملا ماهر: "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية -آليات الردع والتحفيز"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد 02، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2001.
13. عبيد سميرة خميس، أسماء أحمد عبده ريمي: "الآثار الاجتماعية للهجرة اليمنية الخارجية على الأسرة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي"، **مجلة النوع الاجتماعي**، العدد الثالث، عدن، اليمن 2009.
14. كريم يوسف: "مسارات الهجرة المغاربية إلى أوروبا من التشجيع إلى التجريم، مجلة مدارات سياسية"، مجلد 05، العدد 02، جامعة سيدي مُحَمَّد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2021.
15. لعرج شيخ: "هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية 1830-1962"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 2، المجلد 14، جامعة معسكر، الجزائر، 2019.
16. ماجن مُحَمَّد محفوظ، "الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج"، **مجلة المعيار**، عدد خاص، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2017.

17. مدوني علي: "ظاهرة الهجرة في حوض المتوسط: حالة مهاجري البلدان المغاربية في أوروبا، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**"، المجلد 06، العدد 01، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة 2022.

18. مرزوق ريمة: "الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 7، العدد 3، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية"، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

19. وشن مزيان: "سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر"، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا**، العدد 9، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر 2015.

3- الدراسات الاكاديمية:

3-1 رسائل الدكتوراه:

1. بن قو أمال: دراسة الاتفاقيات الثنائية الفرنكو مغاربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوربية لحقوق العمال المهاجرين، رسالة دكتوراه، تخصص قانون اجتماعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
2. بوطالبي هشام: المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2020.
3. دريد فاطمة: "النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة 2006.
4. العاقل رقية: سياسات التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في شمال غرب المتوسط 1990-2009، رسالة دكتوراه، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
5. ملحاوي فاطمة الزهراء: أثر تحويلات المهاجرين على اقتصاديات دول المغرب العربي خلال الفترة (1976 – 2018)، رسالة دكتوراه، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021.

3-2 رسائل الماجيستر:

1. بن رابح سليمان: العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939، رسالة ماجيستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 2008.
2. صايش عبد المالك: التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة ماجستير، تخصص قانون دولي، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة 2007.
3. العاقل رقية: إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ،2008.
4. قزو مُحَمَّد آكلي :الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة ماجستير، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 1986.

5. لطيف وليد: الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال – حالة دول المغرب العربي، رسالة ماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2011.
6. لطيف وليد: الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال–حالة دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2011

3–3 رسائل الماستر:

1. قريشة عبد الستار وعبد الجواد زهير: تأثير السياسات الفرنسية لتنظيم الهجرة على المهاجرين المغاربة 2003–2018، شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي 2019.

4– الندوات والملتقيات:

1. البويكري حسن: السياسات الهجرية في المنطقة الأورو مغاربية، ندوة: المثلث الهجرة ليبيا تونس إيطاليا، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.
2. التايب عائشة: حضور المرأة المهاجرة في مشهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي –قراءات اجتماعية للمكانة والأدوار، ورقة مقدمة في المؤتمر الاول للمغتربين العرب، القاهرة، 2012.
3. جفال عمار: العلاقة بين المغاربين ودولهم الأصلية، ورقة مقدمة لندوة المغتربين العرب من شمال افريقيا في المهجر الأوروبي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.
4. جفال عمار: الهجرات الشرعية للعمالة العادية، ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الافريقية إلى الخارج–مشكلات وحلول، جامعة الدول العربية، القاهرة، 17 و18 نوفمبر 2008.
5. جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج: دور الدراسات ومراكز الأبحاث في تنظيم الهجرة العربية، ورقة عمل صادرة عن المؤتمر الأول للمغتربين العرب، جسر التواصل، القاهرة، أفريل 2010.
6. حمليل صالح، وبن بعلاش خليدة: انعكاسات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها الوطنية والدولية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية، جامعة أدرار، الجزائر، 26 و27 أفريل 2016.
7. السويسي فرج: المغرب العربي منطقة هجرة وعبور، الندوة الثالثة –مستقبل الهجرة بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.
8. النيفر مصطفى: المهاجرون المغاربة إلى فرنسا حضور إسلامي–أم مجرد قوة عمل، بحث قدم إلى مؤتمر الإسلام والمسلمون في عالم متغير–من أجل نظام دولي عادل، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت 1994.

5- التقارير:

1. الاسمايي بثينة: تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج – سياقها ووتيرتها وآفاق تعزيزها، مشروع تقرير، اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، مكتب شمال افريقيا، المغرب، 2015.
2. بوشوشة ابتهال وآخرون: ما هي الروابط التي يحتفظ بها التونسيون المقيمون في أوروبا مع بلد المنشأ؟، تقرير مشروع TIDO من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب تونس، ديسمبر 2011.
3. لطرش عبد القادر: الباحثون من أصول عربية في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008.
4. مكتب العمل الدولي: نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، التقرير السادس، جنيف، 2004.
5. مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا–دراسة مقارنة، تقرير مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، المغرب، 2014.

6- المعاجم:

1. عجيل لويس: المنجد في الأعلام، ط 15، دار المشرق، بيروت:1987م.
2. القاموس المحيط: (د.ط)، دار الجيل، بيروت (د.س).

7- المواقع الالكترونية:

1. ديوان التونسيين بالخارج:http://www.ote.nat.tn
2. البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org.
3. مدونة مرسيليا السياحية: لوحات مارسيليا صيف 1973 – https://tourisme-marseille.com/ar/fiche/plaque-marseille-ete-1973-crime-chatiments-racistes /
4. موقع البنك الدولي https: www.banquemondiale.org
5. موقع **BBC** .https://www.bbc.com/arabic/world-57184928
6. موقع الأمم المتحدة: https://www.ohchr.org/.
7. الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار andi.dz

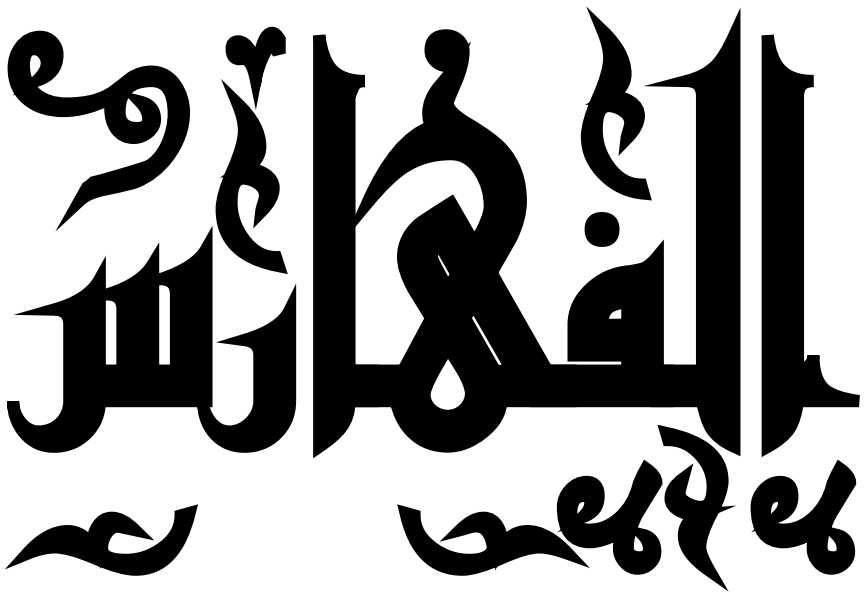

فهرس الجداول:

عنوان الجداول	الصفحة
الجدول 01: أسبـاب الهجرة.	21
الجدول 02: عدد العاملين والمجندين والموتى والمفقودين المغاربة خلال الحرب العالمية الأولى	30
الجدول 03: عدد الأشخاص المغاربة القاطنين في فرنسا ونسبتهم إلى مجموع الأجانب بين 1946 و1962	33
الجدول 04: العمال المهاجرين المغاربة لبعض البلدان الأوروبية سنة1989 (مهاجر)	37
الجدول 05: تطور الهجرة الجزائرية في العالم بين 1990 و2017	40
الجدول 06: التوزيع الديموغرافي للمهاجرين الجزائريين سنة 2008 حسب الفئات العمرية (%)	41
الجدول 07: تطور جالية المغاربة المقيمين بالخارج(1998-2013)	42
الجدول 08: الاتفاقيات المبرمة بين حكومات أوربية ودول مغاربية	47
الجدول 09: تطور الهجرة المغاربية للفترة 1963-1973	48
الجدول 10: تطور الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1995	52
الجدول 11: إحصاء عدد المهاجرين وطالبي اللجوء من الدول المغاربية سنة 2010	57
الجدول 12: تطور نسبة الزيادة السكانية ما بين التعدادات في البلدان المغاربية	62
الجدول 13: تطور التركيبة السكانية في بلدان المغرب العربي بين 1960 و2013	64
الجدول 14: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في الجزائر بين 1960 و2017	67
الجدول 15: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في المغرب بين 1960 و2017	69
الجدول 16: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في تونس بين 1960 و2017	70
الجدول 17: توزيع مشاريع استثمار المهاجرين الجزائريين وفق قطاع النشاط بين 2000 و2010	75
الجدول 18: الاستثمارات التي أنجزها المهاجرين المغربيين بين 2005 و2011 (مليون درهم)	76
الجدول 19: المشاريع المصادق عليها لفائدة المهاجرين التونسيين بين 1990 و2012 (مليون دينار)	76
الجدول 20: السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة في الدول المغاربية	79

فهرس الأشكال:

عنوان الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 01: أهم مناطق توزيع الهجرة الجزائرية في الخارج 2017 (%)	41
الشكل رقم 02: توزيع الجالية المغربية في أوروبا سنة 2013	43
الشكل رقم 03: تطور عدد التونسيين المقيمين في الخارج خلال الفترة 2000-2016	44
الشكل رقم 04: توزيع التونسيين بالخارج على مستوى الدول العشرة الأولى سنة 2016	45
الشكل رقم 05: تطور الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1995	53
الشكل رقم 06: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في الجزائر بين 1960 و2017	68
الشكل رقم 07: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في المغرب بين 1960 و2017	69
الشكل رقم 08: معدل النمو السكاني وصافي الهجرة في تونس بين 1960 و2017	71

فهرس المحتويات:

عنوان المواضيع	الصفحة
مقدمـــة	09
الفصل الأول: الهجرة المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) خلال الحقبة الاستعمارية (الدوافع والاتجاهات)	
1-ماهية الهجرة وتصنيفاتها:	14
1-1 تعريف الهجرة.	14
1-2 تصنيفات الهجرة.	17
2-أسباب وعوامل الهجرة المغاربية خلال الحقبة الاستعمارية:	21
2-1 السياسة الاستعمارية (العامل السياسي).	21
2-2 العامل الاقتصادي.	23
2-3 النفي والتهجير.	24
2-4 العامل الثقافي والديني.	27
3-تطور الهجرة المغاربية نحو أوروبا خلال الحقبة الاستعمارية:	28
3-1 قبل الحرب العالمية الأولى (إلى غاية 1914).	28
3-2 خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918).	30
3-3 من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية(1918-1945).	31
3-4 من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال (1945-1962).	32
الفصل الثاني: تطور الهجرة المغاربية الخارجية من الاستقلال إلى2017	
1-تحولات الهجرة المغاربية من حيث العدد والنوع والوجهة	36
1-1 التطور النوعي للهجرة المغاربية.	36
1-1-1تطور هجرة العمالة.	36

1-1-2تطور هجرة الإناث (تأنيث الهجرة).	37
1- 2التطور الإجمالي للمهاجرين وتوجهاتهم.	39
1-2-1 الجزائر.	40
1-2-2 المغرب.	42
1-2-3 تونس.	44
2-الهجرة المغاربية نحو أوروبا والعوامل المتحكمة فيها:	46
2-1 مرحلة التشجيع (من الاستقلال إلى 1973).	46
2-2 مرحلة التقييد (من 1973 إلى 2017).	49
2-2-1 الفترة بين 1973 إلى 1995.	49
2-2-2 الفترة بين 1995 إلى 2017.	54
3-الموقف الرسمي للدول المغاربية من قضية الهجرة الخارجية.	58
الفصل الثالث: الأثار الديموغرافية والاقتصادية للهجرة المغاربية الخارجية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)	
1-تأثير الهجرة الخارجية على النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية.	61
1-1 علاقة الهجرة بالديناميكية السكانية بالبلدان المغاربية.	61
1-2 دور الهجرة في تطور معدل النمو الديموغرافي للبلدان المغاربية.	67
2-أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة.	73
2-1 تعريف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة.	73
2-2 دور التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	75
2-3 استراتيجية الاستفادة من التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة.	78
خـــــاتمة	82

الملاحق	88
قائمة المصادر والمراجع	93
فهـــرس الجداول	100
فهـــرس الأشكال	101
فهـــرس المحتويات	102

الملخص:

1- بالعربية:

تعتبر الهجرة من المواضيع المهمة التي تشغل الرأي العام الدولي، وذلك لاعتبارها ظاهرة معقدة ومختلفة الجوانب من جهة، ولتأثيراتها الكبيرة من جهة أخرى، كما تعتبر الهجرة المغاربية الخارجية جزء من الهجرة الدولية، فقد شهدت الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) تدفقات للهجرة نحو العديد من الوجهات بمعدلات متباينة بين الدول الثلاثة، وتحكم في ذلك العديد من العوامل، فمنذ الاستقلال عرفت الدول المغاربية تطورا كبيرا في أعداد المهاجرين كمّا ونوعا، وخلال هذه الفترة ظهرت توجهات جديدة بسبب الأوضاع السائدة من جهة، وتقييدها من طرف الدول الأوروبية التي تعد الوجهة المفضلة للمغاربة من جهة أخرى، هذا ما أدّى إلى ظهور الهجرة السرية. وبالحديث عن انعكاسات هذه الظاهرة فنجد أنها ديموغرافيا قد أثرت في معدلات النمو السكاني، فبعد أن كانت الهجرة كنتيجة لتزايد فئة السكان في سن العمل (الفئة النشطة) أصبحت بعد ذلك عاملا مؤثرا في النمو الديموغرافي في كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى رغم أن التأثير يختلف من دولة إلى أخرى، أما اقتصاديا فنجد أن التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة قد ساهمت في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية وخلقت فرص عمل جديدة، وهنا أدركت الدول المغاربية أهمية هذه التحويلات لذلك قامت بسياسات في برامجها التنموية للاستفادة منها اقتصاديا.

كلمات مفتاحية: الهجرة المغاربية الخارجية – المغرب العربي – الديموغرافيا – التحويلات المالية

2- باللغة الأجنبية:

Migration is one of the important topics that concern international public opinion, because it is considered a complex and different-sided phenomenon on the one hand, and its great effects on the other hand, Maghreb foreign migration is part of international migration, the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) have witnessed migration flows towards many destinations at varying rates between the three countries, and this is governed by many factors, since independence, the Maghreb countries have known a significant development in the number of immigrants in quantity and quality, during this period new trends have emerged. Due to the prevailing conditions on the one hand, and its restriction by European countries, which are the preferred destination for Maghrebines, on the other, this has led to the emergence of clandestine immigration. Talking about the repercussions of this phenomenon, we find that demographically it has affected the population growth rates, after immigration as a result of the increase in the working-age population group (active group) has then become an influential factor in demographic growth in Algeria, Tunisia and Morocco, although the impact varies from one country to another. Economically, we find that remittances to Maghreb immigrants have contributed to the financing of many investment projects and created new job opportunities, here, the Maghreb countries realized the importance of these remittances, so they have implemented policies in their development programs to benefit from them economically.

Key words: Maghreb migration– Maghreb – Demography – Remittances.